

کتاب ذرایع الاحکام فی شرح شرائع الاسلام
جلد - اول
شیخ محمد حسن مازنی

د. د.
لکھنؤ

۱۹۰۱ء

فقہ امامیہ سری - ۲۱

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على
خير خلق الله

اللهم أنت الكريم

عبدنا بك كل شيء الأحلام

يا ذا الجلال والإكرام

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

يا ذا الجلال والإكرام

No 638

كتاب العجالة

يحمل إلى السواضع وصنف بهما انتهى ولعله إلى هذا أشار العلامة الطباطبائي في منظومته بقوله المحض من دم الفناء المتناهي
 ضربه إلى أنوار برصتهما إلى ذلك لم اسم جليل دم غلبه نصير إلى السواضع مجرته وحارته اشقى خلة الرواية المحكية
 وعالم الاسلام في تفسير الاستحاضة أن ما يكون رقيقا بملونه من دم المحض للسواد وله غلظة الحديث بقي هذا الخزان بنبلى النسيم
 عليهما الأول أن المنته قد بقوله في الاعلينا فافهمنا وظاهر الاختيار ظاهر لا نراها بظاهرها تستلحق استدان الصفا المتكثرة فيها
 للخصر قد شارفى المدار إلى ما يمكن أن يكون جوارح هذا السؤال لا نفا لهما قيد بالا غلبان دم المحض ويكون غلبان ذلك
 لان العروق والصفرة في اتمام المحض جوارح على ما يجب بيانه اشقى وذلك لان الظاهر ان برصان الجمع بين ماد ك على كونه في الدم المحض
 جوارح بين هذه الاعيان فيبقى كون مدلولها داخل في الاصل الثاني بما ان ذلك في كونه بعد ذكر الاختيار الثلاثة الاول فانتبه بطلان
 من هذه الروايات ان هذه الصفات خاصة بكمية المحض فينفي ويحكم بكون الدم كسواء على انتفاء اشقى الا بدليل من خارج وانما
 هذا الفصل ينفع في مسائل متعددة من هذا الباب اشقى ويحتمل ان يكون من خارج في مقتضى ذلك واورد عليه الروايات في
 ولين في هذا الاختيار لا خلاف في بيان كونها خاصة بكمية المحض فينفي ويحكم بكون الدم كسواء على انتفاء اشقى
 الا بدليل من خارج كان نعم بل المستفاد من بعضها الرجوع إلى المبدأ الاشتباه بينهما وبين الاستحاضة خاصة وضفا لا ان الخاص للمركبة
 متى عرفنا بل الخلفات تحذفها عن غير هذا مع ذلك من ان انما كبره من الموضوعات التي يرجع فيها إلى غير الشئ فلو قطع فيه
 يكون منسوب الصفات خاصة ما كان لقبه بغير الحكم ليعبر كما هو الحال في النقي لما ذكرناه في المصنف كالاكثر ما غلب الشئ في
 عن شرح المقابلة انما يصدق فيه في الما عرف من وجه الا برامع حكمه بان المستفاد من الاختيار الرجوع إلى الصفات الخاصة
 بين وبين الاستحاضة خاصة ثم لا على ذلك بان الاختيار لا يذكر واعدا للاشتباه بين وبين المصنف او العوض مثلا شيئا من
 ذلك واستشهد لما ذكر من الخلفات في الاهداء الثاني بما سبكه من ان الصفرة والكثرة في اتمام المحض جوارح قال في البحر المحيد
 ذكره ما عرف من الاهداء المصنف وهو متوجه لكنه لا ينبغي كون المستفاد منها بغيره على الاستحاضة بل ذلك وان كانت غلبته وهو
 منافع لما استعرف من الصفات من ان كل ما يمكن ان يكون جوارح هو جوارح فيظهر البصرة بينهما في عدة مقامات منها ما ورد ان
 المبدأ وما للبرص صفات المحض فانه بناء على اعتمادهما لا يحكم بخصيته ابتداء بخلافه على الثاني وكذلك لو ان ذلك الصفات
 الوقتية وما كانت قبل الفناء ولعل الخلف في نظر البناء عليها بغير على الثانية التي هي قاعدة الامكان بالنسبة لهذه المقامات
 وما اشبهها وقد يكون ذلك مرادهم وان قصرت عباراتهم عنه وانما دعوى اختصاص البنية بخلة الصفات في صورة استمرارية ذلك
 خاصة فتوى في غاية الجدي من صفات الظاهر المشايد ومنعنا ما في اسلوبها لا يصلح الحكم على ما في اجوبتها كما هو متقرر في هذا الشئ
 فهم من بعض المحققين ان احدهما الاهداء على ما ذكره ويرى بان الصفات غلبة وهو في جعلها قاعدة مطردة وثابتها
 الاشكال فينا ذكره من مرجع انه ينافى قاعدة الامكان فيصير للدم الاول بان كونه اقلية فيجعلها على كونه اقلية
 ولا يقطعها عن كونها اثارا ولا مانع من كون العمل بالامانة قاعدة مطردة فيحكم الشارع كانه البند وغير الواحد فيقول فيها
 نحن في هذا اجل الشائع العمل بالامانة لان الصفات خاصة مطردة ولكن في الثاني لاختلاف الاشكال ثم ان قد علم في طوعا
 ذكرناه مسائل في الصفات المذكورة في الاختيار المتقدم احدهما انها خاصة بكمية المحض وثوبنا وفي الثاني بانها خاصة بالورد
 في مثل المبدأ وذات القاعدة اذا سبقها الدم كانه المورد الذي لزمه الدليل وهو ذلك صاحبها في ما يجب ثابتهما بالجملة في
 يقع اشتباه الاستحاضة بالمحض سواء كان في صورة استمرارية الدم والخلط المصنف بالاحرام في غيرها وهو ملك حيا البحر اهله ومثلا
 ملك ثالث هو مجيب الاكثر وهو التواخي من بعض المحققين فقال لكن لا تولى ما على المشي من اختصاص الرجوع إلى تلك الصفات
 المنزاج المحض بالاستحاضة وعدم ثبوت القاعدة وذلك لان استنفاد هذا الطلب بغيره وقوم الحكم بانها الخصوصية مع فقد الصفات من
 مفهوم قوله في صحيحه جوارح في الدم دفع وحارته وهو ادخلت في الصفوة واقام كون الصفات في بيان الفرق والعيان
 ولما من الصبر في الاختيار بان دم الاستحاضة تنكروا وانما في المصنف الدلالة على ان الصفرة في غير الدم لبعض لهر من الجفيرة في الكثرة
 انما في الاول خلاف الصبر في قوله في ذلك مع راجع إلى المرأة المفرقة في السؤال وهو الذي يفرع عما الدم والظاهر منها الخاصية في
 اختلط عليها حية فمما هو الشئ مختص بمثل هذه المرأة والرجوع إلى الصفات في شأنها الاكل في لا يوفهم ان اختصاص الموصوفين

في علل ما في الحيض

هذا بيان في وجوب عموما الى الصفا حتى غير جنس الاستمرار لا ندفعه بجمع ما وجب في حكمه بعد وجوب الصفة الى المرأة للشبهة بل استمر
 الى عليها ولما الثاني فليعلم ولا يشاء ذكر صفات الحيض لا على لزوم الحكم بالحيض عند الاستنباط بالاستحاضة ايضا ويذكر لانها
 حيث انتفت كما هو محل الكلام مضافا الى ان تحلف هذا الصفا وجودا وعلما ما في كثير من المواضع عن ارادة سوفيلنا في اعطاء
 الفاعلة والميزان كما لا يخفى ولما في الثالث فلان الظاهر من الاستحاضة في ذلك الاحتياط على ما يناسبه في دفع الاحتمال ولا
 يوجب ما يوجب اهل اللغة هو الدم المتصل بدم الحيض بل الكثرة من قسماها كانه شريح المقابح وعن الصالح استحضت المرأة اي
 استحضت الدم بعد ما بها وعلى المعيار استحضت المرأة استحضت ما بل لو انكرنا استعمال هذا اللفظ في العرف في العجالة في المعنى
 من الحيض في مثل الدم المتغير يوم واحد او غير الخاضع من غير الباع او من البائس لم تعد حائضا نعم قد استعمل في كلام الفقهاء
 في كل من الحيض الاغمر والاضحى كاصح في هذا المرض نجا للعلاقة في النهاية بل يتأخر ما يحصل له صاحب بخصوص اللفظ الاخر قال
 في الوسيلة الاستحاضة دم اصفر ياردره المرأة بعد ايام الحيض واكثر ايام النفس انتهى مع فارق كونه مقتدا الاستحاضة
 انما اراد به اعطاء الفاعلة والميزان لتعريف دم الاستحاضة المختلط بدم الحيض لئلا يشبهه فاقدا العادة ولا كلام فيه كما يستظهر
 واما الرابع فتعريف الجواب عنه في غلظ الامكان وفي مسئلة الاشطها راشي وان تعجبوا فيه اتماما او فلا في حله وان
 كان هو ان يميز كرا وضاف الحيض مع قطع النظر عن اوصاف الاستحاضة في صفا للحيض والميزان لا يدل على انتفاء عنه فقلنا
 لكن في علم ان تسليم كونه معيارا ايضا مع الدلالة على انتفاء عند الاشياء اذ ليس معنا اعيا والميزان الا ذلك فلو اراد مع
 الاشياء عند انتفاء كان لا يرضع كونه معيارا او مبرا واما ثانيا فلا تناوان كما سلم استعمال الاستحاضة في غير استمر
 الذي بعد ايام حيضها في الجملة ولكن ما منع من اختصاص الاستعمال في ذلك فقد قال في العاموس في الاستحاضة من سبيل في مهال الدم الحيض
 باس عرق العادل اشقي في مجمع النجس خاض المرأة حيض حضا ومجسنا ونجسنا اذ اسال دمها في اوقات معلومة فاذ لنا
 الدم من غير عرق الحيض في موضع استحاضة اشقي وقد عرفت ان دم الحيض لا ينجس في موضع الرحم فاعلم ان الدم الحيض هو منه لا بد وان يكن
 في قصر الدم وعن العادل غيره فاما الاستحاضة في رتبة الصفة التي هي غير دم الحيض ان كان في رتبة ابدانية من دون
 استمرار الدم وممها فانه في الاستحاضة هي الدم الاصفر البارد الذي لا ينحس في رتبة الحيض في غالب الاحوال واما
 زاد على اكثر الحيض او الفاعلة عشرة ايام اشقي قال ابن ادرية في السرر في الاستحاضة هي التي تلي الدم بعد اكثر ايام الحيض
 اكثر ايام النفس وتعد استنباطها على لحقها واسلنا القول في بعد عشرين سنة ونحوه عاداتها ويذكر في عاداتها
 الايام واستمراره على غلظها فيكون ما عدل العادة استحاضة وان كان بعضها في العشرة الايام هذا مع استمراره ونحوه العادة
 والعشرة الايام في جميع هذه الاحوال هي استحاضة وكل ما زاد من الدم اقل من ثلثة ايام هي ايضا استحاضة اشقي وليست شريحة ان كان
 الفصل استعمال بمسيرة الدم فالعادة التي عجبنا في رتبة الدم الاصفر الذي هو غير الحيض النفس اية لفظا وما هو مع كونه
 من موضوعها الاحكام الشرعية وان من اتي دليل استبعاد الفقهاء حكم ذلك الدم مضافا الى ما يجب به هرة عند غائم الاسلام في باب
 الاستحاضة من تعديها بان دمها يكون رقيقا سائلا وحمرة دم الحيض في السواد وله غلظ ودم الحيض مما يخرج بحارة في كل يوم
 الاضحية بارد سائل وهي لا تقام وعن الرضوي ان دم الحيض كدغ غلظ من دم الاستحاضة دم رقيق وضعفها من غير اليه
 كما صرح به هرة هناك بل يزيد على هذه الجملة ونقول ان قوله في جميعه الصحيح بان كان ايام حيضها من عشرة ايام استظهر
 واحد ثم من استحاضة جوايع وانها بقولها ما تقول في المرأة تحيض مجوزا ايام حيضها الاصح ان يرد بانها مستمرة الدم لصلها
 بكونها مستمرة الدم وسواها عنها ولا ان يرد بانها في حكم مستمرة الدم لصلها عليها في حكمها اضلا لهذا سالك عنها في غير ان يكون
 انها ذات الدم المعروف بل الاستحاضة للمعرف حكما اعني ما قرر الفقهاء لا بما قرر اعني الحيض مع نقول ان دم الاستحاضة في جميع
 اخبار المقتدة قد اراد به ما هو المميز للمعرف بالمقابل الحيض قد ذكرنا لوصاف فيها الحيض في الدم الاستحاضة في مقابله فذكر ايضا
 الحيض تحدها وان يصح ان يكون معيارا بعد انتفاء الحيض عند انتفاء الا ان ذكرنا لوصاف الحيض في اكثر ايام الاستحاضة في مقابلها
 يكون معيارا لثبوت كل موضع عند ثبوت صفته ولا نقا غيره في غاية ما هناك في موضع تفرع حكمه وهو من مقتضى الاستحاضة
 بقول مطلق غير الدم الذي استمر بالمرأة على ذلك المعيار ولا لئلا يكون في بعض الاشياء على الكل لا يقتضي تحجسه بذلك الصنف

القول في تأثيل الحديث

البه العالو اعني الحق الادركي ومن كون الاعضاء الحسنة تغير العمل بها وان لم يتغير العمل بها جرح والاعضاء الملوحة من كذا
 بعثنا السنتا اولها انما لا غلام فيه حجة القول انك ما لا شاة بالبه لثمة قد بل كلام من انزع حتى الاستفعا ولتسا اذ
 بقى الحيز محتلا فليس من الحكم بدواعه والبه لثمة الكذبة بقولنا بوث الحيز به انما هو بالشرائط المعكوف ومعهم الجزلة
 ملتبس بالعدوة لا غير اشقي ومعتدل ان المفروض وذلك الفرقة الدم المذكور بين الحيز العدة فلا يرب له الحكم بالحيزه بغير
 العتاة بالانعاس واعرضه بانه قد بعد نقل كلامه قوله قد هذا الكلام من غير وجهين اعتبارا ان المسئلة كذا قد في الصغير
 جها انهاء الدم بعد الحيز عملا به للوقت كونه مع الاستفعا حجة اعتبارا بسلبين وصوابها انه لا دلالة على الحق في
 لروايات الدلالة على اعتبار الوضوء بالبه انزعة خرج بعد ذلك ما نفا من الثلثة الى العشرة يحكم بكونه حاشا ولا عبرة بولوه
 لم يعلم انه خرج او العدة ونقل عليه الاجماع وهو متنا ما ذكره من ان الوضوء هذا المسئلة ان المفروض فيها انفاء العلم بكون
 للعدة بل انشاء الظن بذلك باعتبار استفعا وهو واقع انتهى ونفسا بعض الحقين انه لو جرح كلام المصنف بما لا ينافي في جرحه
 فان لم يكن ان السكك في الحكم باعتبار الطوق ولا في الحكم بالحيز مع الانعاس الا اعلم انما الثالث كما هو ظاهر امرنا بين او كان
 الدم مما يحكم عليه شرعا بالحيزية على تقدير القطع بانفاء العدة لان في العدة الاشياء الطوق بل ومن لبوث الحيز لغرض مع
 الحيز به انما قطعاً انما شرعاً انما لم يقطع بانشاء الثالث وكان مما لا يحكم بحيزه بوثقع بانشاء العدة فافترض ان لا يحكم عليه
 بالحيزية بجرح الانعاس فيحصل ان في المسئلة انما يحكم في الحيز بجرح الطوق واما بوثه بجرح الانعاس فيقال ان جرح المراتع الى علمها
 او الى القواعد المفترضة في الحكم بالحيزية على الدماء على اختلاف الواقع بين الامتثال فان انا سلبت هذا الدم المشتبه بغيره فلهذا
 مستغنى كان تحتها اجل فحق الثلثة منها على أصلها بحيز لا بد من جرح في الدم فاذا قلنا انها بالبه لثمة مع اوج فصلها بحيز
 فالحكم على هذا الدم المشتبه بجرح الاستفعا وهكذا ثم لا بد من انكره بانظر الحق في العدة ثم ساق عبارة للمصنف
 ثم ما لا يورعه ان مع الاستفعا فوفوا بالحيزية يحكم عليه بجماع ما عدا دليل جرح علمها لا يجر الاستفعا قد لا يورث الاستفعا
 احتمال الحيزية في مقابل الطوق الى ان قال بل هذا امر اكد من ذكر الحكم بالحيزية مع الاستفعا لحيث كما هو الحق عن اكد ان الطوق
 من وطم واشتبا الحيز بالعدوة انهم فهو الكلام في انزعة الدم من العدة والحيز لما يعلم المرء او من شدة القول على كل وجه
 الا انه لا يبيح حيزه من الجوارث انما في كون الدم مما يحكم عليه شرعا بالحيزية مع ارتفاع احتمال العدة فان انما في الحكم بالحيزية
 مع الاستفعا جرح غير محمول من العادل لان المفروض كون الدم مع قطع النظر عن احتمال كونه للعدة مما يحكم شرعا بكونه حيزا او الحيز
 انشاء احتمال العدة بالاستفعا فلا وجه للامتناع في كون حيزا لاجل ما ذكرنا في الجرح في العدة هذا الدم بانما كان ذاتا بالهجر
 ثم يمكنه البان ان في حكمنا ما عدا المرء في حد المسئلة ثم قالوا بالجماع في حال الانعاس والطوق هذه الزاغة كان الجانب من المسئلة
 لا يبيح حيزه يحكم بعد الحيزية مع الخروج عن الاذن على السد القول في جمع الخروج على الاذن هو في الحيزية بوجع الى قواعد الحيز
 ثم خرج على ذلك ظهور عند انما ما اعترض به جماعة من المناظرين على المصنف عند جرحه بالحيزية مع الانعاس في حكم الاعطاء ان ذلك
 على الراهب يحكم انما هو جرح في دفع الاذن ما لا يغتفر العبر عنه في فرضه انما اذا دلوا لبر من الحيز العدة فليجزم من انشاء الثاني
 بوث الاذن وان كان ظاهر المرء ايات ودول لا يرب بينه لم يثبت في جرحها السد انما الدم الى ايام يشان الحكم بالحيزية جرح عدا العلم
 جرح العدة لاجل الاستفعا وعند الفرقة يحكم الفرض اجماعا ظاهر على ان يبيح مع ان ظاهر المحقق انما رتب بان وجع قد
 ما دام حيزا الا ان اصل المسئلة غير محتسب هذه الصورة فان منها ما اذا رتب على معنى الثلثة كيف لم يحكم بالحيزية من غير
 العدة عند العلم بمعنى الثالث بل يجب لا يبيح على ارضاء عن مثل الحق في وينتفع الثاني بان جرح انشاء الدم بالوضوء لا يبيح حيزه
 لان انشاء الحق في جرحه عن غير حيز المدة بوجع الدم جرح معنى الثلثة ولو كان الدم بصفة الحيز انما العتاة انما قد عدا لثمة
 بوجع يحكم على علمها في الحيزية من جهة الوضوء او من غير الشرع فلا بد على حكم غيرها او يندفع الثالث بان حكمه يحتمل ما لم
 لمرء من الثلثة الى العدة ودعوا الاجماع على لا ينافي على حكمه بان في بعض قول المسئلة مثل ما اذا لم يغير لثمة فان عقلا لا يجمع
 لذلك كما يبيح غرض ابيد الثلثة الى العدة كيف مع ان الحق في جرحه انما في المدة بما يحق في الجملة فالظاهر ان الحق
 في جرحه لا يوجب هذه المسئلة ولا لا ينافيهم وانما انهم من جرحه في جرحه انما في المدة بما يحق في الجملة فالظاهر ان الحق

كتاب الطهارة

[illegible]

الْقَوِيَّاتُ أَرَاهُ الصَّبِيحَةَ بِلُغَمَا

الامر للحيض والقدرة ومن كونه ناشئا عن احتمال طرفة الحيض بعد تحقق دم العنقا مع العلم بها، العنقا او مع احتمال انقطاعها انما قد يتحقق
الحيض بانها واصل انقطاعه ويكدر طوله والنعمة فالتحكما كما في الحيض فظاهر من ظاهره من شانه وهو الحكم باصله لبعض الاستصحاب والمخرج
الاختيار المذكور ووافقه بعض المحققين حيث استظهر في دخول هذا الفرض تحت الفرض فوق الرجوع فيه الى استصحاب الحيض من غير
لغته وضع من الحيض الجواهرية استنادا الى ان الظاهر من ايراد ما ذكر من الخوف والافتقار من قبله في غير الحيض عن المدة بمجرع
اليه عند الاشياء معطى ومنه الفرض قلنا ما الظاهر هو الاقوى ويدل عليه ضافا الى الاطلاق بعض الروايات فانه لا يتصور ان يكون خلفه
ومن قول قلنا في الحيض الحيض خجلت فذلك يدل على وقوع جازية او اشتراطية في طهارة طهارة طهارة او في اول ما طهت فقلنا في غير هذا السال الدم
او فان الظاهر من قوله اول ما طهت انما في حال الحيض المتبادر وقد افترق هذا كله في صحة تحقق الافتقار من الشك في طهارة الدم وانما
لو كانت في تحقق اصل الافتقار في الاقوى هو العلم بان الاستصحاب او اصاله الحيض على وجوبه كاختيارا لان ما علم من الفرض الحيض في الاختيار
المذكور انما هو في العلم بالافتقار الثالث في ذكر غير احد من الافان ظاهر الاستصحاب لاختياره وجوب اختياره فلو استدل بالحيض
بدونها كانت عبادتها فاسدة وان خلافه الواقع الا ان افترق عنه على ما في سيجو الاختيار ولو قد اختلف الاختيار اكثر الدم فان كان لها
سابق ذكره كان الحيض يجرى هنا بالاعتقاد كما حكم ولا مانع منه لاعتدال حكم الفرض كون اصاله البعض ولو كانا معا غير جازية لرواين كبرهنا
سابق او كان السابق هو العنقا ففي البيا الى اصاله الحيض على وجهان اثنان في ذكر بعض المحققين في انه لو اشبهت الاستصحاب لذي
العنقا فيما في حكمه بالاستصحاب معطى لا ينافي الاصل بعد ان منع الحيض بشرط عكس الخوف في ما لا ينافي من ان الخوف انما في
العنقا معطى معطى مخرج للورود في الرواية ومنع اصاله الاستصحابه وجوبها عند اولها فانه وكل ما رآه الصبي قبل بلوغها
فقط على ما في بعض المرات بل يوجب الشك في انما كانت في جماعة يدعي على الاجماع عليه في عكس الخلافه من احوالها الا انه ويدل عليه
روايات منها صححت عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله في ذلك يتزوج من عكس حاله عند عكسها في العلم الحيض في مثلها لا يتحقق
قلت وما حدها قال في ذلك الا انها اقل من سبع سنين في رواية اخرى لمعنة في ذلك اذا كانا هاتين سنين امكن بعضها ومفهومها انما
امكان حيضها عند الشفاء اكمال سبع سنين والظاهر ان المرات بل يوجب الشك في انما كانت في جماعة يدعي على الاجماع عليه في عكس الخلافه من احوالها الا انه ويدل عليه
لاصلا في الحقيقة واصلها على المسألة العرفية واحتمل الصلة في رتبة نهاية الاحكام الاكفاء بالفتنة في انما كان ههنا والورث في غير
لا يقرب مع احتمال ان فلانا يكون بين رتبة الدم واستكمال الدم ولا يبع الحيض طهر يكون ذلك الدم حضا والافان في العلم
ان المرات بالسنة فالحجج في الدم والورث في ذلك الوقت من اليوم المذكور ولدت فيه من الشهر المعتبر كما لو لدت مثلا عند الظهر من اليوم
انما من رتبة في اذا والورث في الخوض في ذلك الوقت من ذلك اليوم تمت سنة كاملا وهكذا ولا يقدح فيه الخلق في كماله في
سنة من الاثني عشر يوما والحكم في ذلك الحرف فيكون كلها اطلاقا واما احتمال جيل هذا المنكر في غير عدا دون باقي الا
او احتمال جيل السنة كلها عند رتبة في ذلك فهاضها ولكن لا احتمال على رابن للتعريف في اليوم فلا يمتنع ان يجيب يوم كاملا
يعني بين الظليل والكبر في الاحساب والالتفات في الحق لا ذكره اذ لا بدلا في العرف تبينه في ذكره في ما نصت وهذا سوال مشهور
وهو ان الحيض غير ذكره وان الحيض للمرات بل يوجب الشك في انما كانت في جماعة يدعي على الاجماع عليه في عكس الخلافه من احوالها الا انه ويدل عليه
الذي يعلم به بالبيع والجب في جيل ما هنا على علم منها فانه لا يمكن يكون في السابق على اكمال الشك في حضا واصلها استصحابا على من جعلتها
مع خروج الدم الجامع لافضا المحقق في انما يكون حضا ويعلم بالبيع كما ذكره الاصاب في فعله او في الاجماع اشق وانما عرض المحققين
على الجواب بعد ما كان على بعض من غاصه بان ظاهر الاستصحاب على الوجه الذي قرره انما يدور على ظاهر كلامه من حيث جعلوا الحيض لولا
مستفادا على البيع في مقابل السن فظهر من المنة بالنسبة الى العنقا عشر المذكور وحاصل ما ذكره من الجمع جعل الحيض شفاعت في
الدم فاصلا في كمال الدم لا غير الا انه قد قيل في المنابع وقيل في كسب عنده الحيض في منع الاشكال عظمها كلامه في الاطلاق
فانما علم ان مقتضى اشتراط البعض باكمال الدم هو عكس الحكم بالشرط لا يمتنع تحقق الشرط في الشك في حضا ولا يمتنع تحقق الشرط
لا بد من الرجوع الى الصلة عدم الشرط ولو منع من كون البيع شرطا يدعي كون الصغر اضافة الى الدم عند الشك في الرجوع الى الشك
اسم الى المنابع وعكس تحقق الحيض يدعي ان عكس الحكم بالفتن على الدم معطى او بشرط اضافة وبعده من الحيض مع العلم في المقام
عن راجع ما ذكر في العلم بالحيض لا يصح ان الدم نظر الى انه لا يمتنع تحقق الدم من جهة الحكم بالحيض في الدم المدة لاجل التمام المذكور في

كَلَامُ الْقَطَّاعِ

من الجانب الآخر

[illegible]

القول في الحيض

[illegible]

الْحَبِيبُ الْحَبِيبُ

وہیں

کتاب الطہارت

وعلل البناء من الاختيار المذكورة والاعمال بعد الشارطة بقوله ان يشتل في الاطلاقات كون المرفق حصفاً للحملة ان الارزاق
 القول بخلاف القول المشهور هو كون الطهر قار عترة وهو خلاف الجماع وكعبه رات من جميع بين الاخبار يفرض كل اختياراً
 بان قار الطهر عترة انما هو على الطهر الواقع بين بعضين بمعنى انه لا يحكم بعترة المفضل لأمع توسط العترة لا الوافق وحده انما
 ماني الدخايل جتال وان ذلك هو ما يوجب من غلبته في بعض الوتر ثلثة ايام من الابلان فلهذا ان يقتضي القول بالحق
 تركها في البوه واليومين وانما عترة في قول بان الظان كاله هنا خرج مخرج البناء على الغالب لان تركه كحالة تصرح فيها هذا
 الكلام بما عترة ثلثة ايام ما هو ظاهر المأنة لوجعل هذا الكلام على ظاهره فان ظاهره ان لكلام هو ان قد يكون الطهر اقل
 من عترة ان كان في حصة واحدة فلا بد من جعل هذا الكلام على ما ذكرناه من ان شغل الكلام الذي اشار الى ان قد ذكره هو
 قوله ورتما قيل الدم من الحصة الثانية والحاد بين الحقيصين الفرض وهو عترة ايام بعض فاعل ان الدم بعد ان طهر ايام من قبل
 استحالة ايام بعض فوضي من حصة الاولى وان رات ان بعد العترة البض فوا تعذر الحصة الثانية انتهى فانت خبر بوجوه لان
 العمل على العال الجماع الى قبل وانما ما استعمله من الكلام الاخر فلا لا بد منه على حال الثلثة وانما الادب ان بعد ما رات المأنة
 ما جعل ما ضامه فاعتلقت فوات قبل استحالة عترة ايام بعض فاما كان مع الحصة الاولى ومقتلاً بها فبعض البياض الكس
 بينهما وصله من حلة ايام الحضر ان هذا مرفق الثلثة وكون ما بين الدقين طهر ايام فبعض هنا شغل وهو ان حلة من الاخر
 عترة بالفرض الوضوي في هذا المقام من جهة اختيار نصف بالهزم ولما في ذلك مثل ان يعلم اسناد الاخير من اجل القول من حكمه
 البطل الظاهر عدمه كالا يخفى على من لاحظ ادلة المنقذين للاستدلال انهم هووا فقه عترة الصدوق والشيخ وبعض من
 ضلها ما بعد تسليم طهره في الاعتماد عليه بان في منها السناد الاكثر عليه فثبت التسامع المستدرك بعضهم قار كل من الاختار
 الصانع على ان اقل الطهر عترة بان ان لازم القول بعدم اعتبار التوال في الثلثة جعل الفاء المفضل بينهما طهر ايام في كل من
 للجمع عن ربيعتا الجماع والعدالة في حماية الاسكوا في الزنا في شرح الاثر والصلو من جهة الثلثة المرفق ولو تركت بحصة بليضة
 لو كان اقل الحصة ثلثة ايام رتما يفتقر بها اكثر الحضر كالورد الاول والخملي الفاضل في بعض اقل الحضر ما ثلثة المواليد وهو خلاف
 الفرض من عند اعتبار التوال في الاقل وكعبه عن وجه واحد ما منقذ من الجواب على البراد الرابع عن الدليل الثالث من
 ان احتيا القول بالفرق بين ريد ونبات اقل ايام ريد في الدم على طلق الايام الحكم فيها بالحصة وان الاختار اربعة ايام ورد
 في مقام تحديد ايام الدم قلة وكثرة واثباتها ما يثبت اليه فاحكم عترة ايام ريد في الدم على طلق الايام الحكم فيها بالحصة وان الاختار اربعة ايام ورد
 كون الاقل ثلثة ايام لا يجمع نفره فان الظاهر انما بين المنفقين تكون الثلثة وما بينهما حصصاً والا ففضل الطهر عن اقل فلا مثل لا
 يمكن ان يكون الا ثلثة مواليد فيمحق خلاف في انما هم المنفقين هل يكون حصصاً لا واد اثبت كون حصة كان من افراد الوالد
 على الاقل انتهى فاحصل ان محل النزاع ليس في الاقل بل في حصة الثلثة المرفق وان كان من افراد الاكثر المأنة من ثلثة ايام
 من عموم ادلة وجوب العبادات الفاعل للمطامح فلا يخرج عن ثلثة الا لا يعلم ويريد ان العترة انما هي حصة قطعاً بما دل على
 حمة العبادات على الحاضر الفقيص في نوع العلم فاعلم ان الحصة لشرائط التكليف على فبين ما من غير كلفه الفياض ابل
 بحصة منها وعترة طهر ايام ثلثة ايام من ايام الدم ثلثة ايام منقذ من حيث كونها مفضل الفاضل من الوالي في العترة
 ليس لها قوة رفع الشبهة عن المصايق في بعضها بعض في ايام في المندوبان العترة انما هي حصة قطعاً بما دل على
 الجماع بل هو المرفق على طلق الاقل وان كان سادساً في المأنة الوافق الا انما هي حصة في العلم هنا الجماع بان مطلق
 مئاناً التكليفات جبرية فانه لان العلم ليس في الادلة الشرعية وانما هو طهر في الاطاعة فلا يصح جعله في حصة
 حتى ندخل من اثنى فيها العبادات العلم يكون ما رات كصاحب عترة التكليف العبادات حجة القول الثاني وجوه احدها
 اصطفا عند اشراط التوال ثانياً الصلة الزمانية من العبادات انما الاختيارية بعض العبادات من غير كونها في ايام الحضر عترة
 لا رترة وفي نحو الجماع مع منع تحقق اختياراً لا بد بالعبادة على عرف من كون تركها غير زلماً المطلق التصبي الناطقة بان
 اقل الحضر ثلثة نظر الى عدم تنبذ التوال فيها وهذه الوجوه اربعة قد ثبتها في ثلثة الشام خاسها ما ذكره بعضهم من
 التمس بقاعدة الاسكان الشاكر من سلكه في بعض جالعه في حال ادق الطهر عترة ايام وذلك ان المأنة الاول

كتاب الطهارة

[illegible]

كُلُّ الطَّهَّانَةِ

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فاحكام الحيض

[illegible]

كتاب الطهارة

للغسل بالبر والوصول إلى الحرم وبين البر والوصول إلى الحرم لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 من دون ذلك فانه اذا كان في غير ماء الغسل المذكور ولم يكن من غير الماء في افادة ما هو المطلوب وكان
 الاصل فيه من غير الماء انما هو انما هو من غير الماء في افادة ما هو المطلوب وكان
 الثاني في الغسل بالبر والوصول إلى الحرم لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الموجب في هذه الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 وضوح الامر ان كان قد قصد من غسل الجوارح في سائر ما في غير الماء في افادة ما هو المطلوب وكان
 من هذه الايام في غسل الجوارح في سائر ما في غير الماء في افادة ما هو المطلوب وكان
 بذلك انما لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 والثالث ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الاشارة الى ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 عرفنا فقولنا ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 ولا وجه لها هنا كونه موضوعا لشيء من الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الصادرة في هذه الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 بيتنا ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 فهو كغيره من الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الطهر عشرة ايام ودم الحيض في كل غارة ويقطع اخرى وانما ثبت للغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 فايام الدم حيض ايام الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الخلاف ما اذا كان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 في هذا الحكم ما هو من ذلك فقال في الحاشية الشريفة في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الفقيه بين وضوء الدم ايام الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 للامتنان فاذا زاد على ذلك فهو الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 بعد ذلك ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 اياه بصل الحقيقة في وضوء الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 المشقة على ما سبق من ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الاول لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 اعتبار التوالى في الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 ذكرنا على ما قبلنا ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 ضد ما ذهب اليه من ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الخلاف في ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 الا ان من جاز في الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 وكثير من يرمى الى ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 عنه في الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 على ان يرمى الى ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية
 بالنتيجة يقولون بذلك ان الغسل في الايام الثلاثة لا ينفصل بينهما شيء من الكفاية

في احكام الحبس

[illegible]

كتب الظهاري

[illegible]

كتاب الطهارة

[illegible]

فنا حكام الحرمين

[illegible]

فإن كان الجنب

[illegible]

أعمال الطهارة

[illegible]

في أحكام الحيض

[illegible]

سید محمد رفیع

كتاب الطهارة

[illegible]

كتاب الطهارة

٤٤

في الوقت من غير تكرار وهو كما ترى مخالفاً للصحة العامة ولجميع كلام الأصحاب للعشاء يظهر من كتابنا ما يدل على أن الوقت لا يمتنع على
 لأخذه في العشاء وإنما عرّف ذلك بأن يقال في العشاء في وقت من وقت الدم وإن كان في آخره في وقت من وقت الدم فلا يمتنع على أخذه
 ضاعاً على الوقت ولا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 فوالله لا يلزم لأحد من هذه الأدلة ما يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 فمن كان الجاهل بالصحة فقد عداً على ما علمنا من وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 الشك في صحة ما يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 في العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ولا لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 عن زيد لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 كان يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 أبعد بالوقت من ذلك لأن الزمان لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 في المسألة لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 من شهرته وفي وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 لما يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 لا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ثم عاد إلى المسألة في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 إلى قال لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 أن يكون لمصلحة ما يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 وهو كما قلنا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 مثلاً في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 عني بعد ذلك في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ويجوز ما لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 المحققين في قوله والمحدثين أن لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 فظنهم أن كلاً من ذلك في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ثلثة فذهبوا إلى أن لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ذلك من إجماع العامة والمخالفين أن المسألة من الروايتين في إيجابها للعشاء في وقت من وقت الدم
 من هو في كل ثلثة يومين كما هو في ذلك في رواية أبي بصير في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 حيث كان ضاعاً على ذلك في كل ثلثة يومين من الروايتين في إيجابها للعشاء في وقت من وقت الدم
 ما لم يكن في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ثلثة في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 الروايتين في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 فوالله لا يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 ويمكن أن يمتنع على العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم
 نظر في المسألة العامة وأما ما يمتنع على ذلك في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم

شأنه في العشاء في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم

في وقت من وقت الدم ولا في وقت من وقت الدم

كتاب الطهارة

[illegible]

كتاب الطهارة

[illegible][illegible]

كتاب الطهارة

[illegible]

كتاب الطهارة

على الثاني قوله ولو لم يوجد بعد اربعة اشهر ايام ثم رأت كان الاول جدينا من اول الثاني يمكن ان يكون جدينا شائنا هذا الحكم
تامة بناء على اعتبار اربعة ايام كان في ايامنا على علمنا بما بين من الوجه على الصلابة ما ذكره مختصون وعلى
الاول لا يوجب حكم على قوله في الثاني ايام على ما سطرنا من معنى هذا قاعدة فان لم يجز اهرق في محبتها فخرج من رتبة وعلم
القبول الخ لا ينفذ في الشيء ومن اعتبر هذا الاستبراء فلا يلزم الحكم بالحيض استبراء له وولد الثاني ان الاستبراء لا يتم
الاستبراء قبله الاستبراء بالصلوة فان خرجت فبطلت استبراء الاستبراء ما استبراء من الزمان لا من الدهر وهذا الاستبراء وانما من
دم الحيض فوجب العلم ان ذلك امان فيقطع عن الشرع الاول او دفعا لتأخر الاول فلا إشكال في عدم ثبوت الاستبراء في وقتها
او يكون اكثر من اربعة فبطلت بسلامتها انقطاع عيني في موضع الاستبراء وانما على الثقل ففان علمنا بغيره من اربعة ايام
ام لا فصل الاول الاستبراء بالنسبة اليها ايضا وان كان عليها مستند لا غنا لان الاستبراء محقق بالخاصة وعلى الثاني انما
انفصل لها العقل بالزنا ام لا فصل الاول لا يظهر اشكال من مبنيته ولا اعتماد على الظن ولا أقوى عدم جواز الاعتماد عليه وعلى
الثاني بطلت وقتها الاستبراء قطعا مع ان كانت من غير ما هو في الكلام هي بما في الشرع كما هو الاول ان الاستبراء بالنسبة اليها
ولجب وقد في الخلاف عويص في كلام بعضهم في حكمه على اقصاء القبر بالحيض في موضعها بالاختيار استدلوا بالوجوب
لا الاختيار كجوابه من مائة الباقية قال اذا رأت الحائض ان قنصلت فليست بصل فتنه فخرج منها في يومين العلم فلا قنصل
وان لم يرسا في اليوم فليست فان رأت بعد ذلك صفر فليست او بصل في ركة يومين عن حائض في ركة الله فان رأت
عن امرأة انقطع عنها العلم فلا يندى عليها ثم لا مال في يومين فاما في ركة فليست بصل فتنه فخرج منها وتزوج رجلها الهين
فان خرج على راس القطعة مثاير الدليل وجب بطر وظن في التخرج فعد عليها قنصل وصل في ركة يومين في ركة الله على
عبد الله فان قلت كيف تعرف الطاهر عليها قال تدبر عليها الهين على الحائض وقنصل الكرف يدها الهين فان كان
مثلا لم ير الدليل في ركة الكرف موقفة من غير ان عبد الله فالحظ في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
اطهر ثم لا مال فلا كان كذلك فليست بصل فتنه فخرج منها في ركة يومين في ركة الله على الكرف يدها الهين في ركة الهين
قنصل الكرف في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
وذا رأت الصفر او شبا من الدم فليست بصل فتنه فخرج منها في ركة يومين في ركة الله على الكرف يدها الهين في ركة الهين
خرج فيها دم في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
استبراء من هذه الاخبار بشكل لان بعضها استبراء لبيان وجوب الاستبراء لانه لا يخلو في ركة الهين في ركة الهين
ويجوز الاشارة في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
وعلم بان اشارة الباء في اخوان الدين في بعضها استبراء لبيان وجوب الاستبراء لانه لا يخلو في ركة الهين في ركة الهين
ان موقفة من غير ان عبد الله فالحظ في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
يجوز في الاشارة في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
استبراء لبيان وجوب الاستبراء لانه لا يخلو في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
استبراء لبيان وجوب الاستبراء لانه لا يخلو في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
الرشادة في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
رشاد في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
الاجماع هو ان ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
الهيض وعكسها في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين
على علمه كان لا يخلو في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين في ركة الهين

برایان محترم

فاحكام الحين

٢٠٠

منى الكلي بغيره انما بالذات والاعتبار من موافق بغيره فاعلم ان الصانع في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك
 ام لا فان كان كذلك فمقتضى ذلك ان الصانع في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك ان تدخل
 فانه كان هناك من جهة ولو مثل ذلك الباب لم يقتض وان لم يجر اجزاء ولا اثار الصنعة والمن فيها ان الصانع
 عليها بالذات والاعتبار من موافق بغيره فاعلم ان الصانع في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك
 سلم المطلق على غيره انما في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 التي من الصنعة وبغيرها من جهة واحدة من جهة واحدة في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 وهو انما في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 ان الصنعة والكثرة في تمام المقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 صورة الاشياء واشياء الخلق ببعض في الامارة على الذي يظهر هو اختصاص الحكم بالاشياء مع وجود الصنعة بمقتضى
 انما العادة وانما في التكرار في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك ان الصانع في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك
 يبين في كماله انما في التكرار في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك ان الصانع في المراتب الطهرية في الصنعة وانما في فلا تدرك
 كذا من الصنعة كما في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 من مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 وجب في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 الفسق في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 محمد بن مسلم وغيره عليه وضافوا في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 لا استظهار مع خروج العلة في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 هو في هذا القول في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 لمخلوقا لاخبار واحتمال المقتضى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 فقال وهذا لا استظهار انما يكون مع وجود الدم باي لون اتفق في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 انتهى ويمكن في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 عن المقتضى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 عشرة ايام ادخلت فقلت فان خرجت في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 العبادة ثم يقتضي في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 لنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 من عند الخافض في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 الذمة انتهى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 الاستشغال فلما رآه بان اصله هو البرائة منها في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 على ان لا استظهار في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 كلام المصنف في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 خروجها من مقتضى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 من مقتضى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 لان المقتضى في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 او لا من يظهر من كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات
 مطلق في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات

استظهار في كماله في مقتضى في كفاية قول الصانع في الصنعة ولا على ان من عده به مقتضى الحكم بالذات

کتاب الطہارۃ

[illegible]

二

وإني أذكركم من كوني لآل
من قبل إخواني وأخواتي
من كنف ظاهركم من كنف
معدنهم من كنفهم
مطعمهم من كنفهم
في كنفهم من كنفهم

كتاب النظم في معرفة النجوم

المرضى وابن الجني في ظاهر الليل قال ورواه عبد الله بن العباس عن سفيان بن عيينة عن يونس بن عيينة عن أبي بصير عن فضالة عن
 امرأة ذات الدم في حوضها حتى تجاوز وقها من يمينها قال فتنظر عندئذ ما كان كالمخلوق في نطفه بعشر أيام ثم
 قال في الوسايل بعد ذلك هذه الصبي المراهق استظهر في ثمان عشرة أيام فحمل الباه بعينها إلى أمي وهذا الدرواهة أخوي زوجها
 بونس ماضي الصبي في النشأ اشار إليها في الواسع هو لانه قال سئل بان عبد الله عن امرأة ولدت وراثة الدم أكثر مما
 كانت في قال فلغفدا نام فوقها التي كانت بطنه في نطفه بعشر أيام فان ذلك ما حبه بها فلتمسك عند ذلك صلبه وان ذلك
 سفوف فلتوضأ ثم فصل واستدل ان هذا موقوف على اتحاد ذكر الحاضن والنشأ من جهة الاستظهار وقد تقدم الصبي في
 صبيته زار له السند في هذا القول الاول ثم ان ما ذكره انما هو ما سلك في ذلك للمشقة وجوه انه قد استفاض من الاخبار واليه
 فاننا احدها انما استفاد بعض المحققين من كون الاستظهار امدة معتبرة واستظهر من اجل ذلك الاستظهار في بعض الاخبار
 مثل من سئل ان المصبر عن جل عن ابن عبد الله قال ان كانت ايام المرأة عشرة في نطفه وان كانت اقل استظهرت في ثمانية ايام
 هذا وعنه عن يوم واحد وقد غلبه رواية اخرى في المراهقين في ثمانية ايام في نطفه فان كان حوضها دون العشرة ايام
 استظهرت يوم واحد ومنه تخالف قال فان الدم في ثمانية اشهر الشهرين والثلاثة كيف تنقطع بالصلوة قال فحسب في حوضها
 تغسل لكل صلويس الجهر صدرة كل واحد وعلى الى المصبر عن ابن عبد الله قال سئل عن المراهقين ثم بعين
 وقت ظهره هو حتى الدم قال استظهر يوم ان كان حوضها دون العشرة ايام فان استمر الدم حتى تجاوزت وانما غلبت في
 التفتت وحسب قالها انه بعد ذلك من يومين او ثلثة ويبدل عليه رواية اخرى ان من احسن الاقضية في كل ليلة اغتسال الحائض
 محمد بن عياش الجوهري في حوضها قلت فاستدل بها التي كانت غشيت فحين اوانها فانها من طهرت والا استظهرت
 يومين او ثلثة ورواية سعيد بن يسار عن امرأة تمسك في نطفه وتجاوزت بعد ذلك التي من الدم الرقيق بعد الغسل في طهرت
 استظهرت بعد ايامها يومين او ثلثة ثم يستدل بها انما عن ثلثي ايامها ويبدل عليه رواية اخرى في حوضها في ثمانية ايام
 الغشاء اذا البليت بايام كثيرة مكثت مثل ايامها التي كانت بطنه في ذلك استظهرت في ثلثي ايامها لان قال وان كانت لا
 صغرت ايام نطفها فابليت بثلث مثل ايام اتمامها ونفها او غلظها واستظهرت في ثلثي ذلك ثم صنعت كما صنعت في ثمانية ايام
 ان الوجوه الاخبار في ثلثي نطفها قال فاعرف في ثمانية ايام في الاعراض عنها السيد ويحيى الكلام في ترجيح من قال في الايام وقد
 سلك في ذلك محمد بن الرضا في كتابه وهو انه بعد ايام من احوال المشقة اربعة ايام استظهرت يوم او يومين بنهاية نطفها
 ثلثة ايام مرقدها بنهاية يوم او يومين قالها الا اقتضار على الثلث واستظهار في ايام العشرة واستدل
 الرابع بالروايات المذكورة بن وعنه عن الثابتة بلوق قال وهما مع حضورهما سنداهما على عدد ايام الحمل والورد وموت الغالب
 وهو كون الغشاء تسعة او ثمانية فبعد ان مع الاخبار الثابتة وهو ان يرى فيها الجمل وما عدا الغالب عن القرابة في الاستظهار
 الا ان الحاشية بالاجماع المركبة في ثبوتها والاجماع لا يتم الا في النقص في الثلث فبني على انما يدل على العشرة في الحاشية
 عن الدليل في صحيح المصنف في اصل وهو عشرة وعنه الاستظهار في ثلثي القول الاول في تمام كونه العالم به واذا كان
 الى الذبح ولكن في ثلثي عن بعد انما في سلكها في ثلثي فاختار القول في ثلثي السند المذكور في القول الاول
 اصل الاقوى في النظر الجمع بين الاخبار المتقدمة بعد تحكيم بعضها على بعض ثبوت الاستظهار في عشرة ايام لصحة كل من
 الاخبار المتقدمة لاثبات ما استدل عليه احدى من وثوق بعضها به وصحبه كذا في الحديث في ما يستحقه اصحاب الحاضن و
 بطاعة الامكان التي قد وقع فعل الاجماع عليها في مثل الطعام وينادي على الوقوف والحسن ان كل ما زاد اقل العشرة فيكون
 الحجة الشائقة وبالصحة في بعض قدم النساء وباطلاق الاستظهار في ثلثي ايام من الاخبار فان المراهقين في الظاهر لم يخلو في الحال
 من الحوض عدده وذلك لا يحصل الا بالانظار الى العشرة ويما في ريل يودع عن الصادقة قال ان الحاضنة للمدة وكان
 حوضها ثمانية ايام ثم انقطع الدم اغشيت في ثلث فان ذلك بعد ذلك ايام في تمام يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحوض
 فلتدع الصلوة الى غير ذلك من الوقوف والكثرة في الخبر الصفاة التمهيد بعد القول بالفضل في كل بظهر لك ما
 في الزيادة من النظر في مقتضى سند الادلة وقلة عملها والعامل بها مع احتمالها والورد في مورد الغالب هو كون العشرة

كتاب الطهارة

الاستحالة متى وقع فيه جملته وسكن عن بعض من يلزمه وما جاز في الآخرة من يومه الأول ولا لفظ الاستظهار والوارد
 انما لا بد من ان يظهر حال الدم الزائد على العادة واستكشافه من حيث كونه جديدا او متحاشدا والظاهر ان الاستحالة لا بد من
 ذكره الا في بعض النسخ على ان الاستحالة لا بد من كون الدم المذكور جديدا والظاهر ان الاستحالة لا بد من كونها
 الثاني ما دل على ان الجواز على ان ما قبله من العادة ليس ببعض من يخرج عن حكمها فانما هو الاجتماع على خلافها وهو انما دل على ان
 على العسر في بعض النسخ ان الاستحالة لا بد من ان المتحاشد يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان المتحاشد لا يقطع الدم
 مستطافا الى الرابع ملكا في الحقائق عن بعض خلافه من غير الاستحالة وهو ان لا يقطع الدم في بعضه من غير احد من العادة
 الرابع في الاستحالة مع الجواز وان مع الرجوع الى العادة يثبت فلكونه من حكمها وانما كان كذا في بعض النسخ ان الاستحالة لا بد من
 فاجتمعوا على العمل بمقتضاها لكن اورد عليه حجة العارفين بان قولهم من اولها الى اخرها وانما استعملت عليه من
 السن الثالثة انما هو في ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان الدم المذكور
 الدم اذا جاز في العادة وقد يمتنع من ان يقطع الدم على العسر في بعضه فانه لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه
 استدل عليه من اجل ان مقتضى هذه الآية ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 اصل في ذلك ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 لكونه يفرق بينه وبين ما قبله لا بد من ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 فيها ان يفرق بينه وبين ما قبله لا بد من ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 تروى في انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 مما ذكره في بعض النسخ ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 كما انما في بعض النسخ ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 بالجموع والجمع من انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 مع القول بمقتضى هذه الآية ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 بالجموع والجمع من انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 باستحالة الاستظهار من جملة حجة العارفين ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 ظهرت في قوله تعالى وطهرا قبل الفصل على كراهية الضمير في قوله تعالى وطهرا قبل الفصل على كراهية الضمير في قوله تعالى
 من انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 هذه المسئلة وهو انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 الحيض ظاهر وانما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 بالحيض لا بد من ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 الفصل من الحيض فان كان الرجل شيئا وقد ظهرت المرأة وادار ان يمسها قبل الفصل امرها ان الفصل فرجها ثم يمسها انتهى
 مثل عارضة الهذلي في باب الكحل الا انه لا بد من ان الرجل شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل
 بيمينه على الحائط فانه لا بد من ان الرجل شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل
 فالقول بان كونه من انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 انتهى ولم يفرق بين انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 يحكيه الفقيه لا يخطئ ذلك فانه قال وساق العارضة الفقه حكما فانما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان
 شيئا قبل الفصل فرجها فانه لا بد من ان الرجل شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل
 حكمه بالحيض في الجملة فانه لا بد من ان الرجل شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل او شيئا قبل الفصل
 فاصلا ان الصدقة بقول النجاشي انما هو في العادة على ان الاستحالة لا بد من ان الدم المذكور يخلط بالجديد في بعضه فانه لا بد من ان

الحيض
 في
 الفصل

کتاب الطہارۃ

[illegible]

بشرى الله الخضر لله
الجنة والجنة
الجنة والجنة
الجنة والجنة
الجنة والجنة

فِی احکامِ حیض

[illegible]

فاحكامه يحض

[illegible]

كتاب الظهار

[illegible]

الحمد لله

کتاب الطهارة

109

من وجه مقتضى الدين بالاضافة على الشك والحد فالجمع العبري ذكر في الحديث كمر البهار وهو واحد للظاهر الذي هو
شخصا من الذين جسدوا في حكاية عيسى ابن ابراهيم المضاف الى العرف يطلق على الدين بخاصة متيق والظاهر هو الاول واما
للاخرى حيث جاءها والظاهر ان المراد به المصروف والحد يجر كثيرا لانه المفهوم من الدين اطلاقا واعتبر في جامع المفاسد كونه
من الضعف ضرر واوله واما الثاني من الاطلاق وقد انقول انما يجرى القيد ولا يبرر لمكانه والاضحى ان يكون الكفايا لانه
يلزم فيها من المأمور لا يلازم الا مع الضعف فيكون الاختيار لا يبدل في وجهه والرجوع والصفه منع امكان ايضا لهما ان اهلها
يجوز ان لا يكتفوا ببدلها ولا يتوهم ان تسليم بعضها غير مقدور لا مكانا لشيء بل ينادى العقب على ان يتركه من حيث حقه ومع
ضد عن الدين على الضمان ونعاضد القيد والبرر لاحتاج في جامع المفاسد لا الضمير في حصول جميع التلخيص على الضمان
الاخرى في جميع القيد لا يراه من غير ان يكونا من قبل المكونة فيك العالمة في عدم اهل العار او من اهل الضمان والظاهر ان
العالمة لا يمكن ان يجمع العبري من نفس الدين او عشرة واما في ما يجب ان لا يفتقر الى اقله بل ينادى او عشرة واما في
مصلحة كالم لا يفرق في تباين الاحكام لانه على ما اوردنا في عشرة واما في ما يجب ان لا يفتقر الى اقله بل ينادى او عشرة واما في
في توكيد هذا القول وجها واحدا صاعدا اسم الدين على عشرة واما في ما يجب ان لا يفتقر الى اقله بل ينادى او عشرة واما في
بالضمان بالضعف الرابع بحث ان الظاهر عدم كونها ضرورية في نفسه عندنا ولا ذكرها لبعدها عن اهل الظاهر من الدين وهو
المقتضى الخاص المصروف في ذلك الزمان وكان في نفسه مضافا لا شرعا فلا يلزم كل ضرر ولكن مضافا الى الضرر في نفسه عندنا
ذلك المصروف الخاص يكون الا من قبله من كونه والفرق بينه وبين جميع اعم الاول فلا يخلو الاطلاق في الشرع للشارية
فعدم كونها من حيثها على التامع والاشارة على ان الضمان لا يقتضي الكفاية في ضرورة ما لم يفتقر الى الكفاية
ضرر ايها واما الثاني فلا يلزم الا بالضعف في جميع القيد لا يبرر من وجهه على وجودها ضرورية في نفس الدين وهي في اليه
من التي يتعارف واما الاخرى فلا تخرج من ذلك فانه من وجهه على وجودها ضرورية في نفس الدين وهو في اليه
ما ذكرناه ثم على ما يراه من وجهه على وجودها ضرورية في نفس الدين وهو في اليه
فالمكونة عند التحقيق الثاني في جامع المفاسد فلا يضر الحقيقة في الظاهر ان الضمان في نفس الدين وهو في اليه
قال ويحمل على القول ببراءة التامع وجوبية في ذلك الزمان وفي عشرة واما في ما يجب ان لا يفتقر الى اقله بل ينادى او عشرة
فغيره على تجري التامع غير المكونة على ما نزل به في قوله في نفس الدين وهو في اليه
الكفاية لا يتركه في وجهه من الدين في غاية في المباشرة لا يلازم الا بالضعف في جميع القيد لا يبرر من وجهه على وجودها ضرورية في نفس الدين وهو في اليه
الا القيد لخير الا واضطر انما هو في هذا الزمان لا في زمان البقيع فيكون العبري سواء قلنا بان الدين اربابا على المكونة
في كونه في ذلك الزمان وهذا الزمان قد اوقفه ثم قلنا بان الدين على المكونة في ذلك الزمان لا يفتقر الى اقله بل ينادى او عشرة
الثاني قد صرح به اربابا من هؤلاء الكفار وهو مقتضى اهل الكفاية في كلام بعضهم من معنى الزكوة وهذه الفصل بين
الاول في المصروف في اقله من اقله في غير ذلك من بان معرفة هذه الكفاية في الفقر والساكن من اهل الايمان ولا يخلو في
ولا يجب للحد على اطلاق العبري واما انما لا يلزم من وجهه على وجودها ضرورية في نفس الدين وهو في اليه
الحق عن عرض الدين في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
عرف ان الحد لجامع الكفاية في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
باب التامع يكون التلخيص شرط الايمان المستحق على وجهه واما لو تكرر من شرطه في ذلك في مختلفه في الكفاية في ذلك الزمان في
وان يفتقر في ذلك الزمان في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
ان وجه الثالث في ذلك الزمان في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
عند الكفاية في ذلك الزمان في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
احد وهو عندنا في ذلك الزمان في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة
بما وقع عندنا في ذلك الزمان في نفس الدين المضاف الى حاسب الجواهر ثم قال ثم يمكن ان يشرط المساكين الثالث في ذلك وعلى الامثلة

علامہ الکشاف فی تفسیر القرآن

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الْأَمْنِيَّةِ

[illegible]

واضحة ظهرها ثلث وعشرون خبطة عليها أيام معلومة فتقتل بها جميع ما لا بد من الطهارة لندور على هذه السنن الشك لا
 فكذلك ابد المظلم من احدته من ان كانت لها ايام معلومة من قبل او كثير من على بانها وخلقها التي حوت عليها اله في اعد كملوا
 موقف غير انما فان خلطت الايام عليها ففقدت ونشرت وتغير عليها الواثاق التي اقبلت الدم ولدا به فغيره فانه
 وان لم يكن فاما ان جاز قلت استخاضت لول ما لك فوقها سبع وظهرها ثلث وعشرون فان استخاضت الدم استخاضت
 كل شهر كمالا فان انقطع الدم في اقل من سبع او اكثر من سبع فانما اغتسل من غير الطهر وتطهر ولا تزال كذلك حتى ينظر
 فاما يكون في الشهر الثاني فان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول حتى وقال عليها حوضا او ثلث فقد علم الا ان ذلك قد
 لها وذا من خلط امره فاقبل عليه ثلث اربع فاسواء ويكون منها فيما يستقبل ان استخاضت فقد حلت سنة الى ان ينظر في انما
 وانما لحمل الوقت ان قال عليها حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 لم يحبل العز الواحد منها فاما ان كان من عليها الاقراء وادنا من حوضا فادنا من خلطت عليها فادنا من غفقت تحتها
 يغت على عاقل من الدم على ان غلت باثبات الدم وادنا به وظهرها ثلث وعشرون فانما اغتسل من غير الطهر وتطهر ولا تزال كذلك حتى ينظر
 تدعى الصلوة وادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 الدم اطلق عليها ولزولا لا استخاضت بداره وكون الدم على ان واحد منها السبع والثلاث والعشرون لا وقتها ففقدت
 به من قالت انما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 استخرج من الدم بعد ايام حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 كصحت الا ان لا تفرق بينه وبينه الملقح انما في طاهره انما في حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 قال ابن الاثير انما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 ففقدت على وسطها ففقدت بذلك سبل الدم وهو ما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 الزنا في قال ابن الاثير انما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 ففقدت على وسطها ففقدت بذلك سبل الدم وهو ما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 المتطاهرة انما حوضا فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 والاذى والمغنى ان الشيطان قد صعد به الى التلبس عليها في امره وظهرها فادنا من غفقت تحتها فادنا من حوضا او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانها ادعى الصلوة ايام اقل انك فصلت ايام
 وضاعة الفدية كانه ركعتان من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 قال في الوان لصل المراء باجل الدم كثره وعظمت مواده وادنا به ففقدت وعظمت من ركعتي سبل الماء
 كبس الدم الاجانة وانما تمامه من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 وزيد في الغيب الفنون وعبد كسبل الماء في الركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 على ذلك طهره صاحب ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 من بابها لا في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 الدم في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 سنة طهره ففقدت على ان ينظر في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 على انه معلوم ففقدت على ان ينظر في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 والصلوة السبلان وفقدت على ان ينظر في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 الاولى من قبل من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 استخاضت في ركعة من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء
 من ركعتي طهره والناما ثلث والعصر المله والبالا المقطعة من ركعتي سبل الماء

في احكام الاستخاضة

٢٢٧

الواضع من حيث اعتبار الشوط الظاهر ولو كان مضافا لصاحب الخلق وانما انبأنا اليه التخصيص في كيفية الشريعة بان
 عن ثلثه وانما يانه على عتق ولو لم ينفذ من عبادة فان ذلك لغل من المأذوم المحض الى التفرع عرف بتكون الشوط في كل امر اتم من
 الشوط في اصل الحكم بخصيته في جعل امراته يخصص كخصام دون تصرف وثابتها بحبل الشريعة على وجه التخصيص بالبناء
 الى التخصيص من الزنا والناقص وهذا لسلطه اخذناه في كل ما لا شام حقل وهل بينه وبين التخصيص بعض الشائ والاول
 مع كماله في الاخبار واعلم انه فينا ناضع الشيخ في ذلك بالاول ثم ذكر جعل الحائض في كل ما لا شام حقل في كل ما لا شام حقل
 لا يبيح بغيره ما ذكره الشيخ في ولا التخصيص بالناقص مع كماله لعموم ان التفسير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 بعض ما زاد على التفسير مما يمكن بحله محضا والناقص مع كماله في الاخبار كما في كلامه لا يبيح في الرجوع الى عادة الفساق
 والروايات في كل ما لا شام حقل في التفسير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 اعرب وما راعاه الا على ما اولى انتهى وجعل في التفسير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 على التفسير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الجواهر في عرض على هذا القول بوجوه احدها ان منافع الاصل والظاهر انه يبيح اعادة الرجوع الى عادة الفساق وفيه
 ان التخصيص في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 ادفع فيها انما يكون ح بميزة الفاظها في التفسير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 تكمل الناقص فان لم يزل على عادة النساء لانهما قد يكون اقل من عشرة وقد يكون في اول الشهر فانه لو يبيح في تكميل
 الناقص بلوغ عادة النساء او بلوغ ما يجتمع من ذلك الناقص في العاشرة العشرة لا تاذن افرض ان عادة نساءنا انما يشاء
 وقد انما يشاء بدم الحوض ويوم حملك نساءنا بوجوه احدها ان منافع الاصل والظاهر انه يبيح اعادة الرجوع الى عادة الفساق وفيه
 تكون في العادة اقل من عشرة وانما تامل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الشهر المبكر في ذلك انما هذا انما يكون منافع الاصل في العادة النساء عاير على الرجوع اليهن وقدر عدد ا
 وليس في ذلك من يجب الحبل لربا في نساءنا لا يوجب الرجوع اليهن الا في العدد كما صرح به في المسئلة والوجه ان النساء ومن
 ان ذلك الرجوع اليهن وهو ظاهر كفت الشام ايضا وان كان قد قبل الحكم بخصام الرجوع اليهن يكون في العدد بوجوه في كل
 المسئلة في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 العشرة وانما في العادة الزنا كما هو صريح الفاظنا في القول في المذكور منافع الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 ثلثة في شهر عشرة في اخر او سبعة في كل شهر لا الا في الزام العشرة بعد عتق اول الشهر انما في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 ان علامه في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 من نفيها ما بان لا يفسد الدم من ثلثه ولا يزيد على عشرة فلا يصلح لذلك الا في بعد عتقها بذلك مدد الحكم المذكور
 كيف لا ولا في الواجب على التخصيص لبيان في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 بغير شرطية العهد المذكور في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 ما لو اذنت مثل المفسر في ذلك لا في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الناقص الرجوع الى عادة نساءنا انما هو ان يحكم بالكمال في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 السابع مثلا وهو ما عاير في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الروايات في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 جزءا لا يتجزأ وليست في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الرجوع الى عادة النساء في كل ما لا شام حقل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 الدليلين المذكورين ان هذا منجس في العمل بخصامها وليس بجائز في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل
 بتوقف على التام انما هو الاخير دون الاول لعدم الجائز انما في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل في قوله في الاصل

في احكام الاستخاضة

١٠٣٣

حصة عن علته الجهر بل الظاهر ان من جهة وجوب علته الاستخاضة فالصبر ليس الطهرين بمقتضى ذلك الغير كما ان الاستخاضة
 لمقتضى ذلك الجهر بل يماس الدم الضعيف على الغشاء المفضل من دم من جهة الجهر مع وجوب الجهر في الجموع المشرقة بل جعله اول
 بالحكم عليه بالجهر من جهة فان في ذلك كراهية واشتد اشكاله اما لو كان الاسود مستورا اعمار الضربة مثلا الاستخاضة
 فقلنا في الرابع والواحد عشر في قوله اولك ثلثة اسود ثم اصغر الى التاسع فانه اسود وادوم من ثلثة اسود
 فان الحكم يخرج في ثلثتها فاقول للثمة الضعيف على الغشاء المفضل على شكل الكاعن ولعل من اشترط ذلك
 ان لا يخرج من جهة الاسود وان يابيهما الطهر لان يكون الضعيف على الطهر فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 كلامهم ولعل ذلك لانه اشترط بعضهم كالمصدة وغيره ليداه بعض ما يخرج به واستخاضته باشرط عدم تجاوز ذلك الغير
 عن بعض الخرافات كما منع غير الشئ ويمكن توجيه القول بكون الجهر حصة اسند الى ما دل على ان الصبر والكد في
 ايام الجهر من ١٢ ايام الطهر لكونه حاكما على ما دل على اوصاف الجهر والاستخاضة اولها وصف الجهر لكونه اسود
 الحمر وصف الاستخاضة لكونه اصغر فيكون موقع بيان ان الصبر في ايام الجهر من ١٢ ايام الطهر لكونه اسود
 مكان هذا البيان لكون المراد بالاصغر الواقع في تغيير الاستخاضة الواقعة في ايام الجهر ومعلوم ان الصبر في ايام الجهر
 ايام الجهر من ١٢ ايام الاستخاضة لكونه حصة من طهرين فكم علمها بانها الجهر فلو كان الجهر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 له في ما عرفت انما فان هذا لا ينافي تقدم متناهي من غير ايام الجهر في ايام الصبر وهذا الكلام في المثال الثاني
 وما زاداه مما لا يمكن في جعل الجموع من الطرفين في الوسط حصة واحدة احوال احدها اقتضات في جعل الطرفين الجهر
 حصة في الثلثة في طهرين ثلثة دم الجهر في ثلثة اسود الاستخاضة ثم ان حصة الجهر تمام الصبر في ثلثة اسود فان
 تجاوز الاسود تمام الصبر عشر كانت الصبر حصة والثلثة السابعة استخاضة تقضي في الصبر ايام اسود واما المصدة في
 الصبر بعد ثلثة اسود فان نظر الى دم الاستخاضة الخارج عن كون حصة خارج فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 حصة وهو منها السبعة وصاحبه فان في الذكر في طهرين ثلثة اسود الدم الضعيف على الطهر وجمان ثم لان
 جعلنا القوى حصة جعلنا الضعيف طهرين ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 ثم ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 الجهر وهو العادان ولما جاوز الصبر وان الصبر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 مع ايام الصبر ايام الطهر وجمان احدهما دم وضع العلامة في الثانية كالمصدة فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 مقابل في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 حصة حصة ثلثة فان تغرب كون الجهر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 هو كون الثلثة من الطرفين هو الجهر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 كان حصة الجهر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 ان في كل ايام وقيل ان صاحب الجهر في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 منها في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 مما في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 كثيرة فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 استخاضة خارج فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 المذكورة واستحق المصدة لانه فان في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 ان فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 او على طريقته بل كان يوجب الضعيف حصة ايام الصبر ايام الطهر وجمان احدهما دم وضع العلامة في الثانية كالمصدة فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود
 حصة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود فاقول في ثلثة اسود

كتاب الطهارة

هو ظاهر عباره الصريح في النافع لا نه قال غيره مع فقهه من التميز ترجيح المبدأ الى غايته اهلنا واولادنا ما لم يكن
 او كمن يخلط بين وجب والمطهر الى الروايات هذا الوجه في الدلالة على ذلك يحفظ الاخران على اهلنا بالواو واما
 الضمير في قوله لم يكن فاما بعد ما لا يصح خامسة قريب الرجوع الى الاخران على الرجوع الى شائنا كما هو مذهب جماعة
 ولكن اختلف عما هو لا فانه من قبل الرجوع الى الاخران من اهل بلدنا على احد الاخرين من فضلنا ما هو في فضلنا
 كما في قوله في حديث فان ركب اقل من ثلثنا اقام دم التحضر رات فاما بعد ما لا يصح خامسة في الاخر الشرح كان هذا
 بغيرنا فارجع الى عادة شائنا وهي الحالة الثانية على ما قلناه فان لم يكن لها انشاء وانما انما يكون مختلفا وجبت له من
 هي من امرنا فان اهل بلدنا هو الحالة الثالثة ومثله في القواعد الا انه ترك فيعيد الاخران يكون مخير من اهل بلدنا و
 منهم من قبل الرجوع الى الاخران من اهل بلدنا على فضلنا مما من دون مخير من اهل بلدنا على فضلنا مما من دون
 غيرنا فان لم يكن بالانصاف على علمنا وان لم يكن من رجبنا الى غايته شائنا من اهلنا وعلت علمنا وان لم يكن لها انشاء
 اهلنا وجبت الى غايته انما من اهل بلدنا وعلت علمنا ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل
 بلدنا قال فيه الحديث انما انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل
 لم يكن لها انشاء رجبنا من هو مثله في الشرائع ومنها من قبل الرجوع الى الاخران على فضلنا مما من دون مخير
 فضلنا في كالمبدأ في الاخر من فضلنا مع فقهه في التميز فاما بعد ما لا يصح خامسة في الاخر الشرح كان هذا
 ان قد عرفت ذلك فاعلم ان المختار في الجملة الا انما هو ترجيح الرجوع الى غايته انشاء على التميز في الظاهر يحقق
 الاجتماع على العمل الشرعي يعني هو انما انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل
 لا على طريق القدح ولا على طريق التميز في الاجتماع والظاهر ان الى هذا انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات
 المسئلة هو اتفاق اهلنا فضلنا من انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل
 قد علمت فقهنا الا انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل بلدنا وعلت العلم
 ذلك من الاخران مع وقوعنا على انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل
 قال دخلت على ابي عبد الله ع استأذنته عن المرأة فيستر بها الدم فلا يرى احيس هو او غيره قال فقال اهدم احيس
 ما يبيط اسودله دفع ورازه ودم الاستخاضة فاسد باروقا كان الدم دفع ورازه فلهذا دفع الصلوة ومثلا ما عرفت
 الرجوع الى غايته انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل بلدنا وعلت العلم
 ما عرفت الرجوع الى الروايات من دون اشارته الى شيء من التميز والرجوع الى غايته انما من اهل بلدنا وعلت العلم
 ابي عبد الله قال المرأة اذا رأت الدم في اول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت للصلوة عشرة ايام ثم غسلت عشرين
 يوما فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت للصلوة ثلثة ايام وصكت سبعة وعشرين يوما ومثلا ما عرفت في المضمرة
 الرجوع للمبدأ الى غير الايام العشرة في كل ايام العشرة بالرجوع الى الروايات فتعقلى انهم وهو من الاخران في السوا
 وصحارون ونحوها انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل بلدنا وعلت العلم
 النساء صلاته وانما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل بلدنا وعلت العلم
 الوجود في الخارج في كل ذلك للامان والوضوح الشئ وعلا فانه يقتضي ما يطبقها قولها لا وابلد اولي القدر في التميز في مكان
 ما في السطة وهذا مع ما بين نادر على التميز من نادر على الرجوع الى غايته انشاء يكون الا في مقدم من اعادة على الدنيا
 بل يمكن ان يقال ان كون الشئ اعادة لم يعلم من الاخران واعتبارها من باب التميز وان جهة الكشف في غير مبدل
 الا وهو المصلحة فاعلم ان هذا في رتبة رتبة من قوله فان شائنا ما عرفت في الاخر الشرح كان هذا
 اقام واخذ ثلث لظهوره فيكون غايته انشاء وكاشف عن ان الكشف في فضلنا مما من دون مخير من اهل بلدنا وعلت العلم
 ترجيح الرجوع الى العشرة والثالث على الرجوع الى غايته انشاء فلو جعل الرجوع الى التميز متوسطا بينهما اقام القرب فيها
 بما هو خلاف الظاهر والحق عن انما من اهل بلدنا وعلت العلم ومثله في الروايات الا انه ترك فيعيد الاخران من اهل بلدنا وعلت العلم

البيداء فيعتبر في جميع أحكامها شبيهة بغيره فإن استغفر من غير ما المصحة أن الرجوع إلى عادة النساء لا يتحقق بالمسح بالخط
الخط غير محقق بالمسح وإنما استغفر من غيرتها فإدراكه من كلامه في هذا الباب على عكس
فخلقوا بينه وبين أحدهما ما عرفت فحقيق من الحق أن الشاة في جميعها مع المصاحفة شرح قول العلامة في قوله تعالى
الدم المستوفى كانت هناك غلامه مستغفر من حيث للمنا وإن كانت من قبله لعلو مسطر في حيث في الغيب فقال ظاهر البيان
أن البيداء من حيث هو لها عادة في الحيض بل لها عادة في الحيض وفيها إيماءة منها
إلى ما سبقت في العدد وأما الوقت وناسيتها في العترة البيداء هي التي قبلت الدم والمسطرة هي التي لم يبق في طهرها عادة وهذا
التفسير صحيح إلا أن الأول هو الذي يجري على أحكام الباب فإن من لم يبق لها عادة أصلا ترجع إلى النساء مع فقدها في
كالغيبات الدم والمسطرة لا ترجع إلى النساء بسبب ما ذكره في هذا القول هو الذي جعل صاحب الجواهر في قوله
منه في رواية السليمان والجمهور والجمهور والقول واحد والفقهاء والنكاح وهو ما نظر في الإبراء وقد وقع فيها أصلا
المسح خاصة في البيداء والمسطرة وذلك العادة المستقرة وثانيها اختصاص الرجوع إلى عادة النساء بالمسح بالخط وهو
ظاهر المصحة في الاعتبار بل هو من غير شك في ذلك فإما عادة في كل مسطرة من حيث هو إلى المصحة والبيداء هي
التي قبلت الدم والمسطرة هي التي لم يبق لها عادة وهي التي قبلت الدم في البيداء وهي التي قبلت
الدم أولاً في البيداء المستقرة ولم يبق رجوع إلى عادة في تلك الأيام ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها
يكون أو في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها ولا في وقتها
يسقط لها عادة عند أولها إذا استمر بها الدم ولم يبق في ذلك الصلوة والصوم في كل شهر سجدت بتمام وتغسل أو على ظاهر
بما عرفت من العادة في وقتها وهو ظاهر صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في هذا القول في كل من صاحب الجواهر
حكمه والتقليد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فإن عادته واستحب الظاهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
المؤيد من المصحة في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
بينهما وبينها بل هو قول السائل في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لتعريف هو الواقع في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
مقام الطهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
خصوص المقام يخرج بالمسطرة في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لكن قد عرفت أن طهر المصطر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لا يعمل ما نحن فيه والشاة في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لما عرفت وأما في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لنا ثباتا ولم يبق لها عادة في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لا خلاف في المصحة في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
نشرنا عنهم ذلك من ذلك أن في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
رجوع البيداء بالمصطر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
لما عرفت من كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
بالخط في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
بالخط في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر
بالخط في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر في كل من صاحب الجواهر

الدم الاقوله الثالث عشر ايامهم متخاضة بالثام اول النية المحكي في رسالة بولس الطويله في مختصه في علم الله ستر وسبعه
اياتهم عتلى صوتي ثلثه وعشرين او اربعه وعشرين يوما راجعها ان عليها اول ما نزل الدم ويحذر كون رجسا ان تحقيق
لما عرفت من ان كل ما يمكن ان يكون حضا فوجيضا الى ان تجاوز العشر ثم لا وجه لرجوعه نفي في ذلك فكذا العباده في
وعضاها لما ترك من الصلوة ثم ان الظاهر من افسد الشهر الثاني في ثلثه وعشرين على الاول ان روايته ان كبير ليست معكولا
بجاء عندنا انما لم يعمل بجائز اصل المشله بمشائرا في الذكره القول بالغيب من السنه والسبعه وعلا الثاني ما اورد بعض
الصفتين في من اخطا بها هذا افسد الشهر وهو افسد في اخاره في ذلك ان من عدل في دم تحلل اكل الطهر من اكل المختص
الواحد لكثرة ما قال بعدد العام فيجوز الاستدلال بها بناء على الوجه الذي ذكرنا فيها في مشله اكل الطهر في اجمع الظاهر
ان ذلك ما فكره ههنا من غير ما وقع فيها من قوله وان ذلك الدم من اول ما ران الدم الثلثه تمام العشر ايام وذلك ان
عند من اول ما ران الدم اقول والثالثه عشر ايام باعنا ان ذلك الدم قبل تمام العشر ولكن ايام الدم الى ما بعد العشر فيحصل
منهم العشر كجنا والباقي مختصه ويكون موافقا للقول المشهور انتهى ولا يخفى سقوط الاستدلال بمشله على الثالث
ما اورد بعض المحققين المذكور ايضا من ان ظهور الدرسله الطويله وغيره من ذلك المشله في لزوم التقديم منوع لان التخيير لظهور
عن التخصيص عطف عليه ثم لا يمايل على وجوب تقديم البعض اذا ثبت وجوب تقديمه في العدد الاول وليس في الرسالة في وجوب
التخصيص في كل شهر سنة او سبعة ويشهد ذلك بعضنا في العدد الاول في بعض من الشهر ثم اغناها وقتها ثلثه وعشرين
يوما ثم ختمت باسنادها وهكذا يحصل ان الشهر اوقع في المبدأ لظرفا التخصيص فقط لا لظاهره الا ان من يدعي بوزن ذلك
عرفه او ايطال بعد ما تحقق ان الزايرة في مقام بلان الحكم على جميع الايام بجعلها سبعة حضا وثلثه وعشرين في طهرها ان الزايرة
بالحجها لزم الاولى في ايام الطهر في كل شهر هو لا يحصل الا بحصول التساوي في الشهر واخره وحده فالان حينئذ لا خلاف
في التخصيص في خصوص الاول والاخر فيقولون لا في تمام ما قد يفتي في القول بالتقديم لا يخلو في جميع كونها سوطا انتهى وذكر صاحب
الجواهر في التقديم وهو اخر وهو ان في كل الحكم يجوز جعل التخصيص في ارج العشر في غير سائر ايامه ان يرجع الى مصرفه
حاشا لغيره ويجوز في العدد العشر من العشر في رعايته التساوي مثلا او الزايات والاعمال فيفسد في تمام الشهر فياخذ بالبدء
انتهى المختص من فال بعض المحققين في ان ظاهر النصوص في التساوي كون الايام با ان تقدم من الروايات في طهر من استمر بها
الدم الى ما بعد العشر فلوريات ايضا لا يبلغ اقل الطهر من ما يبلغ اقل الجهر كالورث ثلثه او اربعه اياما وهكذا هو
مورد وابقى بوزن من يعقوب واليه جبرر المقتضى من في الظاهر من وجوب هذا العرض عن مورد الروايات المتقدمة في الحكم عليها
بمقتضى الروايات بان التخصيص كجبرر الدماء ويكملون نقص عن العدد الى امور باخذه بالياض لتقديم عليه والما تروعه او كجبرر
مشكل واشكاله فيجبرر في التخصيص في اية الفاء ثلثه فيفضل الرجوع الى اقل البعض من جبرر من يقدم ثلثه لعدم
الرجوع والرجوع الى ما عده الامكان ويكمل ما نقص عن العشر من يباخر احد الطرفين واما الرجوع الى الزايرة في جبرر بوزن
فلا ينعى لانها قد اعلنا ان حكم هذه المبدأ فيلزم بها حكم التخصيص ولو بين بينهما ما في التخصيص بعد جبرر ما يمكن التخصيص
والجبرر فلم يحد مصره ثابتي في ثلثه المشله الا ان ظاهره في ذلك ما حيث عتد في جبرر احوال الرجوع للبدا والمصطر في الزايرة
فول الشئ في في البداية والصد وقد في ان المقتضى في كل ارات الطهر تدع الصلوة وكل ارات الدم ان في كل الكلام في البداية
والمصطر في اعم من ان يبرر بها الدم او يخطع ويورد لعدد العشر ويؤكد ان استمر في الدم بحيث لا يخطأ في تمام يوم او اقل او
اكثر في جبرر فلا يخل على المبدأ في المقتضى في الزايرة من استمر بها الدم في الرجوع الى الزايرة في جبرر لا يخلو في قوله
الشيء وان كان لما ذكره من الرجوع الى اقل الجبرر وغيره في جبرر ما عدا ما يباخر من جبرر فاعده الامكان على ما عده
الاخذ بالمحقق في جبرر من استمر بها اقل الجبرر وانما ذكره من جبرر ما نقص عن العشر من بيان احد الطرفين في جبرر اشكال
لان ظاهرا لما عده هو ان كل دم يمكن ان يكون حضا فوجيضا والاعمال في ذلك في اياتها ما يتعلق بهذا الشأن ولا خلاف ان
الشك في مشوفا ما لا بد ان يقال انما يباخره البعض من الدم السابق ويكمل العشر منه ومن اليابض الذي بعده وثني من الدم
اللاحق ومما صله لا لا يحصل ثلثه من اليابض حضا الا اذا كان متوسطا فان في سائر العشر التي قبله هذا الدم الا في الزايرة الى

اللاحق لم يحصل شامة ولا من البياض أيضا وإنما الزنا بالحيض في البياض للوسط بين العينين من جهة الجوارح البياض ^{على}
بينهما في الموضع من جهة البياض المغفل بين العينين في العشرة إذا فتر الدم بعدها وكان البياض الواضح في الطرفين
هذا لا يجب جعلا كذا إنما إذا كانتا من مخرج الدم من أن محل الحمل في الثدي والصلابة في أعين من أن يتر
بالدم ويستطيع وجود لون العشرة غلظا من غير خضرة إلا أن ناسكاه عن الشيخ في الثاني وهو في الشدة خاصة
بين البقرة والعشرة في العشرة الأولى والثانية والثالثة وإن لم تكن في وقت الطهر والصلابة والدم وتصلها ككثارت
الطهر إلى أن يرجع إلى حاله في غير ذلك من وقتها فلو كان ذلك معلقا فلهذا ذكره فلهذا كذا
عنزة المعبر إلى أحد الوجهين أو لا ينفون من أن يكون وهو محل الطهر خاصة في هذا الدم والشميت عليها الصادق
لكن ما لا بد من بعض الخلل أو ريقه فإما فيه الاستحاضة تلك أو لا يتر وقد كان في محل ما يشهد به بعض كذا
الأخضر الأصغر من أن ينفذ لتغيرها في النقص المتغير في الحيض كذا وصفها بأنها غير حرة في كلام الأصحاب
وهي أن يرجع ذلك الروايات إلى أنها مخرج الدم العشرة أو صلبا في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
من الصدق في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
مخوفاً في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
كذلك في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
في الجوارح البياض في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
سبب الحيض في وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
تبقى على الروايات أن في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
الروايات في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
بين الحيض السابق قال في بعض فروع الاختصاص الروايات في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
بما ذكرنا ما هو بصحة كذا في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
لحيض الثانية انتهى وانكر عليه في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
أصل الحيض أو أن قال في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
وقد أوردنا الروايات في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
فلهذا كذا في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
الصدول ولو علمت باستمرارها إلى الزمان المستقبل في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
عليها في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
ولو ثبتت على وجه النيان لغيره فليس للزوج مؤاخاها كما لو استعملت الحيض في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
استدلنا في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
ومن أن الشرع في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
تنق المدة الضرورية للحيض في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
ليان علاج المرأة لئلا يفسد ما في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
زمان والشرع في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
أصل كذا من غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
الزنان في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
المرأة من أول وقتها إلى أن يفسد ما في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا
وجب عليها في اليوم الثاني عشر عند دخول وقتها في غير العشرة أو أنها جعلت في غير ذلك من وقتها فلهذا ذكره فلهذا كذا

في احكام الاستحاضة

١٠٥٣

الحكم من عشر والساعات عشر والعشر الاوّل من الشهر ربعين وسيل احتمال الانقطاع بالثلاث عشرة من الشهر فصل
 الاحتياط بجميع في الاربعة الاوّل من افعال الاستحاضة وذلك لما مضى في الامر من الثانية منهن ما وبين عند الانقطاع
 عند كل صلوته وعلى المشهور نصته الى المومنين بقتة العدد من قبل ما او ما خرا او بالفرق في محضره منهن ما ومع الامكان
 وعلى المختار نصته جلها الاكتمال السابق مع الامكان ايضا في الثلاثين ان ذكرت الوقت ونبت العدد من ذلك الوقت
 حضا بالثلاثين لتمام هذا المقدار في الاشكال به ليقرب كون الثلث حضا انما يتحقق بحض عن ما وبقي ما زاد على ذلك
 المشهور وهو سبقه تام مذكور من حيث كونه محضها او قد خلتوا فيه على احوال احدها انقطاعا على الثلث من غير
 على ما زاد على حكم الحكم وهذا هو الذي اخذناه للصحة في المختار حيث قال وان ذكرت الوقت ونبت العدد فان ذكرت ان
 حضا بالثلاثين لتمامه لا ينعين ثم يقتل بعد ذلك الحضر فيحصل فيها بعد ذلك ما قبله من الحضا من اجل انما انتهى الى حضا في
 اذ يحكم المصير اليه من جامع استدلاله بعض المحققين في تبديل جملته او في احوال المسئلة بذكر الدليل على الاحتياط مع اصالته
 عدم زمانه لبعض على التحقيق ثم قال ولا يجزي انا الذي تقدم من عدم جريان الاستصحاب في مثلها ولذا هو مباح
 بقضيه هناك من وجوب القضيض الى المشهور واما الروايات فهي مختصة بنسبته الوقت والصحة فانها انما ترجع الى الحاضر فانما
 باخذ السبق فيها وهو لا يخرج عن الشبهة في اختلافها على الجائع وتوافق بعض المحققين في تركه مع التاخير في نسبه
 القول الى عدم الجائع واستدل به بعد ذلك بان الروايات تقتضي بنسبته الوقت والعدد بقوله لان يقال بتبديل الحضا
 وان ما زاد على ذلك انما هو في الغناء بعد الشروع من حضا الى الحضا بعد ما اولى فيحذر ان لا يتجنى شمول بعض المراتل
 من بعض من غير ان يثبت ذلك وانما الحضا عليها بانها وانما انقصت حتى لا يفتن منها على عدد ولا من الدم على ان غلت
 باحوال الدم ولذا به مطلق في ناسبه العدد ولا يحال انكاره فيكون ذلك الوقت في حقه فقولنا فينا بعد ذلك ان ذلك
 لكن الدم حاض عليها فاما في الاستحاضة فلا وكان الدم على ان واحد منها السبع والثلاث والعشر والاربعون ناسبه
 المعتمد على المختار من الروايات في هذا القول لا يتصور في خصوص النسبه الى ان قال واما في حاض المراتل في غير ذلك
 الاستحاضة على ما ذكرنا في الفقرة من ان المساعدين في رسالة الحاكم بصطيرة والمبداء فالحاض فيها على الفقيه كالسنة نعم
 الروايات باسرها غير جارية في وقتها لانها لا يثبت العدد للمنتهي الى المراتل ونقصان عنها وانما الفقيه بين ما شئت
 من ان السبعة والسبعة من الثمانين شهر عشر من الشهر في السبع والاربعون في ذلك في حاضه كذا في الوقت والعدد غير
 انها تختص بها بالوقت على ما بعده كما خرج به ضرورة وسكن القول به في العادة في تلك في الحق في المعجزة و
 المستند صدق النعمان العوج الحكيم في حديث السن وانما يجب الاحتياط بالجمع بين تخفيفه الخاص والمختار
 والفضل في كل وقت يحصل الانقطاع وهو منه في الشجرة في طه والاعلان في الارشاد ويحكم في الجميع لان بعد هذا والى
 بقضيه ما تقدمنا من المسئلة في السائل المختار هو العمل في انهم لا يرون في حاضها الاحتياط من السبعة والسبعة في حاض
 سابقا ولا ما قبله من غير الاحتياط من هو انما في حاضها الاحتياط على ما قبله من السبعة والسبعة في حاضها
 بحكمه عند الامكان دون انقطاع على الثلث من حاضها على كونها من قبل المشرق ولا في الارض ولا في غير ذلك من الاحوال
 حقا من لا تدلها والفاة نعم لان الجواهر انما يحصل حقيقتها بالمشق في كل شهر فاما قبل انما ايضا في حاضها الاحتياط منها
 الاستصحاب لبعض في حاضها الامكان وغيره فالحاض عدم انقطاع العمل بالروايات لما لا كل وقت كما سمع وهو لا يتصور في حاض
 وذكر وجه عدم انقطاعه في ذلك بقوله في كل وقت يحصل الرجوع الى الروايات فيما عدا ذلك من حاضها من السبع والسبع
 واحتمال حاضها على رواية الثلث من ثمانية الثلث انما يقع في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط
 بالاحتياط او بحضته الثلث في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط
 قد رتب القسمة بالاحتياط لكن القسمة بالفاة عن حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط
 الزمان ما قبله من حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط
 الذي عرفه على المشهور انما يحض في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط في حاضها الاحتياط

في احكام الاستحاضة

١٠٤

وشرائطها وقال ابن الجبينة الشخاضة التي تتبع عنها الكرم فمثل كل صلوة بين آخرها الاولى اقل وقتها
منها او يصلها ولو قبل العصر غير اكل والذي لا يتبع عنها الكرم فمثل غسل في اليوم والليل مرة واحدة ما لم يشب
اشي وظاهرها ان الجناس بين الشخاضة ومضرة في مائة من خاتمة فادعها للتوسط في الكرم واما الصغرى
فان ابن عجيل عطف عليها الفصل والوضوء وان الجبينة اوجب عليها عند احد في اليوم والليل فحجة القول اقل
خاروا ما اشيع في مخالفي عن زيادة عن الباصرة عن الطائفة فعدوا بها تأملا كيف تصنع قال في نظره يوم او ليل
ثم هي مستحاضة فليغتسل وتستوفى من نفسها وتقبل كل صلوة بوضوءها لم ينفذ لهم قال في نقله اغتسل وحصل
هذه الرواية قد مضى بها بالتحفة في الرواية بالسوء في خلاصتها معذرا بان الرواية عن زاذان هو ابن بكير وهو ردي
في غير موضع من شرحه ولو لم يوافق في حجية معوية بن قمارون كان الدم لا يغيب الكرم فوثقت ودخلت
الصلوات فمثل كل صلوة بوضوءها في الفقه الرضوي فان لم يغيب الدم الكرم فمثل صلواتها كل صلوة بوضوء
الصلاة بوضوءها ودفع الخطأ من ان النيات مما اكثرا احرفا في ان كان قلبها اصفر فليس عليها الا الوضوء وتقبل
في وقتها بوضوءها بغير الطهارة انما اعني بعد الله وقد سئل عن الحامل المان قال وان لم يقطع الدم عنها الا
بعد ما يحجبها الا في وقتها كانت ترى فيها الدم يوم او يومين فليغتسل وتغسل وتستوفى وتقبل الظهر والعصر في نظر
فان كان الدم فيها يوما او يومين الغيب لا يغيب من خلف الكرم فلو وثقتا وتقبلت كل صلوة فافترج الكرم
عليها فان طرح الكرم عنها او مال الدم وجب عليها الفصل قال وان طرح الكرم عنها لم يزل الدم فلو وثقتا
فصل ولا غسل عليها قال فان كان الدم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
في كل يوم و ليلة ثلاث مرات وتقبل في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
قالوا ذلك في الفصل المستحاضة ولكن لا يخفى انما الغرض من ذلك ما يقولون من عدم وجوب تعيد الكرم في وقتها
توابعه في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
توابعه في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
ما وضوءه كالآخر اذ الوضوء اذ كانت هذه وما بعده عنان عن راي الاستحاضة في غير الكرم في وقتها الكرم في وقتها
الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
ولكن غير ذلك اشياء ولا يخفى عليه انه اقترح بحيث لا يباين احد عليه ولا في اللفظ فحجة القول الثالثة ما ذكره الصلاة
في وقتها بوضوءها بغير الطهارة انما اعني بعد الله وقد سئل عن الحامل المان قال وان لم يقطع الدم عنها الا
بعد ما يحجبها الا في وقتها كانت ترى فيها الدم يوم او يومين فليغتسل وتغسل وتستوفى وتقبل الظهر والعصر في نظر
فان كان الدم فيها يوما او يومين الغيب لا يغيب من خلف الكرم فلو وثقتا وتقبلت كل صلوة فافترج الكرم
عليها فان طرح الكرم عنها او مال الدم وجب عليها الفصل قال وان طرح الكرم عنها لم يزل الدم فلو وثقتا
فصل ولا غسل عليها قال فان كان الدم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
في كل يوم و ليلة ثلاث مرات وتقبل في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
قالوا ذلك في الفصل المستحاضة ولكن لا يخفى انما الغرض من ذلك ما يقولون من عدم وجوب تعيد الكرم في وقتها
توابعه في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها
ما وضوءه كالآخر اذ الوضوء اذ كانت هذه وما بعده عنان عن راي الاستحاضة في غير الكرم في وقتها الكرم في وقتها
الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها الكرم في وقتها

اعملت لكل صلوة وللغير صلاة من أجل الدم الكرسف عليه الفصل لكل دم من غير الوضوء لكل صلوة وللباب
عنه ما يجوز على نفي الدم الكرسف واليه انما يعود فان لم يجز الدم الكرسف ايضا فانما هو ظاهر ولم يظن ان
وتمت بعضهم لهذا القول بجهت ذواته قال قلت في الضمان على ما في المتن فقلت نعم من مان
انقطع الدم والا غنيت واستشرفت وصليت فان كان الدم الكرسف تعصبت واعتقلت ثم صليت الغلابة
بصل في الظاهر الكرسف بصل للغير والشا بميل ان لم يجز الدم الكرسف صلت بعمل فاسد فان انقطع عنها الدم
والا فليس من حاشية منعه مثل الفسالة سواء تم على ولا تدع الضلوة على خال لان النقي مثال الضلوة وما دونها
يندفع بها كنهه عن الصلوة جواب الاستدلال بالرواية السابقة وقد بين من جميع ما ذكرناه ان العمل بالمعنى انما
هو القول الاول فبينها ان الامكن انه قد يمتنع من جلاء نية الجعل من وظائف الانحياز في الطلابة انما ان لم يرتض
لها الصلوة احد فانه يمتنع من جلاء نية الصلوة على الكرسف فلهذا حكم بوجوب نية الغلابة وهو الشرع في حكم غيرها بل على
في كشف الاشياء الا كذا وقال الصلوة في الذكر بعد صلاته المولى بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره ونظر ان لا
موجب لصحة وصول الدم اليها انما في غاية الاحكام ووجوب تبديلها في هذا الشكل لغير ذلك ان وصل الدم اليها
والا فلا فان في كشف الاشياء بعد صلاته هو المناسب لما عبر به في الغلابة وقيل في ذلك في التذكرة والمناجاة وذلك لانه
قائمه في التذكرة وهو وجه الغلابة ان يظهر على الغلابة كذا في الاجابة وايضا انه في غاية الاحكام وطرف الغلابة ان يظهر على
الغلابة كذا في الاجابة من غير ان يبينها او في غيرها من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
وعزير وهو بوجوب تبديلها عن غيره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
الغالبين بوجوب تبديلها عن غيره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
التذكرة وفي غاية الاحكام من جميع بوجوب التبديل ان قلنا بعد كون مثل موقوفه انما بوجوب تبديلها عن غيره
من ظاهر العزير فلما كان او كذا في الزاد بظاهر ما يبعد ومنه عند الجلس على القديس كذا في المتن من غير المخاض
وقد نص على وجوب تبديلها عن الشئ من غيره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
على غير الصلوة من غير ان يكون بغير الدم كما قالوا فلما بالصفحة من غير الدم بوجوب تبديلها عن غيره
عن قدره وقال في السند وهو بصل العزير ان ثلوث هذا الدم الموقوف ان يترك في ظاهره عن الاخصوس
يظهر من جلوسه على القديس كذا في المتن بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
ايضا انتهى في كذا في المتن بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
وليس ما ذكره في التذكرة ان ما ذكر من ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
يجزى في الغلابة والغير بصله وانما قلنا في قولنا ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
وامتنع من الجلس على القديس بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
مناس لان قولنا وانما يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
نوشات المشاهدة للغير فانما يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
بما ذكره في التذكرة والموقوف للشئ من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
في التذكرة لا يجمع المشاهدة من صلوة من عند علمائنا كذا في المتن بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
بالفلاس في الغلابة والغير بصله وانما قلنا في قولنا ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
الغير بصله وانما قلنا في قولنا ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
والغير بصله وانما قلنا في قولنا ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
الغير بصله وانما قلنا في قولنا ان يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة
بعض ما دام للظواهر انما يترك في ظاهره من الغلابة بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة

بوجوب تبديلها عن الشئ من غيره وهو ظاهر الصلوة

كتاب الطهارة

١٠٧

فوصف الدم بعدم الانفطار كما لا يخفى قوله في مرسلة من الطويلة فادع انفسوا بام اهل ائمة شغل وتوشا كل ملو
 قبل وان شال قال وان ساهل المشقة الظاهر ان المراد هو الاغتسال الاغتسال لكل ملو لا لبعض بل تركه
 للظهور والافرم ان كيفة في مقام البيان والوضوء لا يخفى الكبر في وضوءه وان ساهل المشقة يرد على عموم
 الحكم لصورة السيلان والدم فاعل هذا كله صافا لا عموما وجوبا لا غشال الاغشال على المشقة لا يقول مطلقا
 ثم قال لكن الاغتسال في رواية زرارة وساعة اصح ولا يلزم ثلث اقسام المشقة فحين تغيب الروايات المتقدمة
 مع إمكان دعوى اصرارها في الغالب من ان الدم اذا غشي الكبرف ساهل بل يجب وضوءه في الكبرف بقوله
 بعد الامر لا غشال بخشوف وشعر فحينها في المسجد وسائر جدها خارج قال في شرح التبيين قد يعرف قوله
 ولا يخفى في الوضوء من غير هذا الصارفة اي لا تقتضي الجلاء ولا يغني عن الجلاء الكبرف والباء الموضحة
 والمفهوم من الصلاة انه لا يغني بياض اوله ما شئت اى لا يغني عنه المسجد واشق وكان الجلاء في الصلاة الشائبة
 فاحتمل من جى الصبيح جى ما كما حكم هذا الاغتسال في الصبيح على استدل وشعره وذكره في الجهد
 في الواجب بدون كمال الاثبات ثم قال في بيان تحقيق مضبوطة بعض النسخ الصفة عليها الجلاء الملهة والبن النجس الملهة
 وفتر يطره وضوءه على هذا الحق على غير هذا الضبط من كمال الدم حال الضوء ثم حكم على الاغتسال ان الحق
 الطلقات تغسلها المار بجى قها وعن الفموس كبره فرب كاه غلبت بهوض زها ثم قال وفي بعض النسخ يغني بالاء الملهة
 من فرق والباء الموضحة من استبانه وهو جى الشايق والغني في الظهور بها موحها يكون ذلك وجوبا لرواية معتدلا
 من كمال الدم ثم حكم النسخة المشقة كمال لا ثم قال في الواجب قدوة وسائر جدها خارج على الجلاء بها لانها داخل المسجد
 لكنها باجتماعها في المسجد يجب يكون جهوها فيه شائبة فحينها ما من يدخل راسها للجهود بل لا في باب احكام الطاهر انما
 خص في باب من المسجد فذكر القدر على ان كان المراد من الجلاء ملو الذي كانت عليه واما لا يغسل احراما له انما
 ولا يخفى بعد هذا الغشال بل لا يجب عن اللفظ وبها من بعضها ان المحرم يجهو وان المراد بجهو سائر جدها هو
 ان تغسل سائر جدها لخص بها وهو ارب وفيها من صفة معتدلة في الوضوء قال في المشقة انما انشأ الدم الكبرف فخللت
 لكل ملو من والغير غشال من الدم عليها الفصل لكل يوم من الوضوء لكل ملو ان قال هذا ان كان دعاء عليها
 وان كان من غير عليها الوضوء وهو ظاهر في الذي لا في المراد بل هو اذ انما هو المتدكي وبفيه وان كان احتمل لغوطة لكنه
 لا يقيد في الاستدلال لان الكلام فيها انما هو متعاقبا بل من يقول يلزم الاغتسال الاغشال في الوضوء على انه لا بد من بل
 الرواية على المتوسطة لانه قال في الجلاء من عن ابن الجهد في كاه عرف وهو مخالف للاجتماع فتكون الرواية
 مقيدة بالاجماع ويكون المراد بالثقة صدر الرواية هو خصوص النجس والنجاس من الكبرف في غير موضعها بله
 بعوله بل لا يجب وهذا وجب الاغشال في المشقة والظاهر ان الامر بالوضوء عند ذهابها الصفر في ذل الرواية كما
 عن كون الاغتسال قبله العلة في قوله الغلب على كون الرواية في مشقة على بان الاقسام الثلاثة للمشقة فيها صفة يجب
 من ضم الاغتسال على بعد الله ان اذا اتم الحامل للدم في الوقت الذي كانت في جده الدم قبل اذ في الوقت من ذلك الظاهر
 فان من الجهد فذلك على الفضة عن ائمة التي كانت مقتضى مقتضاها ان ينقطع عن الدم في ذلك فليست في الفصل وان
 لم ينقطع الدم عنها الا بعد ما انتهى الى اتمام الفضة في ذلك وفيها يوم او يومين فليست في الجهد في وقت الفصل والظهور
 ثم ينظر فان كان الدم فيها بينا وبين المخرى لا يسل من خلف الكبرف فليست في الفصل عند ذلك كل ملو فالوضوء الكبرف
 فان طرحت الكبرف عنها وصال الدم وجب عليها الفصل فان طرحت الكبرف في فصل الدم فليست في الفصل ولا غشال عليها
 لان وان كان الدم في الكبرف في فصل من خلف الكبرف صبيبا لا يرفا فان غشالها ان غشالها في كل يوم ليل في ذلك
 الجهد بل عن الاستدلال بما بان موضع الاغشال في قوله فان طرحت الكبرف عنها وصال الدم وجب عليها الفصل وهو
 عن جى ان راع موضع فصله فانه لا يوجب السيلان واغشال الجهد اليها في رجا علمه في هذه البنية لا يقول ليس
 كذا بل موضع الاغشال في قوله فان كان الدم فيها بينا وبين المخرى لا يسل من خلف الكبرف فليست في الفصل عند ذلك

في أحكام الاستقراطية

[illegible]

الاجماع على حديث الاستحاضة يقول مطلق قبل المنقطع وغيره لا يرد بعد ان ذكر ان المنقطع عند انقضاءه لا يرد من غير
منقطع كما يشك من محله كون ذلك المنقطع من غير ما نقلنا من غير ذلك كما يقال ولو لم يظهر الاجماع على حديثه
الاستحاضة يقول مطلق حتى من المحقق وجه غير البصير فاجاب العبد للعلامة ان محله عند منقطع دم الاستحاضة فبقا الدم
الذي لا يلبس ثم ان في مخرج على ذلك كون الواجب عليها الوضوء فطرا اذا كانت الاستحاضة كبر فضا لن عند ظهور انما يكون
بكر من غير ان يظهر الاجماع واجبا لاجتنابها انقطاعا عما انفقوا عليه من ثبوت الوضوء كما من التبع وتوكل العلامة في واجبه
وشره دون الفصل ان كانت كثيرة كما عليه الشهيدان والمحققان في المثلثة وغيره بناء على ان الواجب هو الدم المنقطع
وهو دم وجوب الوضوء وقد وجب الفصل وفيه منع كون هذا الدم الذي اوضح عيبه لا يغتسل او في اثنا من وجوب الفصل كما
اذا استتر ضل او بالحق في الوقت مسلوفا اخرى في وجوب الفصل في هذا كله مضافا الى استحبابه الاحكام المستبينة له
بعد الطهارة وبما في هذا من الالفة في جميع ما وقع تحتها او بالخطا على الفصل دون وضوءه او انما كان
من غير كون الاجماع الا اتفاقا على حديثه دم الاستحاضة وقد علم من محله ولا يرد ذلك انما في الطهارة لا في الوضوء
بما ذكره الشهيدان من انه من غير احد الصفو من هذا الدم لان ذلك اجاب في حق من صدره فلا عبرة به في هذا بل لا يرد
ان ثابت كون حديثا وشك في كونه معقولا عند حجب كبره في حديثه او انما ما ذكره من المحرك لاجتناب الوضوء
وان كان الله كبر الشك انما لا يرد من اجابة ظهور الاجماع في كل وجه لا يرد ان اجاب في الاثبات والحق بالاجماع
على اجتناب الوضوء لا في هذا البيان ذلك غير محله لا في موضع الاتفاق لان الاجتناب يختلف في ذلك مما من
قال ان الدم الصادر عقيب الطهارة مع انقطاع حدث موجب للوضوء دون الفصل يكون سدا للآخر وقد علم من
قال انه حديث اكبر موجب للوضوء والاضاع بينهما لا تفاوت على الوضوء لا يحصل منه الا الاجماع في الحديث الذي لا يصح به
الافتقار في اجاب وان ازاو به الاتفاق على حديثه ذلك الدم مع الانقطاع فهو لا يثبت لم كون المستبينة موجب للوضوء
لا في ذلك انما انفقوا عليه ومطلق كبره لا خصوص المصنف والحق في هذا في السابق فذكر ان اقوى هو ان المثلث
من الاجتناب كسبته الاستحاضة الفصل كسبته من وجع التي لم يخالفها الاجتناب الوضوء وصلا استناد الى هذا الوجه الموثوق
واما ما ذكره من استحبابه الاحكام الشاذة بعد الطهارة وقبل روية الدم المنقطع قبل الوقت تحتها او بالخطا على الفصل
دون الوضوء فانظروا الى ان المثلث ما هو ظاهره من وقت محله الصبر على الفصل دون الوضوء ومثل ما يحكم
عن الصدوقين من وقتها باخذ روية على الفصل دون الوضوء ويكره تمام مفاصل الجليل ويكون المستحب جواز
شروطها في الصوم فيقع صومها وكذا يكون المستحب في طهارة بعد قربة الدم المنقطع عدم الوضوء وعلى هذا فانهم
ان المضاف اليها انقطاع الوضوء لا ينافي اجتناب الوضوء لان اجتناب الوضوء لا ينافي اجتناب هذا الاستحاضة
عند من يخرج اليه المثلث فلقام ان لا يصير ما يثبت له الحكم الذي هو محله دون غيره الا ان يثبت له في
والظاهر انه عازا الى الجليل المطلوب لاجتناب المثلث كونه بعد الطهارة وانما هو بعد الطهارة كما في رواية
بعد ان ذكر كمال الشيخ وعنه ان الذي كره في المثلث المثلثه قال ان تحت ذلك كله اجتناب وجوب سابقا من غسل
وضوء لا الوضوء خاصة ومن عا كان لا قوي كما اخذوا في الذكر في البيان وتبعه المصنف في المثلثة وغيره هذه المثلثة
على الوضوء الا ان كان موجب سابقا كذلك والا فالفضل باخذ يظهر من الاصل كونها جميعا على حبس حال هذه المثلثة
لنظرة في انبثاق خاص من اجل اهل البيت ولكن في هذه المثلثة هو قول المصنفين منهم على ان حدث الاستحاضة بوجوب
الوضوء لا غير ان انقطع على طهارة كان على طهارة كان لا حجاب بوجوبه بالاضافه اليه من غير السابق وانما ذكره من
كلام صاحب الجواهر انه ولكن استظهاره لا ينافي مع بيان الشهيد في حديثه كان كون الاجتناب على الوضوء قول المصنفين
لا يقتضون اتفاق اجتناب الوضوء وانما كان اجتناب الفصل الى الاجتناب لاجتناب اجتناب اجتناب اجتناب اجتناب
الفصل وانما يلزم ان كان وجبا الفصل فلا بد ان يكون الاجتناب متمرا في الاجتناب جميع اجتناب الوضوء كل منتمرا
فصولنا فيكون متمرا في جميع منتمرها لان هذه العقبية الجزئية على تقديرها لا يوجب الوضوء على منتمرها فافضل

الاجماع

الشيبة والحقوق الشافعية في بعض المعقنين في قول الشافعية ان الانقطاع للضرورة لا لزوم في انقطاعه معطيان به
 مجرود بعد ذلك كالوجود فاما ان كان انقطاعه المعقن المذكورين من بيان الوجه واصل الوجه في ذلك في وجه اعتبارنا
 والخامسة في قوله الاول هو ان كون دم الانقطاع حدها معلوم وبثوث العقول يثبت في كل صورة من صورها في
 غير ما على حكم الحد فيجب اعادة النسل للصلوة وهو لا قوي ويمكن ان يوجب السلب المذكور ان كان اكله في جمود
 لو كان الانقطاع على ذلك الوجه ما من صدق المتخاضة عليها في فتدريج فتدريج فاما على وجه اعتبار ان الكبر
 في ثلاثة وحكمه على المنوط في الانقطاع للضرورة فليس واجب علينا فلا يشرع في دفعها ما عداه لكن يرد ان الظاهر
 من ذلك ان كان اعتبارنا هو حكم ذلك الدم لئلا يمتنع ذلك الدم فيكون الظاهر منها هو حكم ذلك الدم لا قطع بالضرورة وليس
 بجهد ثم ان رتب الجواز في قوله الثاني ان يمتنع ذلك الدم فيكون الظاهر منها هو حكم ذلك الدم لا قطع بالضرورة وليس
 انقطاعه في وجه كونها لا مع حصول المتخاضة لا ارتفاع عند ما لو كان ضلها الصلوة في صورة محدث مع ذلك فيكون
 الاخذ بالثبوت ان لم يكن ظاهرها الصلوة في وجه لا يمتنع في وجه على وجه ان لا يكون في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 الصلوة يقتضي التوجه في ثمانية اركان على ما في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 هو مذهب دليل مقتضى من غير ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 فتح الطهارة والصلوة فالحكم فيه عدم الكف في وجه وجوب النسل فلو كان الطهارة في وجه وجوب
 على غير هذا العلم واما في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 اغارة الطهارة استناد الى ان الاصل في الوضوء عدمه في وجه لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 المتخاضة في الانقطاع للضرورة لا في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 هذا الاختلاف في المتخاضة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 انكشاف في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 على التمسك من الطهارة والصلوة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 المحسنة عند المكان القضاء في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 في وجه امره ان يجعل القول في وجه وجوب الطهارة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 واكتفاء ما علم العلم في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 ولا يتسبب في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 بصورة الوجه في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 واستحقاقه في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 الصلوة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 انقطاعه في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 هذه في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 الفاضلة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 بان الامر في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 وفي وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 على استفاض الطهارة في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت
 اغارة عليها في وجه ذلك في قوله الثاني ان لا يكون في ذلك في قوله الاول ان الوضوء في وقت

مفوض لعل الصلوة صلاة الله عليه وسلم والحمد لله الذي جعل هذا القول الثاني من القولين الثاني من القولين
ان الامر بالصلوة مقام توفيق وجوبه لاعتنا فلا يبعد ان يكون الجواب الثاني من مقتضى القاعدة وجوب التكرار لما
عرف من حديث هذا الدم فبعضه على استنباط العبد للصلوة من افعال المشروط بالصلوة وهي الصلوة الواحدة
فيكون الجواب عن كونها لا يوجد النقص من التوافق فيكون الجواب الثاني من مقتضى القاعدة وجوب التكرار لما
الظاهر ان الجمع رخصه ويخففه من الشارع الثالث جليل من اخبارنا مثل قوله في رواية ابن عباس عن عبيد بن جابر
بوملح ان دما صيبا اغتسلت واستغفرت واستنشأت كرسف في وقت كل صلوة وفي رواية اخرى عن ابن عباس عن
ابن ابي عمير عن ابن عمر عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس
الظاهر في وقت كل صلوة بناء على وجوب التكرار في كل صلوة وان هذا الفصل غير متصل بالجمع في كل المصل
للكواريض انما غطته بغيره اجماعا انما ينبغي ان يقال ان هذا الفصل غير متصل بالجمع في كل المصل
فان افعال الجمع في الصلوة والادوية فاعمل عنك الدم وحمل في كل وقت كل صلوة لا يقال انما افعال
فعلها وليس جدي لا يقال انما افعالها من هذا المصل في كل وقت كل صلوة لا يقال انما افعالها من هذا المصل في كل وقت كل صلوة
منها ما لا يصلح في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
بعضها في بعض في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
بل انما قيل فيكون الاخبار لا امر بالجمع الرخصة والخصم هذا وما لا استحبنا المكون من العلامة في كل صلوة في كل صلوة
بأنه باق في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
الاولى ارب ورواية ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس
ما لا يغشاه في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
عن الصادق عليه السلام في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
فانما لا يخفى ان مقتضى هذا القول الثاني من مقتضى القاعدة وجوب التكرار لما
حجتنا على ان الامر بالصلوة لا يكون للمسلمين بل هو في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
شأنه على خلاف ذلك فان مثل ذلك التوهم انما يبين ان يكون من شأنه في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
لا عن كون عدد افعالها في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
الله عز وجل المتطابقة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
الظهر والصلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
فكانت ثلثا ما ظهر من ذلك الله عز وجل في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
فكانت ثلثا ما ظهر من ذلك الله عز وجل في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
ذلك يعلم حاله في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
وجوبه في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
او استحبنا انما افترضنا في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
الله عز وجل في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
من وراء الثوب وقال قنصل المراءى في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة
رواية زرارة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فقتل في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة

كتاب الطهارة

حيث قال بعد كونه ماء الغروي كذا كان فقد نفلا انفساء عن ماء الغروي لا انتموه والى الخارج في الولاية في الجملة انتهى
الاظهر ان من المطابق للمعنى العامة من باب صحة المضادة والاشياء من قبيل الضال الى حيث يختلف المضاف في صلوته
عند انفساءه فيصير من المضاف الى من المضاف الذي هو الصلوة وقد ذكر الاستحسان في الموضع ببلغ المظهر في المغيرة
في اوله وليس انما يلزم من ذلك خلاف قطعه لاجتماع في كلام جماعة كثر يمكن تحصيل اجماع عليه من خلافه فلهذا لم يعمد
المطابق في المسئلة واستدل بجمع ذلك في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف انفساءه
انما استعمل ذلك البطلان في الولاية على الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف انفساءه
يجب عليها الصلوة وكيف يصنع قال ليس في هذا عطف وانما الاستحسان في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
هو الشواهد من جهة في جانب الحكم في انفساءه قد تضمنت جهة في جانب الكثرة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
المعنى في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
عليها بالظن وانما يكون لانها مشروطة باحداث الحكم بها اجمع عليها في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
فقد ذكرنا انفساءه في الولاية في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
المضلع في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
وهو انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
كانت الولاية في المقام او لا فاعطاه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
هو المشهور وثابتها انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
والولي في الولاية في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
كانه اراد بذلك الجمع بين القولين المذكورين في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
استدعيه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
عبارة ان باب القول في الولاية في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
عبارة الشيخ في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
خرج الدم بغيره في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
محمول على قوله ان انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
امور اسما ما ذكره الشيخ في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
الباب ثانيا في الولاية في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
نفلا الكاشف انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
تبع الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
وكذا ذكر من الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
بينهم في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
فصل في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
انفساءه في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه
محمول على قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه عن الصلوة في قوله من عطف في المصريح الى عطف انفساءه

عن الطهارة
نفاضا

نفاضا ولو لم يزل يرفف فظفره فانه يمكن ان يقال انها غسلت عند انقضاء وقتها لانها لم تكن
 لا نجس حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 غسل عشره ايام لا نجس حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 غلبت سبعين غلاظا لا يقيهن وهو يوجب الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها
 عشر ثم اورد ما دل على ذلك من الاخبار وكلاهما لا يدل على نفي الغسل الا على وجهها ولا على وجهها
 ولو كانت مبدلة وبطلان الغسل فالاغتراب الرجوع الى الغسل ثم الغسل ثم الغسل ثم الغسل ثم الغسل
 وفيه شيء لا ينافي ما دل على ذلك من الاخبار وهذا الصواب هو الصحيح في هذا الكتاب ونفع الله كتابه في ذلك من الغلط
 انتهى ولكن يمكن حمله عن الغسل الا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ومنها ما يوجب الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ترجيح الغسل في الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 القاعين من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ذلك الا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 الا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 وان ذلك الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 صلبا لا يوجب الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 واستندت تلك الى الطهارة ولا الى غيرها من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها
 مثل هذا لا يوجب الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 استمر الامر وبطلان الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ولما الوقت فلا عبرة به كما خرج ببعض من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها
 دون الوقت ونحوه في الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 على عشره وكانت هي ليعين الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها
 ينقطع عليها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 من الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 ونما على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 يحصل ان يكون الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 حكى ما رواه في الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 السابق كذا في الغسل حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها ولا على وجهها
 في اليوم السابع والعشرين اكلت اللحم حتى لم يصبه ذلك لانها لم تكن على وجهها ولا على وجهها
 لو قيل انها لا تفرغ عشره ايام وما متصل بالاولا فانه ثم استمر الامر العشر من يومها كان نفاضا عشره فلو غادها الامر

في أحكام النفاس

٢٣٣

بالمعروف والنسب عموماً من غير وجه إلى الباطن على بعض طوائف الجاهل الأهلية من أن ذلك من غير دليل لا طلاقاً ولا حياً
 فخصه بقدر النسب بعد المدة في غاية الجود مع إنا لا نجاء الدم إلا من يرضى للشهر من الشهرين بعد النفاس وجهاً
 مثل الرواية الثالثة من الشافعي من كره من يجزئ به مسلم إنما كانت قصد جواز الأربعين يوماً ثم إنهما أحاطتا بما سمي
 عشرة يوماً أو أكثر لا يقدرون على حمل الباطل استخاضته من أوله الأهلية من الشهرين ثم الرجوع إلى ما عدا بعضه
 غاية السعة إذ من غير وجه ذلك فقال جمع ذلك في الأحكام فخصه أن يرضى أن يظاهروا من ثلاث إلى ثمانية شبات
 الاستخاضة في ثمانية أشهر أو ثمانية عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً
 المكان فلا يجوز حبس عشرة الأهلية من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 محقق ولا أنظر في غايته أو الظاهر من ذلك أن الشافعي قد روى عن بعض من يرضى أن يظاهروا من ثمانية عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً
 استخاضته من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 وصقله بعد ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 أيضاً لا يرضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 جازاً من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 لا يرضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 شهرين من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 وأما الأحكام الخاصة بالحيض من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 سور التين على ما في غير ذلك من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 فاعده لا مكان في ذلك من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 فخصه لا يرضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 النفاس في ذلك من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 حبساً ولا رجوعاً من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 بعد عجز الشهر من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 المستخاضة من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 الاستخاضة من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 النفاس من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 طاعة ما بعد الشهر من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 من كونه عداً يابهاً من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 ولكن من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 ويظهر من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 الآخر ولكن من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 في اليوم العاشر من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 من النفاس في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 يكون ما مضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 على أن لا يرضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 هو الذي لا يرضى من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان
 عند علمنا في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان من غير وجه ذلك في المكان

[illegible]

فغيره من الوجوه الكفاية وتبين عليه حق التكليف حتى علمه من الكفاية والبنية من جهة الفضل الذي يحكم عليها بجهة
هنا على هذا القول قوله في كل ظهر للبناء من ان لم يستعد الحق يجوز فيه على التواضع والقدرة هذا هو المشهور في كل كلام
بالجملة خلافا للفتوى فان قاله القصد واليكون لخاص من اهل الايمان ان يستل مخالفات في الاولوية ولا يملك عليه الا ان
ما هو ضروري الى الناس من جهة التيقن والصلابة من جهة الشكل في الحكم ثم استظهر على وجهه وتبين على المشهور صاحب
الدين من جهة القول المشهور في بعض ما اختاره المصنفه امورا لا في استصحابه ان حكم المسلم عليه الثابت له قبل الموت الثالث
ثالث التذكير من الجملع فان قالوا لا يجوز على كل مسلم الا كسر ولا يجوز على كل مسلم الكفر فثبت ان ما كان من احواله كان له في كل
اكل ان جبردا ولا يجوز في نفسه اليه علما وانما الجمع انتهى حكمه من غير خلافه الا حكمه في جميع احواله وانما هو جبردا
كل من فعل في الجملع ان قال في الظاهر ان لا يرفع فيه لاحد من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
مثل الشيخ المصنف في قوله على من عمل الخالف في غير ما ليس عليه من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
كله عوي القوم من بعضهم على الجواز انما استدل عليه في المشهور في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
واكمل السمع وكل من عمل الخالف في غير ما ليس عليه من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
صل كل من غاب من اهل القبلة ويصحب على الله تعالى وهو من غير ما ليس عليه من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
الصلوة والصلاة في المطلوب قد ثبت على من فاته في الامانة ما يوجب في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
التصديق ضابطا لما ذكرنا من بعض فعل الجملع عليه الاستصحاب ان حكم المسلم عليه في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
المؤمنين الصلوة عليه من غير ما ليس عليه من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
بما رواه الشيخ عن الجملع في قوله في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
بالصحة من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
يصلح لذلك من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
انما هو جبردا وانما هو جبردا
من الاطلاقات في التوزيع والترتيب والحكم في قوله في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
اولا لا سيما قد علم ان لا ينافيها في قوله في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
على حصول تلك المصلحة من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
الجواز لكن لا يخفى عليك ضعف الفتوى في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
الفرق فيضاهيها بالاختصاص في كون التوزيع حلقا لو كان التوزيع او الحاد كل جهة القول في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
وغير ذلك في كل ما استدلنا به في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
بالدليل ان اذا كان عمل الكافر لا يجوز في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
الاكثر في خلافه في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
يكون في السفر وهو من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
اكثر الحكم كون الخالف حكوما عليه بالكلية في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
جانبه في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
بوجه الحكم عليه بالكلية في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
ما لا يدور في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
انما هو جبردا في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
من الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا
على وجهه في الجملع كماله المشهور في الجملع وانما هو جبردا وانما هو جبردا

في أحكام الأموال

[illegible]

الخاصة بدون المركبات المتعاقبة كغيرها من الفصول القديمة فلهذا هذا التركيب يقطع شئ من التركيب الخاص ضروريه فان المسام
المتوسط بالسر والافانور مركب من المادتين المتعاقبتين من شلبيخانه بان التركيب يقطع شئ من التركيب
الخاصة وادوار وجود المتعاقبات والوجود المتعاقبات لا يفرق عن التركيب الخاص فيكون فيه الطاعلة المتعاقبات والوجود المتعاقبات
التركيبات المتعاقبات هذه السدود الكائنات في الزمان فانك تعرف من ان التركيبات كثيرة تركب على وجه متساو لا يفرق فان
التركيب الخاص فلهذا هذا التركيب الخاص لا يفرق عن التركيب الخاص وهو ليس مركبا من المادتين المتعاقبتين من شلبيخانه بان التركيب يقطع شئ من التركيب
النام والخط لا يفرق عن التركيب الخاص وان كان امرا فلهذا الا ان ساعد تركب هذا يكون جزءا من المادتين المتعاقبتين
فان تركب على شلبيخانه اذا امركم فيكون فاهواستطيع ان تترك ان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
في السطوح على ما تعرف من هذه المادتين وان العبرة في كونها ان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
كبر من الاكثر او كونها واجبة على الاكثر كونه في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
الاجاب الخط لا يفرق عن التركيب الخاص بل هو السدود المتعاقبات وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
الاساطيل وان تقول ان تركب السدود المتعاقبات في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
الصلب وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
يكون الطاعلة في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
هذه المادتين المتعاقبتين في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
الصلب في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
المتعاقبات وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
علاوة بل ان المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
مواليف في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
تجلب في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
مطلوب في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
مواليف في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
وهو ان تركب في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
التركيبات في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
ضمن الكواكب في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
تتعدد في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
فان هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
والناتج في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
فان هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
يقول مطلق بل ان هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق
على السطح في هذه المادتين المتعاقبتين وان كل واحد من هذه المادتين المتعاقبتين لا يفرق

بالحرف

ما لفظه وبعده هذه الزيادة القبيحة التي جرت بين الشافعي والشافعي وهو اختيار ابن الجوزي والشافعي
في النص في قال قلت للشيخ المذكور الشافعي واتباعها وصلوه اسد الاوثاب الشافعي في قوله ان الشافعي والشافعي
يعطى ذلك بل الشافعي عنها الصناديق القبيحة التي جرت بين الشافعي والشافعي وهو اختيار ابن الجوزي والشافعي
في كتابه لا بأس ان يكون الكفر بالشافعي والشافعي رجع فيها ارباع الاوثاب رجع فيها ارباع الاوثاب رجع فيها ارباع الاوثاب
قال في ذكر الشافعي واتباعها في الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
اعتبار العجز عن التوبة في الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الثلاثة المعتمد في سبيله مستند ظاهر من اختياره والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
من السيرة والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الاثر والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
وقوله رقم الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
قالوا اللواتي سئلوا في ذلك قالوا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ليس من قبل ما في علم البين وانما هو ما يشبه وسطا لا يشافعي علمه ما ذكرناه في الفلاس وما يلد على ان الشافعي على الشافعي
الذكر في قوله في الشافعي في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
والاثر والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
قال في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
غير محظوظ وهذا لان ما في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
والشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
الشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
باب الشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
مراد في ذلك في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
هاتم ثم في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
قال سئل اوستا عن الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
الشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
اذا كان عليه علمه في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
على اوستا في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
بالمعنى في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
انهم الشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
ثم عند كل واحد من هذه الامور في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
من الشافعي في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
وان لم يكن في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
حاشا في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
ولست خبير بما في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله
الله سبحانه وتعالى في رده في الشافعي في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله في رده في قوله

في أحكام التيمم

٨

التي غير نحو السكك الأربع والبرق من الحرة والسهلة بل يجرى من مقدار مائة درهم ومن الأمان بقدره من الأمان والسهلة
 ولا يجرى عن خفا ولا عن هرة في التيمم بغيره واليهين والبارع علة التيمم من الحرة والسهلة ولا عن المصباح كما هو من الجاهل
 ما عدا ما مضى من التيمم من الحرة والسهلة ودقاً وقباً من علمه التصريح بالطلب من جهة خلقه في علة من غير غلبة من غير
 ابن خلدون من جهة التيمم من السهولة والحرة والبارع وقدره من الأمان والبارع وقدره من الأمان والبارع وقدره من الأمان والبارع
 إذا كانت الأرض مهيأة لغيره من واداً كانت حرة فضله سهم ولداً في علمه التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 بين الحرة والسهلة بما ذكر من مقدار الوتر والبرق من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 لم يصح تيمم التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 رواه التيمم من السهولة وهو ضعيف غير أن الجاهل علموا بما رواه الوجه أن مطلق كل جهة من جهة الضمان ولا يكلف للبناء والبناء
 ودواير زلزاله تلك على التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 لا يصح تيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 إن زلزاله من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 يتحقق عن فاعله وجعلان الله التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 ذكره المصنف من وجوب الطلب كل جهة من جهة الضمان ولا يكلف للبناء والبناء ولا يكلف للبناء والبناء ولا يكلف للبناء
 يجب أن لا ينادى بالهبة من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 الجاهل ومع ذلك عرض عن غير ذلك من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 جتاً فضول السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 إما من غير ذلك من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 بعد ذلك بعض الجاهل على بعض من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 أنموذ هو أن يقيم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 على مشقة التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 لا الطلب غلوه وأغلوين الموجب لكفاية في تحقيق مطلقه من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 لكون ما غلظ من الأرض هو حرة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 التصون وعلى هذا القول لا يخرجها من أهل اللغة ومقتضى ذلك أن يكون من علوه وهو الجاهل والجاهل والجاهل
 المكان المشوي للسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 على نحو الاستبراء والعلو والجوهر السهل والظاهر من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 الخاف من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 سهلاً وكلاً أو صنفاً للسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 في قولهم التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 للطلب الجاهل من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 الغلبة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 في قولهم التيمم من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 كل واحد من جهات الأربع والوجه عليه لا يطبق قول من أفضى على الطلب في الجهة التي فيها علة من خلقه
 الطلب في الجهة الأربع فضلاً عن كونها مهيأة من السهولة والسهلة والسهلة والسهلة والسهلة
 أن يجعل من طلبه كذا زائراً نصف قطر فاما ما يتكبر من الجهة فاداً السهولة والسهلة والسهلة والسهلة

كتاب الظواهر

دائرة صغره وهذا ان انتهى الى المركز اثنى عشر مائة بالاولوية كون الكيفية المذكورة المستوعبة لجميع الظواهر
الظواهر وما لا يشمل على الخلف ويحتمل ان يكون بيان الكيفية المذكورة واولويتها التامة كقضايا الطلب في الجملة اربع
ذكرها من باب الارشاد الذي يتجسس اوضح الطلب استقصاها لكن انضوي في الجملة اربعة مبادئ الخليل عنه بقوله وقسم
ان للخلف في منه انما هو الخلف الذي صار فيه الجواب ومنه ان كان المقبل اعم من المبعوث عليه كقضايا انما لا يغزوا
فقطناه عن كفاية اللام ثم قال يتجسس عينا العمل وجودها فيخرج ذلك وهو للزاد وان لم يكن بذلك الكيفية المذكورة فمن
انتهى في ما ذكره من حصول العمل انه لا يثبت في الطلب كقضية خاضعة والامر من طلبه في كفاية اللام لا يمنع من حصوله عند اختيار
ما الخاطو جعل العقدان ولو في بيان بعض الجهات بحيث توجه الى اطلاع على الموضوع الذي استاءه بعد ذلك عليه الطلب
استقيم على وجهه من بعض المحال المحال الخامس ان قد صرح بما عرفت من الاضطراب انه انما يجب الطلب في الجملة الاربع مع ان
الظواهر في الماء فلو تنقش على كفاية اللام في بعضها من بعض الطلب فيما يثبت منه وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
والظواهر في الاطلاق من بين ما يثبت من كفاية اللام في بعضها من بعض الطلب فيما يثبت منه وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
اقتضاها ولعلها لربما لا يتصور وهذا الوجه الثاني من قطع بعض الماء اثنى عشر مائة عن بعض الماء وجوب الطلب
وان قطع بعض الماء ثمة بان الظاهر يثبت عند كفاية اللام في بعضها من بعض الطلب فيما يثبت منه وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
عرفا في اعتبارها لاسانها وانما لا يغزوا في بعضها من بعض الطلب فيما يثبت منه وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
وعن الماء انما يجب الطلب ان علم على الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
الذي ذكره في بعضه من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
انما هو اذ ذكره من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
ثم انه لو غلب على غيره من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
عن بعض الماء من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
وثابها عن الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
العلم في الشرع انما هو الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
كيفية الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
وعلى الماء في الدائرة لا اشكال ولا خلاف انه لو علم وجوب الماء في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
من مقتضاها انما هو الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
ومنه وجب قطع الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
في ذلك ومنع في كفاية اللام وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
على الدليل على المقصد به وتما على القولين في صورة الظن بعد حصول شرط التمام وهو العلم بعد العلم
ومنه يجوز ان يكون العلم بعد العلم في الماء انما هو الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
استحالة وجود الماء في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
شعور البحر في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
ثم قال لا ينبغي ان لا اشكال في عدم تحقق الشرط وان لم يجد في الشرط السابق في صورة الظن في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
الاضراب في وقت حصول الطلب لا اختيار في وجهه فانما هو الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
او غلوتين كان الماء من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
خرج بمخرج من الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
باطل قطعا لما عرفت اثنى عشر مائة في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء
انه قال في جامع المقاصد يجوز الاستثابة في الطلب في الشرط عند الزاد في غير ما كان العلم في الماء وعلاجه بمصنوع بانها انما هي في الماء

فاحكام النكحة

[illegible]

فاحكاما للتيمة

[illegible]

من خرج اليوم السبت في خارج الوقت كالحق الثاني في حكم الأول وبه ولكن ظاهر كلام المصنف في المنع من الحكم بجوازها
 في العتقين لأنه قال إن كان معه ماء فأزاده مثل الوقت أصح مما علم بغيره ودخل الوقت هكذا في الساعات والأيام
 وفيها إن استعملها بعد ذلك في الصلوة مع أحد من أهلها فإنه كما علمت أن الصلاة صلوة مستقلة لا يشترط أن تكون
 بمنزلة الأجزاء لأنها لا تنقسم فلا يرتب عليها الواجب في الغرض انتهى احتجوا بالقول الأول بوجوده القول أنه مقتضى
 الطلب إذ ليس إلا لا قدر على الماء والعلة بينها هنا موجودة لأنه إذا طلبت بعد ما نزلت الأجزاء كان الأمر بالطلب
 لغوا ولا يثبت المطلوب وتماثل هذا الوجه بطريق الأول وفيه يقال إن طلب الماء مع عدم وجوده إذا كان واجبا مطلقا
 أم لا فالجواب عنه أنه لا يوجب الشك أنه يمكن من الماء فيجب عليه الوضوء فيمزرعة غيره ولو لم يكن ذلك أصح من الشك في
 الموضوع الغرض واجب هو في الغرض مقدور فيكون مقدرة في حفظ الماء واجبا إلى أربع المقتضى عليه في الشك
 من ثم العرض وسكن الطهارة في ذلك من الخطأ في نفسه وسكن بوجوده في مقتضىه وسائر الأجزاء في مقتضىه فإثباته في
 أنه لو قال المولى لعهده كن على السطح وكان له سلم فكشع أخيرا أتبعه العقد غايته أنه واستحق المطالب والوجه
 عند أهل العرف وكذا إذا قال كن على السطح أن قد زيد على السلم والأمكن في السرايا فكذلك إذا قال اشترى مني فاقان بمثل
 فجار فوجدني السوف فزادوا فاطالبوا به ولا يبيعونه فلم يفرقه بين بيع من غيره ثم اشترى فإثباته غايته أنه ولو لم يفرقه
 ثم قال في الضيق أن ذلك مقتضى وجوب مقدرة الواجب فإثباته عليه يثبت وجوب الإبقاء به حكم الضيق فيكون الحكم في كل
 مقدرة يكون الواجب التمسك بها مطلقا انتهى فالحق في ظهوره لا كذا في الإلهام والتسليم في ذلك كما هو أبسط وأصح يمكن
 نحوه ولكن في الاستدلال الواجب الأول من الوجوه الثلاثة يمنع الاحتياط الثاني من أن يريد التمكن حال وجود الماء فيسلم
 فتنهض الشك فيه وإن أريد في الحال الإرضاء فالتمكن غير مصلوحيه في كل حال لأن مقتضى احتياطه أن يريد وجوب الوضوء حال
 التمكن وهو الآن الذي منه فلا يصح التكليف فيه وإن أريد بعده فالتمكن ممنوع فان قيل كيف لا يمكن مع أنه لو لم ينفذ التمكن
 وألا فلا ينجس بآثاره فيؤثر في الأجزاء إجماعا يمكن غيره الوضوء فيمزرعة غيره فمقتضىه في الخصال أنه في حال وجوب المشا
 يمكن من الوضوء في الآن لا في الأجزاء فإن كان ظرف التمكن من الوضوء في الآن لا في الأجزاء هو الآن السابق فهو واه
 وإن كان موافقا فالتمكن ممنوع بل هو شرط في كل حال نعم يمكن في الآن التسامح من جعله مكملا في الأجزاء
 إبقاء تمكينه وجوبه عن التزاع مع أن أن أريد في ظرف التمكن هو الآن لا في الأجزاء لعدم جواز التمسك به وبظاهره في
 مطلق أحد ما كان في حاله في وقت مقتضىه عليه التمسك بالشرع لوجوب الوضوء على من سجد عليه الواجب في
 الوقت ومع وجود الماء فغيره من بعد وجوبه أنه واجب عليه في الوقت يجب عليه الوضوء ويترتب عليه الأجزاء فلتأخر الجاهل
 بطلان التمسك به أنه غير ذلك يكون لو أريد الماء في الوقت فزمان التمكن حين إرادته الوضوء والغير لا يمكن منه ولا شك أن الشك في
 خروج حدث لا يجوز التكليف بما لا يطالب بالتحقق لا قبل خلاصته انتهى وانت خبير بأن وقت المنع على الوجه الرابع الذي استدلنا به
 ضابط الاستدلال من أن لا الطلب بذلك المقدرة على غيره جواز الوضوء بالمقدرة على أن لا لا لفظ الأمر بوجوب المقتضى على
 وجوبه مطلقه ممنوع وإنما يحكم به العقل ضرورة أنه لا يمكن على عدم جواز تركها أو في أن لا تغاير ذلك الوجه الخامس في أن
 في التمسك بذلك على وجه لا يجوز كذا في الصلاة وقتها ويحتمل الشك بما يمكن لا يبعد إلا الإلهام بما في حق من الصلوة وإن زاد
 التسليم وجوب الشك في حال حال صار من أفراد المنع منه احتجوا بالقول الثالث بأنه من حيثها الأصل الثالث أن ما يتعارف من
 أقدم لا وجوبه بكمال صلوة في أول الوقت وإن كفيته إذا ما تنبع حاله في أداء واحد الماء أو فقهون ذلك لا يفتقر إلى حفظ الحالة
 أو كونه في وقت قبل التكليف فكذا كان في الغرض بل الوقت ففعل كماله من الإتمام له الضيق في الغرض في أوقات الصلوة فيقضي
 حكمها أو عرضة في غيرها لأنه لا يوجب الإبقاء للصلوة بل تأخيرها باعتبار وجوبها وإن كان غير أن الإبقاء كذا في سائر أوقات
 الصلوة والغير على الغرض في صلوة موقتة لا يفتقر من الغرض في الأجزاء فيقبل الجواز ذلك بخلاف ما نحن فيه ومنه ما لا
 يقع الاستكثار من حيث ذلك وإن وقع من حيث انتقاله في الغرض في الأجزاء فيقبل الجواز ذلك بخلاف ما نحن فيه وما لا يقع
 أو لا يفتقر إلى شيء والتفتت إلى أن بين أن يكون أصل الأمر بالصلوة موقتة في وقتها الذي هو أول الظاهر في الماء قبل الغرض بمقتضى

فاحكاما اليهم

[illegible]

فلا شك ان واجب عليه الطلب لسلوه الاخرى فقلنا الا ان يعلم عدم وجوب الماء جبراً من جهة هذا الاربع او جبراً منها واما
 على انه في حق احوالها ما ذهب اليه العلامة في عدمه قال وليست هي عند الطلب بل يحصل علم العبد بالطلب
 السابق وقاله المذكور بمثل ذلك وثانيها ان الغنائه العلامة في ما يمكن ان يقع وجهه في حال لو دخل وقت سلوه لغيره فطلب
 في اوله وجوب الطلب شاب اشكال في عدم الوجوب وثالثها ان الغنائه في الاخر من كفاية الظن بكفاية الماء في وقت الوجوب
 فانه قال فيها ويكفي الطلب منه في صلواته ان الظن القوي بالانقضاء في اوله في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 عناه عدم العلم الصادق ونقد عن الشبهة كفاية الظن انه يجوز ان يقدر في حق الاول انما على وجه الطلب مع انقضاء
 العلم بالعدم في وجوده واذا علمه وجوده مع وجود العلم بانقضاءه فهو اشارة الى انما على وجه الطلب مع انقضاء العلم بالعدم في وجوده
 الفاصل فيكون الطلب مع العلم بانقضاء الطلب وانما على وجه القول في انما على وجه الطلب مع انقضاء العلم بالعدم في وجوده
 جامع للمفاد من ان مناط اكثر الشبهات الظن وقد يثبت في ذلك تصديق كلام الاضمار على مثلنا في الورد
 ومثل قوله في الذكر ويجوز النيابة في الطلب حصول الظن وغير ذلك انتهى الذي يظهر في ان عمو الطلب بانما على وجه
 لا ابتداء الا كما ليس ظاهره انما يكره بعد ذلك فعدم ظهوره في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 لضعف عدمه في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 للضرب والمشاء وبين ما لا يكون ما شركتين كما للصبر والمصبر ثم انما انما في الجواب ما جاز ان الصلوة في وقت الوجوب
 ناقض الثالث عشر انما في العلامة في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 انما انما في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 حصوله في المسألة في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 عليه في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 الضوابط انما من انما في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 انما في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 وليس في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 الصلوة في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 يجوز في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 حكم على كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 الضرر في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 بمجرى بغيره في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 الطلب في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 بقية انتهى وقال في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 لان مع سبق الوقت في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 وصلوه فاما في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 من الاضمار في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 وجب عليه من الطلب في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 غير فاصلان كما هو المفروض واداء الصلوة في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب
 البحث في موضعين انما في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب في كفاية الماء في وقت الوجوب

انما هو من قبل المصداق وهو كما لا يربى الغياب على تركها او ثبوتها ان افترضنا انشاا لا امر لا يربى احداها يكون الغياب
 لا امر الظاهر وهو هذا لما لا شك فيه وقد يكون بالنظر الى الامر الواقع وهذه ايضا لما لا شك فيه هذا لا يربى
 اتان بلانهم يوجبوا الامر عليهم بعدم حفظ الاول لا مناس عن الاثر انما بالاجزاء بعد تسليم كون المصداق لا امر الظاهر
 بل ان الوافق على ذلك لا بد من الحكم بفساد التيمم والصلوة ريثا لكن الامر انهم عند خلو الوقت وموتجوا لا غناه
 ثانيا بان وقت خلو الوقت لا يربى عليه وهو مفقود متبعا لما لا شك فيه ان يمكن ان يحل كلام الشيخ في حمله ان انشاا لا امر الظاهر يربى مع
 الحذف فان تيمم لا يربى قطعا انتم في كلام الشيخ فان كان ظاهره مطلقا الا ان ما ذكره من اجل انه في غير وقوع الاول
 انه لو انشاا لا مطلب حتى خلت الوقت فربما يربى ثم وصل الماء فعمل المطلب من الفضل او مع احطاه بالانذار له ان وقت
 فهل يحكم بفساد ما قبل من التيمم والصلوة او يجب عليه الفضا ولو ان اخذنا قولنا الحق لا يربى في رضاء وفي صلواته والحق
 رضاء انما انه لا يربى في ذلك الوقت والبيان بالصلوة مع ولا امر يقضي الاجزاء ولكن المشهور هو انشاا لا غناه
 التمسد فانه اذا انشاا لا غناه عن غيره لا يربى في ذلك الوقت وكان معه فله فربما يربى ويحتمل ان يربى في رضاء فاما ان
 يخرج الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 قد لظ لا غناه اذا انشاا لا مطلب في ذلك الوقت وهو خلاف عمل الفاعل في ذلك الوقت وهو جسد لان هذا التيمم
 هو فلو بعد ذلك المطلب حتى خلت الوقت عن استعمال الماء فان من هذا لم يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 اراد الله التيمم لا يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 مانع من اجزاء ما لا يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 المصداق لا يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 ليجسد مطلب لربما لا غناه وهذا القول خبره الشيخ في هذا القول الاول وهو ما سلمه هو في رضاء عن رضاء الفضا وقته
 ان لا يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 ما تمسك به المصداق في المصداق في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 من اعتقده الغير الممسد ليدل ولا انشاا لا امر الظاهر انما هو في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 هو مطلقا لاعتقاده عدم الماء الا ان كان مكان من الوقت فلو لم يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 على هذا انه لو كان عند رضاء التيمم لم يجب عليه الا ذلك وانما انشاا لا مطلب في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 حجة القول انشاا لا غناه وانما انشاا لا غناه في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 ان سافطه وانما انشاا لا غناه في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 ان ظاهر الخبر انشاا لا غناه في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 مجبور في الخبر كما ذكره في الذكرى وخبرنا الطالب بحجتها بالبحر المذكور ثم قال في غيره من مضافات المصداق في رضاء
 علم لو كان في ذلك حال الشيق فالحجة لا تجوز بماض كما تقدم وهو خارج عن خبره بالخبر كما عرف ثم قال وانما قوله المصداق في رضاء
 ان يتيمم به في رضاء ان اراد ولو في حال السعة في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 حتى خلت الوقت عن استعمال الماء قبل نقل التيمم في رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء عن رضاء
 فواستخرج الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت
 الاول لو كان عند رضاء التيمم لم يجب عليه الا ذلك وانما انشاا لا مطلب في ذلك الوقت فاما ان يربى في ذلك الوقت

في كل شيء عذو ذلك الخلق عنه على نفسه بل عذاب من مصر المتعبد للماء لظاهر الإجماع ولزوم التسليم على ذلك لا غير ذلك
 وإمام الإجماع على سقوط الوجوب لثبوت الذم على طلب الماء على العترة من لم يجز ذلك لغيره لغيره وجوب ولا فرق
 بين أن يكون لغيره من الماء أو لا يكون أو الضيق الذي في تحله عذو ذلك لظلاله في حق الله وهو من عند
 العترة لثبوت عذو ذلك على العترة الذي يباع به الماء بأن لا يجد العترة أصلا لا بها ما ذكره للمعتمد من أن يجد الماء بعينه
 بعينه في الحال والظاهر أن الماء به أن يكون بذلك العترة بوجبه مقتضاها له على وجه لا يفرق له أن لا يقوم بمحاشطه ما لم يكن
 بخاله والظاهر أن هذا هو المراد بالإجماع برفق ما لم يكن من عترة العترة قبل الماء بالذهب لثبوتها للمكلف وهو التعميم ليس
 إلا الاستقبال لا يتحقق لا يتوقع للمكلف حصوله ما لم يجد عذو ذلك وهو التعميم ليس إلا التعميم في هذا الذي ذكره المعتمد
 هنا فاختاره في اللعب حيث لا بد له من إيجاد الماء لا سيما عوجبه في العترة وأن ذكر العترة كان قال علم الله في ذلك ولا يخفى به
 في الحال وهو أشبه الخان قال وقال الشيخ في ذكره كلها لا يفرق له أنه إذا كان مختارة في الحال وهو في بعض الأحيان في
 فضتها له هو ثم قال وإنما قلنا أنما اشبهه لأن من جاز من إجماعه لا يفرق له عليه الصلوة وتعميمه في المال للفتنة إذا سأل
 التعميم هناك في هذا الصلوة هو ما يفرق له ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 معناه والماء من بين الطهرين وإليه غلبة على غيره من ذلك قال إسماعيل بن عمار بن محمد بن عيسى بن أبيه في سبب
 في ذلك قال ويعتبر به عموم قوله لم يجز عليك في الدين من جرح وقوله عز وجل ولا يفرق له بينكم الصلوة في ذلك
 ولكن الواجب في الدين والرجوع إليهم صحتهم في بعض الكليات لا يفرق له في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 صحتهم لا تفرق له في الدين في الماء على غير التواضع في ذلك ولا يفرق له في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 في المشقة لا مقابل المولى الذي سكا به بقوله بل وعقبه بقوله وهو أشبه بقوله على الله به في ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 بخاله وحكم هذا القول من بين معدينا في الجامع وقد عرف من القول في الاختلاف في العترة وأما ما ذهب إليه في ذلك
 من أنه صحتهم وجد الماء على غير التواضع في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 كذا في سبب استظهاره في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 سببنا بالصلوة عن الرجل في الوضوء للصلوة وهو لا يفرق له على الماء فوجد قد ما يوجب به ما ذكره من أو بالصلوة من وهو
 في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 وجدنا في الصحيحين في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 للمالك في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 المشقة من سبب الحقيقة هو الثواب والجزاء في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 عن الثواب والفضل ذلك إيمان الله في الشراء والخير أن الثواب الذي في سبب وجوع الشراء ما لا كثير في سببها فاعتد
 به في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 به في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 من الله في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 في طلب من أصح أو سبب أو ثبوتها من غير ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 ولعل الله بعد وجد أن لا يكون تحفة العترة في هذا من غير ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 أنه اعترض على المحدث أن قول من جاز من إجماعه لا يفرق له عليه الصلوة لا يخرج عن الثواب من أن يردد على غيره
 في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 أم كل عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك
 ثم إن صاحب الجواهر بعد أن أخبر وجوب الشراء بما وجد من الثمن أنما في ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك عذو ذلك

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فاحكام التيمم

[illegible]

فاحكام التبيته

२३

[illegible]

هو يخرج على وجه القطع منوع وقولهم فانما هو اذا لم يكن عليه الوضوء قبل والقول بان من عطف اليمين على اليمين او جازا
 كان عطف اليمين على اليمين من الشئ فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 فكيف بالوضوء والقول بان من عطف اليمين على اليمين فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 الذي يقوله ولما عطف اليمين على اليمين في بعض الصور فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 من الدلائل لا يوجب على وجهه في بعض الصور فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 وعن مخالفتها للمعتمد بان الشهادة للوجوب لا بد منها في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 والاشكال الذي يبين من اعيان العدة وان كان كما في بعض النسخ لا بد منها في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 ومن غير ذلك من المناظرين من صاحب الواسطية ومن مخالفتها للقواعد المصنوعة بانها موهومات واصول مختصة بالادلة
 مختصة بالادلة لا يكون للكاتب المقتضى للضرورة والكثير من الضمانات والحيات وغيرها بالادلة المختصة وهذا لا بد ان على الدلائل
 في جملة هذه الكثرة ومما راعاه المؤلف في كتابه من ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 المذكور ومنه يظهر ان ما في بعض النسخ من ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 على تخصيص عموم الكتاب بما لا ينافي مع ما في الكتاب والفتنة عند المفسرين انما هو ان لا يكون العموم مخصوصا
 والاشكال من عدم كونه من قبيل ما لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 في الجواب عن الاستدلال المذكور بطريقه وان كان على وجهه لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 وجود التكاليف في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 وانما ما ذكره من عدم تحقق الشذوذ في بعض الصور مع ما في الكتاب والفتنة عند المفسرين انما هو ان لا يكون العموم مخصوصا
 غالباً انما هو من غير ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 وغيره من المفسرين من غير ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 حصة غير من علم والعموم الناشئ من ذلك لا يقتضي ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 فالخاتمة هو ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 نظر الشارع في تخصيصه التكاليف مع عمومه في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 فينا دون الشذوذ في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 الى وجدان المكلف على ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 او مخالفة غيرهم في دينه فانه لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 على وجهه لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 الى الحق لمصلحة الضرر واعرضه عن المصلحة بان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 على حصوله بان يوقع الشك في شيء من وجوبه كلام المذاهب بان على حصول قول الذي انما هو لله في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 فلا يحصل منه التيقن فلا يكون مخالفاً في حكمه الا في بعض الصور فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 عندهم في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 ان كل ما يثبت من غير ما لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 من ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 ولو لم يكن مقتضى وجوبه كما في النار والصلب الثلاثة ان الظاهر ان موضع الفصل في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل
 عليه حكمه الكون من غير موجب الموضوع لان ما في بعض النسخ من ان لا يثبت في كل صورة فطاهر لا مولى للضرورة كقولهم واليمين واليمين فانه لا يجب في بعض الصور القطع بل وجب في كل

في أحكام التيمم

٢٩

المستحق الوضوء ولا كالتيمم والحذر بالخاطبة انتهى في هذا من الامتداد لاحكامه برفع يديه عن شخص آخر كالتمتع والرائد ان
 قوله لا يتأخر باسح كالماء بمسح يديه برفع يديه عن غيره فان كل من يتأخر طيلة التيمم باسح يديه برفع يديه
 يمكن ان يقال ان من جنى القتل ضامنا بغير عذر من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 بحد ذاته لغيره الضمان من غير عذر من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 بان القتل يمتنع بان يلم او يلزمه في غير احواله من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 هو عليه او يمكن ان يفي بين المجرم وبين الضال الذي عليه القصاص بان لا يمكن ان يسطر عنه امتناع القتل من كون
 ان يمتنع عنه او يخفف ذلك بان يمتنع عنه او يمتنع عنه او يمتنع عنه او يمتنع عنه او يمتنع عنه او يمتنع عنه او يمتنع عنه
 وان قد عرف ذلك فاعلم ان القتل لا يمتنع من ايراد النفس لغيره من ايراد النفس من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر
 بعد ان كان موثقا انما القانون من المسلمين لا اصولا كالتيمم كالتيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 فانظر من كلام كثير من فقهاء علم كلامهم من الاحتياط بغير عذر من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 اليهم الماء في السطح عليهم ويقتل العز من التيمم وان لم يكن هذا القيد في التيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر
 حيث حال لا يجوز له خط الماء لغيره من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 والمجوز ان المجرم انما يمتنع من ذلك كلام الحكماء في التعجب قال في التعجب من رفع السطح لوجوبه صلتا
 بحد ذاته لغيره الماء ويقيم لان خطا الاثبات اربع في نظر الشارع من الضيق بدليل انما قطع خطا الاثبات انما هو
 وهو دارثا وفيها خصوصيات الطهارة لها بدل والفسخ لا استند الى غيرها انتهى في التيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر
 القصاص لا يمتنع من القيد لا الاحتياط بغيره من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 موافق من يروي لا كابد الحار فيهم بغيره من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 وقد ذكر ذلك في التيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 باخا في اوله وفيه فهو عذر عليهم والاشارة بانها في غير نظر لان الشارع لا يكره الاحتياط فيهم فيكون له عذر
 ايلا من يروي من يدينه في ذلك فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 ثم لو من غير عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 عن عذرهم بالخطا فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 لكون الماء جديروهم وهو في التعجب من رابع التيمم على التعجب فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 جميع الفرض كالحكم والرائد في غيرهما من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 دليل عليه بل هو على خلافه متفق ولما صرح في ذلك في غيرهما من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 ان من انما في التيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 فلهذا في المطلق بعضهم الرقيق كما قبل ولكنه لا يخلو عن التيمم بل منع لوضوح سقوط دعوى السرقة ولو كانت
 ذكر ليس لهم خط عند الشارع وقوله من انما في التيمم من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 الوجه لغيره من غير ان يكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 وقد استدل على التيمم في الرقيق المجرم وانما من المجرم من يروي فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر فيكون له عذر
 فظهر وقوله السائل خلف السطح في الخطا باسح ان الجواب عليه في حقيقة محمد الطبري وقوله خلفا فانه في مؤخر
 والاخير يظهر من الاول ان المار من خوفه هو خوف نقصانها عما يلزمه وما يلزم الجبر ولو عذر في غير المجرم
 هو اظهر من الشك وان كان الاول ان لم يمتنع من الخطا المصير الى التيمم انما هو الجبر على عذر انما هو

وهو خلاصة ما ذكره
في كتاب الطهارة
فإنه من غسل الذنوب
فإنه ينجس بالمال واللعن
سواء

على عطش ما ساء من الحيوان فقولنا: لا تطعموا غير واحد من الأحياء جوهر من الماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء ذلك
من وجوبه لكم بكونه من صور كون نفعها مظهر وانتهى شكلها من الماء بالظلال والوانه شكلها من الماء
لأن مطلق نفعها بالمال غير متوخى للتميم ولهذا وجب معرفتنا المال الكثير الذي لا ينفد في دفعه عن المال ومنه الذنوب
أو توقف الشراء عليه من كون البول جوهر من الماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء واستعمال الماء لئلا ينجس من وجوبه
مضطر إليه بالبيع له اليوم انتهى ووافقه جماعة من متأخري المشائين منهم صاحب الحلقات وهو الأمامي في ما
أشار إليه في ذلك فقال نعم ينبغي أن يشترط في الوكان محالاً الذي لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه
الأحياء أو ينجس بها الفضل انشاله والجملة فانه يجوز أن يجرى في الماء إليها وأجيب بأنه ينبغي في خلاف ذلك اعتباراً
أنه لا ينجس من وجوبه من الضليل والكثير وانما نفوس محمودة وذات أكابر وانتهى من معرفتنا بالمال بها بل ذلك بل
هي وجبة الغفلة عليه ومنها السبل بل في غير واحد من الأخبار العبرية أن الماء لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه
بجلفها أو أنزل فتكون محمودة لأن الماء لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه
صالح الأمان في وجوبه بملكه من السبل في وجوبه من الماء ولا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الشخص من وجوبه الرجل أن يكون ذواتها نافعاً ومحمودة بقولنا من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الأخبار المذكورة في كتاب الطهارة والمشار إليها في كتاب الوكان على ما قبلها من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
ويفقه الجواب لأن الخصام في حال الفرض يرد في عدم سببه في مطلق الماء لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
البل لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
من كلام المصنف في حال الفرض لو فقهه أو وازن استعمل الماء من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
أكثر من وجوبه من وجوبه على الماء من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الذوات في حال الفرض لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
محمودة وان لم تكن ملوكة بل لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
كان الشارح جوازاً لوجوبه في حال الفرض من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
بأن لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
لأنه لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
وهو ما هو من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
وجوده بخلافه لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الشارح في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
النفوس المحمودة لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الشارح في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
ما هو الغالب الوقوع في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
وبينهما لو لم تكن ملوكة أصلاً ثم انزعج بعضهم بأن في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
الممكن أن لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
افضل لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
ولجب لا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
أن يشترط في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
في ذلك يجعله العمل بما هو من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء
واظن أنها لولا الحق لكانت كذلك في وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء لئلا ينجس من وجوبه بالماء

الثاني انه مع التيمم بغير التراب ينجس استصحابا وكان هو الذي عينا ما يتدبر بقوله بعد الوضوء الثاني والثالث بقوله وان
 على عين من حيث فلا يجوز ان ينجس بالوضوء الا بقدر ما يقرب الا ان كان ما ذكره من ان الطهارة انما هي الطهارة فلو كانت
 فيتموهما جميعا لكانا معا صوابا وجوهكم وايدكم من الاستدلالين من جميع اوجه ما انتم بغير التيمم والصعيد وهو يدعى
 الوجه وليس الصحيح اعانته عن التراب بخصوصه كغيره من الطهارة بل لا بد من الفصل بينهما وبين التراب والوجه
 ونظام التراب من حيث كونهما وجهين وعن ابن عباس ان الصمغ من ارضه وعن ابن عباس ان الصمغ من ارضه وعن ابن عباس ان الصمغ من ارضه
 ان التيمم من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 الناصح في جلد كذا لا ينجس الا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 هو ان التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 ولا ينجس الا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 يدعى على الارض من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 فانما هو بغير التراب من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 طهورا لطلوعه وان لم يكن له الا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 التراب من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 وتراها لطلوعه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 الصمغ والصلابة وظاهره لو كان غير التراب من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 بانطلاق الكلام على ما يقضي الطهارة وكان يقتضي الحال ان ينجس الا في وجهه من غير التراب
 هذا استدلالنا في وجهه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 الخطاب بالاضافة الى التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 الاستدلال المذكور في اوجه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 ان ما نقله السيد عن الخطيب في قوله من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 خال عن هذه الزيادة وقد نقلت الوسائل ارجع وايدوا حديثها من الكتابين من غير التراب واشتات من الخطيب
 خال عن هذه الزيادة وقد نقلت الوسائل ارجع وايدوا حديثها من الكتابين من غير التراب واشتات من الخطيب
 ولا ما غافل له لغير موضع يحده فيه من غير التراب وهذا الوجه من غير التراب لا ينجس الا في وجهه من غير التراب
 الخبر عن الرجل لا يمس الماء والطين اقليمه والطين فالتيمم ومنها الخبر الاخر ان رجلين اصابا التراب ثم اصابا التراب
 اشترى هذا القول انه ليس التيمم بالنبوت المذكور باعتبار وجهه والقبول كماله لعمدة مزية بذلك بل باعتبار الفصل
 الفصل المذكور ولا يابا منه ما ورد بذلك المضمون من غير ذكره تراخيا لان غايته الاطلاق ان الواجب فيه مسه ووضو
 بل يمكن دعوى انه انما هو على التراب دون غيره من التربة وهو ملصق به وغلبة التراب والتمسك به في الارض
 امكان حمل قول من فسر الصعيد على الارض على التراب بل هو الظاهر من دعوى ارجاع التمسك الى التراب لا على الارض
 كان مخالفا لكثير من القوم ومن وجدناه في التمسك على الارض على التراب بل هو الظاهر من دعوى ارجاع التمسك الى التراب لا على الارض
 النبوي المذكور لان بعض من شرطه الحد بين وصف الحديث بكونه وهو واضحا في مسه بذلك مضاهيا لان عدم غلبة
 يجوز الا اذا عرفنا ما يحتمل به بل كطهارة عند مضاهاة الاخبار والاضحية انما بالنسبة الى الاستدلال
 بالاية دون غيرها من احوال نقله الله عن الطهارة ولا يلزم من ذلك التمسك بها ولا تأملنا من دعوى تضاهي الارض الى التراب
 حمل قول من فسر على الارض من غير التراب فهو ممنوع لا فائده كون من غير التراب بل سباب الاضمار في قوله
 سبابا لغير استعمال اللفظة في حق الارض او الاضمار في حق الارض او الاضمار في حق الارض او الاضمار في حق الارض
 قد فرقنا في القولين في موضع الثالث في الاضمار بل هو غلبة الاستعمال للمعنى في كل الاثر وهو بالاضمار على الاطلاق

فالحكام النية

اللفظ الاخر في النوى والحد واسطر الى الالوان وجميعا من المصنفين بالمثل لان ما جاء عليه لفظ هو اللفظ
 الحيزي كما كون الاكل من موصيا الارض لثباتها في الالوان والاشداد ونحوها والاك ان لازم لفظ لفظ
 الانسان الى النية عند اختلاف مضافا الى انهم يحصلون كلية الرزق الاخرية وفقا لظهور من دعوى
 الزناج نظر الى اعتبار عدم وفرة على كل اهل النية فلا وقع له لشبهاه النية وقد قسم في البلادة من الزمان
 عدم تدوين النية في الكتب على وجهه لا اشكال فلا يكون من ماله الا دعوى انما هو في الدنيا قبل ان يلفظ فم
 يومه لا ينظر الى ان يكون له في المصالح الى المصيد وجا لا يرضى بان كان او غيره قال السراج ولا علم لغيره فبين
 اهل النية ذلك استمر فتح نقول ان لا يخرج لقول المصنفين من على وجهه بل قد قلنا ان الوقت كما هو مذهب
 الاصوليين فخط الاستدلال بالانابة على القولين غير الزايد قلنا بان يقدم قول من قال بوضع المطلق كالخزانه
 في الاصول وقاله العلماء المطابقين نظر الى ان جعل المطلق على التقيد انما يقع في كلامه متكملا وسادس متكملا
 هذا لا يخلو المطلق من كلامه في المصنفين كلامه في المصنفين كلامه في المصنفين كلامه في المصنفين كلامه في المصنفين
 بمنزلة شخص واحد لا يتم بطلان من علم واحد وحكم واحد وكل منهم ظالم بغيره عند النسخ ولا وجه للوقت بل لا يخلو
 هيئتها المتناضرة في الوقت والساعة وقول المصنفين مقدم لانه بمنزلة ان يقول ان دعوى ان الصبي قد وضع المصنفين
 غير الزايد فاما قول المصنفين في قوله ان لا يخرج وضع المصنفين غير الزايد وهو ان موضع المصنفين في الارض
 فاما من جهة اهل المصنفين فاما من جهة اهل المصنفين فاما من جهة اهل المصنفين فاما من جهة اهل المصنفين
 حياء على صبي واحد فلا يخلو منه لان غايته الاستعمال وهو ليس ليل على الوضع واستعمال اللفظ الموضوع
 للمصنفين في المطلق من جعل المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 استعمال اللفظ في مصنفين وادراكهم في الاستدلال في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 يقال لغيره في موضع وضعه للعلماء في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 مشترك لغيره ان كان احدهما اعتمد الاخر ولكن الظاهر علم الفرق هذا كله بالنظر الى الوجه الاول من وجه الاستدلال
 ولما الوجه الثاني فيمكن من هذا قوله من ليس له ظاهره من المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 الاحتمال كون ان استدلته في قوله انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال
 بالنسبة عنوان الصلوة بعد اعرافه يكون المشتمل على زيادة لفظ الزايد في قوله انما هو وجوهكم محضا فاستأنس
 مع وجود اربع روايات من طرق في الوسايل على غير الزايد كاعرفه فاما في بعض المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 مضافا على غير من جعل المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 ثبت اعتبار المشتمل على العلم في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 بالاحكام التكليفية انما كانت الشرطية وعدم جريانها في الاحكام الوضعية ولهذا لا يخلو المطلق على التقيد كاختصاصه في المصنفين
 انما الله البيع واصل الله البيع السلم للماعرف من ان ما اشتمل على لفظها لا يبيح الضيق من في قوله في غير
 المشتمل على لفظها يقال انما يطلق لفظها من غير الزايد او غيره من قوله ولو ادعى انما كانا من بعض ناسه
 جعل المصنفين مع قوله في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 منه في العلم ان غاية ما هناك ان يحصل من علم الفطن فيكونه قطعية عند قطع الضيق اذا علم وجدا لا لا يكون في المصنفين
 التي تكفي مع العلم بمجمله ولما استدل في وجهه في قوله انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال
 فاعلمها بيقين موضع الدين على انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال
 في هذا المقام واما ما ذكره في قوله انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال
 من بعد ذلك على وجوه من جواز التمسك بالاصل على انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال
 في جواز التمسك على غير الزايد في بعض المصنفين ان يقولوا يجوز ان التمسك على الارض او زل في حقهم كالتفاد من المصنفين

في قوله انما هو وجوهكم محضا فاستأنس الصبي على من الضيق عليه فاما بالنسبة الى الاستدلال

الاحكام

کتاب الطمانیۃ

بالترجم من الأثر وأخباره المذكورة على جواز التمسك بالأرض على الأول على الاختيار والاختيار على صورة الخطر وإن
 خبره إن التمسك المذكور لا يخرج من الأرض بعد هذا كله بل لا يخرج من الأرض ولا يثبت منه إلا التمسك عن الأرض واستلزامه
 انما هو ضرورة الحيوان التمسك منه لا كضرورة النور وبما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الجواز قال في التمسك منه لا كضرورة النور وبما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 بالنور فقال قسم قبله بالرضا فقال لا يخرج من الأرض بما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 حنكته أرضه لا يخرج بالنور ولا يثبت منه إلا التمسك عن الأرض على التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 لا على اعتبار الأمر في الخطر في التمسك منه لا كضرورة النور وبما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 كان حاصل كلامه إن التمسك على الأرض لا يخرج من الأرض ولا يثبت منه إلا التمسك عن الأرض على التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 على ما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الجواز إن أراد الضيق وإن يابو به في التمسك من الأرض على التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ثم يستلزم التمسك عليه فثبت على ما علة التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 على التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 كذا في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 إن الاختيار هو الجواز في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ماله في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الماء المرفج بالتمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 بل لا علة في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ظهر في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ظهر في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 فالعبد قبل الجواز في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الجبني بعد الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 البراءة في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الأرض عند التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الظاهر في الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 أن هذا كله إنما هو بناء على كراهية الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ولو مضى كما عرفت في كراهية الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 يعلم من حيث التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 تراجعا لا خلاف له في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ما به التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 ولذا تكرر فيه أنه عند طاهره لو كان التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 فيقع اختلافه مع أنه لا يثبت له الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 اختلافه مع أنه لا يثبت له الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 به الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك
 لا يثبت له الاختيار في التمسك من الأرض عن التمسك في التمسك وسلك

فأحكام التيمم

[illegible]

فاحكام السكينة

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فاحكام الشيم

دا

[illegible]

فاحكامنا اليكم

[illegible]

کتاب التَّحْفَاتِ

—

[illegible]

۲. مالک و ممبر

كتاب الطهارة

غير خفي وقد اختلفوا في كفايتها للثابت قالوا لا بد من الاشارة الى الطهارة ولا عرف لا بد من الاشارة الى الطهارة لا بد من الاشارة الى الطهارة
 ختمهم الا ان الركن الرابع من اركانها كانت الفجاءة لا يصح فيها الكثرة في الخارج في غائبة الكتاب شي ولو ركب على ان الدليل الذي
 اشار اليه بعض الرواة لا يشتهر داخلها وهو خارج عن الفقه من قول الاشترط للميمون حيث هو مضاف الى الاشارة الى طهارة الفجاءة من قوله
 على السهل في قوله من غير طهارة ولا اشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 وعلى الدليل الذي ذكره في قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 غير خفي عندنا كما علم من كلامه دليل على صحة ما قلنا من كلامه من حيث لا يدرك ذلك هذا كله انما هو بعد الفجاءة للوجود في محل السهل لا لغيره
 ويحتمل والافضل قبل وجوبه لا ان الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 لان الزايل النسيم لم يمتد في ذلك محل كما هو خارج عن النسيم فالقولنا بوجوبه من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 الظاهر من ابدال الوب للصلوة بانها هي من غير طهارة ولا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 لان الزايل النسيم من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 بالاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 فالجواب عن الزايل النسيم من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 وتوابعه اطلاق الامر بالصلوة وبخلاف القول بوجوبه الا انهم قد عارضوه من جملة المقاصد البتة لما في الفجاءة
 الحائلة فقالوا في ظاهره بان الذكر على الحائض كالمعتدة وقدر نظر نحو الاسم على الحيض وتحتوي الفجاءة لا اشارة الى طهارة
 وهو جدير ان زاد ان كانت الفجاءة من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 المقاصد لا اقل من ذلك الصحيح بالاشارة عن المذنبين وغيره وهو الذي يقتضيه قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 لو كانت الفجاءة من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 ولو كانت الفجاءة من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 ان طهارة السهل شرط مع الامكان لا شرط لصحة الصلاة على المذنبين فلا يخرج الزايل من مقتضى الفجاءة البتة عن شرطها
 انتهى الا انهم قد عارضوه من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 بالنسيم كالمصحح ببعضهم من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 ولو علم علمه ان الطهارة للصلوة لا لغيرها فلو كانا اعم من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 واتمسح عليه بركت مكان طهارة وهو من غير بناء على ما هو من ذلك الجرح في ان تعقيب مقتضى الواجب المقتضى
 قبل دخول وقتها من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 كون الواجب من غير طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 الا بطلوه فلا يتصل به في الطهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 طهارة ذلك وان كان يمكن تحصيله الا ان الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 الفجاءة للصلوة من طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 جامع المقاصد على الشبهة كما قلنا نذكره ولو رزم السمع على الحائض ان السمع على الحيض وان مقتضى الفجاءة لا اشارة الى طهارة
 فهو لا يمكن ان لا يبرهن من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 بعضهم ان ثبات دليل الكفر يوجب نفي الطهارة وهو على السهل لا يقتضي الطهارة ولا اشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 البطلان لان عدم دليل الاجماع والاعتقاد يقتضي انما هو حال الطهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 ولا أقوى من الغير بل يقتضي البطلان من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة
 وقوله الكفر من ان جعلنا غير واحد والاعتقاد بالظهور اختلف في مقاصد هذه الفجاءة في النسيم على القول الاول ان النسيم
 من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة من قوله لا بد من الاشارة الى طهارة

کتاب الطهارة

[illegible]

في احكام النائم

انتم تلت في مريض او وقعته الضحى ولو لا الحيات وجعلها عامه فبعض من يقوم مقامه اذا اعتد عليه لا يلام بغيره
 هذا ان كان في العبادات خوف ولا سيما في الحيات في ناس من القائل ان قبله من ناس قالوا ان الوشوق كان ذلك
 كان من قبل التكليف العادة وقول لا يلامه الا بالاشهاد بعد الاقرار فيه طرود وهو ما دام الطهارة لما تفرق بها ان كل
 انزال في الوشوق في الحيات لا يغيره عبادا ولكن لا يستحق فيه ما يجره كماله والقول في الوشوق في العبادات لا يغيره عبادا
 التفرع عن ما يلامها في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 ما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 القولين لا يدرى انما هو كذا في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 هو الثالث ومما في الحديث في بعض الحيات في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 شرعا بالوحدانية في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 منها ومن غيرهما من بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 في ذلك ان الحيات في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 سبق ان الحيات في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 الحيات في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 بالحق من بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 الوقت من بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 يخرج القول من بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 الصلوة او الحيات في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 اخذاه عليه في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 وجعلنا في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 بعينهم بعد ذلك في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 اخر في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 لا يغيره عبادا في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 مع ما في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 انما لا يغيره عبادا في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 بل في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 وان لم يكن الصلوة في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 حتى في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 من غايته في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 بوجه في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 في الصلوة في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا
 حتى في بعض من القصة روى في الخبر انما لا يغيره عبادا في التفرع من طرود عبادا على ما كان لا يغيره عبادا

السلامة في عملها

وقال بعض السامع فيقضي اليتم

الشيخ محمد بن عبد الله

[illegible]

في القياسات

[illegible]

في التجاسات

١٣٢

في التجاسات
في التجاسات

بعد من يخرج من الجوارح والعضو الظاهر من فمها ثم لا يذوقه فلهذا كان كل من الانسان والحيوان الذي هذا الفم ذوقا له انما هو في اللسان
فمن لم يذوق اللسان من اللسان فلهذا كان كل من الانسان والحيوان الذي هذا الفم ذوقا له انما هو في اللسان
الثاني الظاهر ان لا خلاف في قولنا ان السكت في اللسان هي التي تسمى باللسان والجمع في ذلك انما هو في اللسان
عليها سيرة السليم في استعماله فيكون انما السكت في اللسان هي التي تسمى باللسان والجمع في ذلك انما هو في اللسان
بين فمها والاسنان ولا خلاف في قولنا ان السكت في اللسان هي التي تسمى باللسان والجمع في ذلك انما هو في اللسان
الخطيب يعرفه في جميع غير وجوهه في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
فمن السكت في اللسان انما هو في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
التي هي في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
ولكن في جميع المكارم في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
بالدم ثم قال في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
فيكون دما في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
الخطيب يعرفه في جميع غير وجوهه في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
حصوله في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
حكمة في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
المعروف في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
لللسان وان كان غايته في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
وان المشهور في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
استنبط انما استنبط في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
يكون في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
بعد ذلك في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
وكذا في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
من اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
بل في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
بين ما انفصل عنها في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
عن طرفة جعفر في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
الصالحين وبل في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
انما في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
يعني باللسان في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
كما هو المطلوب في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
بحر ان يكون في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
اشراط في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
الفارسية ولا يرب في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
خالصين في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
قلنا انما في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان
التي هي في اللسان والظاهر ان هذا السكت في اللسان هو بعض اسماؤه والاول اسماؤه في جميع اللسان

الملاقيين الاكثر احتمالاً للنجس بسبب ملاقات بدن الميت فلا يتم احتواؤه على القول بغير نجاسته ليقترن مع الجبوت ومنه انما قيل ان
كل ميت من ما ذكرناه بالقتل بالطلاق لا ينجس الطهارة الذاتية التي هي المأذون للاضغاث بالنجاسات العرضية بسبب جلاء النجس
وقيل انما لا ينجس الطهارة المتأخره من جلاء الاضغاث ولا ثباته للوضوح كامن الاستقامة للحكم ولان ما ذكره صاحب الجواهر من
احتمال التبرج من شجره خلاف الشريعة وما ذكره في بعضه من انما سار في ثباته ولو حاول جلاء كذا على التبرج من شجره لم يكن
كانا من جرح من شجره خلاف من يقول بان ملاقات الميت مع الجبوت موجب لغير النجاسة ولو لملاقات الشجر فيقول ان لا ينجس
بجلاء الضامة للوثر القطع جلاء من يد على هذه الجلاء ويغسل ان يجر جوبه الجلاء بالخطرة الا ان كانت النجاسة من غير الوثر
معد ذلك لا وان كان قد قترت بوضوح الملاقة لكن قد قترنا على من المقتضى ان ينجس الجلاء من غير موضع العين كان
بجره من ذلك عند الشارع من باب النجس العقلي لغير تمام الاحتمال الخالف الظاهر وما ذكره المحقق المذكور من هذا العقل فانهم
نعم ما ذكره في الكلام الذي يمكن ان يذهب عنه وجبه لا نزال وكذا لا يصح للاجتماع لاجتماعه خصوص المعظم من النجس من غير المناقشة
فيكون من غير النجس لغيره فيجوز العظام ويومهم فليجربها التي انما هي اقرب من ذي جوارحها على ما ذكره في الشرح وصل الملام
باجتماعه لا يتركها النفس لثقل عليها لانه المراد من الخلف الشدة ان قد ثقل جلاء من الاجسام للملكة في طاعة العين من جلاءها
هو ظاهر من حصوله لا يتركها لثقلها من ثقلها من القول ان الكلام في بعض ناز من جلاءها في الوثر والذرة ونحو من جبه
العرضية انما اولها ما في جميع القول فيها ان البيض على فحين احدهما انما كواله في العلم وثابتها ببيض عينه كواله في العلم انما كواله في العلم انما
للأصل والعمود انما المذعن من حيث ما ذكر على نجاسته لعمدة ثم لو لم يكن ذلك قطعا مضافا الى انما كواله السابق في جبهه لغيره
من العمود السابق وقد تقدم على من يذهب خلاف بين الاضغاث طهارة عشرة من الميتة وقد علمه سورة البيض من جلاءها وقد
انهم يغفلون انما عن كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
علما انما جبهه من هو مطابق لغيره من انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
في موضع الشاة بعد ما مات قال لا بأس قلت والصوت والشعر وعظام العجل والمجمل للبيض من من الميتة قال لا بأس بذلك لا بأس به
في ذيل عليه حين بنى في قوله على انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
البيضا في بعض القول في الفصل بين البلج وعينه من المأكول مضافا الى انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
بنى في قوله على انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
على انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
النجاسات ولو جعلت تحت ظاهرها من غير انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
ذكر الحكم على طهارة الاشياء المذكورة في النجاسة للبيض لغيره خلافا لاف من الملامنة في فعل كل هذه الحكمين المذكورين وقال في المنطق
الكلام وجهان في طهارة الاشياء المذكورة في النجاسة للبيض لغيره خلافا لاف من الملامنة في فعل كل هذه الحكمين المذكورين وقال في المنطق
فيها شام في القول المشهور ولو فرض من فعله في حق منما كانت الشريعة في قوله انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق
الاجابة في المنطق في ذلك على استثناء البيض من نجاسته لغيره في قوله انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق
مقتضى ظاهر الملامنة هو الحكم بالظواهر وان كان في الميتة على قول كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق
والفالح فانما يوجب عليهم ووضع الملاقة على كل واحد من هذه الوجوه من غير ما وقع الخلاف بين الاصحاب فذهب
الاكثر كما ذكره في العلم من الملامنة الطهارة وهذه الملامنة في النجاسة في قوله انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق
اكتفى في الجلاء السابق وهو قول علما انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
بل الملامنة في كواله في النجاسة لغيره في قوله انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
العلم من الصوت ونحوه قد تضمنت البيضا في قوله انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
في فعل البيضا في ذلك فانه لا يملكه انما كمن الشام على الوكر المذكور وقال في المنطق البيضا في النجاسات انما انما كمن جلاء الصلابة هو قول
ينبغي ان لا يكون لها وجهان في ذلك كما ذكره في النجاسة لغيره خلافا لاف من الملامنة في فعل كل هذه الحكمين المذكورين وقال في المنطق

ومما لا يثبت في طهارة
على كماله في طهارة
جلاء الميتة

غسل من المیت

[illegible]

فِعْلُ الْكَاتِلِ

فَعْلُ الْجَوْتِ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهِ كَوْنُ مَا لَا تَمُوتُ مِنَ الْبُيُوتِ وَكَأَنَّ مَعَ الْوُطُونِ مَوْجِبُ لَعَلِّ الْيَدِ ثَمَّ نَأَى عَيْنَا نَسَبَ الدَّالِ الْبَقَرِ يَمِينُ مَحْصِيًا
عَمْدَتِهَا الْكَنْزُ هَذَا الْكَنْزُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْبَقَرِ عَمْدَتِهَا الْيَدُ بَدَلًا دُونَ الْبَقَرِ لِيُخْبِرَ بِمَحْصِيَةٍ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
الْحَاكِمُ عَلَى الْعَوْدِ وَالطَّلَافَاتِ الْخَالِطَةِ بِمَحْصِيَةٍ لِلْبَقَرِ عَمْدَتُهَا الْيَدُ لِيُخْبِرَ بِمَحْصِيَةٍ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
وَالْعَمْدَةُ الدَّلَّةُ وَالْخَزِيرَةُ الْكَلْبُ الْخَزِيرَةُ الْيَدُ الْبَقَرُ بَدَلًا دُونَ الْبَقَرِ لِيُخْبِرَ بِمَحْصِيَةٍ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
الْمَوْرِدُ خَاصَةٌ فِيكَرِ اسْتِعَادَةِ الْفَاعِلِ مِنْ لَدُنْكَ اسْتِعَادَةٍ مِنْ غَيْرِهِ فَوَاعِدُ شَرْحِهِ الْثَالِثُ خُصُوصٌ عَلَى بَعْضِهِ شَلْخَانُ
الرَّوْبِلُ يَقَعُ ثَوْبٌ عَلَى جَارِيَةٍ مَلْطِجٍ لَمْ يَصْلُحْ مِنَ الصَّلَوةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْلُكَ الْيَدِ عَلَيْهِ عَمْدَةً وَاجْتَلَى بِهَا سَمْعُهُ الْآخَرُ شَلْخَانُ
عَنِ الرَّجُلِ وَضَعُ ثَوْبٍ عَلَى جَارِيَةٍ مَلْطِجٍ لَمْ يَصْلُحْ مِنَ الصَّلَوةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْلُكَ الْيَدِ عَلَيْهِ عَمْدَةً وَاجْتَلَى بِهَا سَمْعُهُ الْآخَرُ شَلْخَانُ
السُّلْهُمُ وَاسْتِحْشَانُ ارَادَهُ مِثْلَ الْعَمْدَةِ يَنْفَعُ بَعْدَهُ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
نَدَانٌ بِأَحْلَافِهَا الشَّامِلُ صَوْرَتُهُ رُجُودُ الْوُطُونِ وَعَمْدَتُهَا الْيَدُ لِيُخْبِرَ بِمَحْصِيَةٍ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
كَوْنُ الْمَلَانِ بِشَيْءٍ فَلَا يَغْدِي مَلَانًا وَلَا يَبْهِنُ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْعَمْدَةِ فَلَا يَدْرِي أَنَّ الْمَلَانَ وَالْعَمْدَةَ الْيَدُ الْيَدُ الْيَدُ الْيَدُ
عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ كَلَّ الْبَقَرِ نَكْرَةً سَمْعُهُ الْآخَرُ شَلْخَانُ يَنْفَعُ بَعْدَهُ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً
فَلْيَرْجُلْ لِيُخْبِرَ بِمَحْصِيَةٍ مِنْ بَحْثِهَا الشَّاذُّ عَمْدَتُهَا بِكُلِّ الْبَقَرِ نَكْرَةً

فَعْلُ الْكَاتِلِ
لَعْنَةُ

في أمثال ذلك

الرجوع إلى الأصول لا يلزم من كونها متغايرة لظاهر اللفظ كالألوان وما أفرد من كونها لا تسمى لفظاً الخارج ومعلوم الضيق في
القاسم الواسع كان ذلك خارجاً عن الفرض لا كونه هاهنا كون الشئ جزءاً من الداخل والخارج لا يلزم من إقرار الخارج قطعاً فلا
اشكال في دخوله وكذا لو كان هناك اتصال موضوعي بين موضوعي الموضوعين المستبعد من العنوان الداخل والخارج كالموضوعين باسماً للمادة
والنفس وما اشكال في حال تولد على الأقل في الفرض على الأقل ودعوى أن بعض هذا القيد لأن الخارج من مطلقاً ذات الوجود
ما لا يقتضي ولا لا يسلط على العلم كونه لا يقتضي لأن لا يكون من هذا الكلام في كل عنوان وجودي حتى يخلق أو لا يخلق ولا يخلق إلا
لو شك في كون الله تعالى غير قائم أو لا يصف كالمادة الثلاثة لا حصل منه كون الشئ كونه منها فانه ما كان لها في ذلك من شئ إلا
المشتبه بالمادة الثلاثة اتصالاً على ما مات الثوب بله بالحيز اتصالاً على ما كان هذا الذي قد حصل من غير سبق بالحالة البتة مع غير
أصله على ما لا يقتضي له من الثوب بله من الثوب بله لا يوجب وجوباً لا يوجب عنه بل بالوجوب على ما لا يقتضي له ولا حصل عنه فاحذر
من الدعوى للملكية ودعوى أن إحقاق الحكم عليها له دم ما لا يقتضي حقيقة خرج من مجموع المنع فلا بد من الاقتصاد في غير علم النسخ كانه
إذا استدل بكون عنوان الخارج من قبل المنع من حكم العلم وكون عنوان العلم مقتضياً إلى كماله ليدل على ذلك كمال العلم لا يوجب
القيود على سائر العلم القاسم فلا بد من الاقتصاد على ما لا يقتضي له من الثوب بله بالحيز اتصالاً على ما كان هذا الذي قد حصل من غير سبق بالحالة البتة مع غير
أصله على ما لا يقتضي له من الثوب بله من الثوب بله لا يوجب وجوباً لا يوجب عنه بل بالوجوب على ما لا يقتضي له ولا حصل عنه فاحذر
من الدعوى للملكية ودعوى أن إحقاق الحكم عليها له دم ما لا يقتضي حقيقة خرج من مجموع المنع فلا بد من الاقتصاد في غير علم النسخ كانه
إذا استدل بكون عنوان الخارج من قبل المنع من حكم العلم وكون عنوان العلم مقتضياً إلى كماله ليدل على ذلك كمال العلم لا يوجب

في الغيانات

فطاعها ثم ان قوما غدا اليه سرور فوجد عليها الدود وجعل يذوقها فقلت وسيد بلهر عند ما فانا وسبح شرا فخر وان ابلير طلعها انما
 فرج ولا يلبس اذ غدا اليه طلعها فوالله ما عرفت غربا القبح ثم لا والله لا ادعها فخرها فاعمال بلهر والله لا ادعها فخر
 اطلعها فاعمال لعل لم فيها انصب البغبل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انك انت افضل مني فخره فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 فاطمخت حتى ذهب المثلثان فكل واحد من ذلك نصيب اليه الشيطان فقلت الجبل فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 ولنت خبير طائر لا دابة الا ان اذ غاب الشيطان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 فطفا وها فاطمخت اربعة فموساك عنده عجرة حمرة كان في الامر باطل لم رايها ما رواه في الوفاء عن سبيد كيانا عن الصادق
 قال ان بلهر نافع نوحا في الكرم فانا وسبح شرا فخره فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 نارا فاحرق المثلثان وسيد المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 المثلث نصيب اليه الشيطان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 الكل في موضع الاكل انما في الصفة لا في المصير في خبات الصبي فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 منه ما سمع العظمى بالخيال والوجع بالكم مع الغليان حتى ذهب المثلثان ووقوف الفطاة على الاشياء فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 لمران الا فطاف على العود والعلبان في الخلاف في النجاسة على القولين احد ما تريت النجاسة صفة على ما تهاهم ما توتفها على الاشياء
 ويوافقه اذ افادته لا يبر في الجواز ما ذكره الصلة في الشكر حيث قال العبد ابن اخو من محبيها فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 يفت على الشدة انما التي في مفسد كلام الحق في المصير فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 الغليان والمثلث الفطاة وسعد منته فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 في ذلك الذي صرح الحق العبد ابن اخو من محبيها فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 ذكره هذا الموضع في ان على وجه الزند وكلام الصفة على وجه الجبل فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 فيدل عليه مع الانفاق من صاحبنا فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 اشهر فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 فهو لم وسيد عبد الله بن سنان عن ابي الحسن في الغليان قال الغليان صفة في الزند فيكون عنده ان اذا الطلاء على المثلث
 حرام حتى يذهب ثلثا ويحرق عذرة به بعد يقول ان اذ ان في العصور او على حور ورواية محمد بن عاصم عن ابي اسحق في الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث
 ايام قال ابن ابي عمير ومما قيل قلت ان اذ ان في الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 الحميم عن رجل عن عذرة قال سئل عن العصور فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 ثلثا ويحرق عذرة به بعد يقول فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 وما كان حدث ذلك فليس في خبره فانما هو من عوام الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 به فهو على اذن الطبع يذهب ثلثا فهو لم ولذا طلب اليه من الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 بطبع النار حتى يذهب من ثلثا في الاخذة الطبع بالجار مقدم من العذرة في الصلابة فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 هنا ما بها الغليان الا في قوله في صفة عبد الله بن سنان في عذرة كذا في الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 عن الشيخ بقية من الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 اسفل اعلاه واعلاه اسفله في موطا في خبره فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 الاسفل على كائن عليه الصبي فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 نفسه بالجلد يصف عليه فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 والماء الامر المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث
 النجاسة الخاصلة في الغليان فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث فاذ ان منته فبعل المثلث

کتاب الطهارة

[illegible]

ابن و مضع على البناد
و ربه عليه قوس
واحد ان الكاف في
مضاهيها للشيعة

في الخامس

[illegible]

محمداً قد شاع القبر بها عتاقاً شاع القبر بألف الرجل أو النصارى والذئب أو يهود ذلك ولا يرتب حسنة هذه الموصوت على رجل أو اب
 وجميع لجانة كسلا الكلب على جملته كما عرفت به في كتاب الكلب بهذه الجمل فلو قيل إنه كلف وهو القصر أو النارة فانه لا يفتقر إلى
 إحدى الآيتين منه ولا يفتقر إلى أنهما لا يكونان محسوسين في الأصل. وهذا كلامه وقد صدق بعض الفقهاء في دفع الاعتراض عن حسنة
 النجاسة فقال لا ينجس إن كان صاحب النجاسة إنساناً ما هو على أرضه ولا إذا كان كلباً ما هو المتنجس عنده ولا ما كان في موضع الاحتباس لا ينجس
 إن سرقه الوساو ولا ينجس إذا لم يكن له على نجاسة إنسانه ولا ينجس طين السور فيها بأشربة حيون لا كشره ولا كشره ولا ينجس
 بل ظاهره من أن نجاسته في ما به إلا ما سرقه الشراب فلا ولا إذا لم يكن له على نجاسة مثل الشربة لا ولا إذا لم يكن له على نجاسة اليهود
 النصارى فليس فيها إلا الاحتباس عن سائرهم ومخالطتهم ومعاكمتهم فمما ذكره في مقابل صاحب النجاسة لم يجب وعقد فلا ولا
 التمسك في ذلك بطلاق معاقلة النجاسات المستغنية بالزينة في نجاسات الكفار والنصارى وأول ما يارى لا غنى عن نجاسته المأكل
 إلا أن المحقق المذكور قد عرفت أن الشرب غباراً عن مطلق ولذا لا يفتقر إلى نجاسته لا موصوفها إلا من جهة أن الرباب بالمشركين
 فيها إنسانهم المصهورون في ذلك الشرب وإن لم يكن يجره الحكم فحق غيرهم بواسطة تعلق الحكم على الوصف عليه القول الفصل فيمكن أن
 يشركه غباراً عن ذلك كان من الأوصاف التي لا ينفك عن غير اليهود بأشربة كان إنساناً أو كان من جنس المصهورين فلا يكون من
 جنس الأصناف بل يكون من جنس النجاسات وعلى هذا لا يفتقر بالآية الكريمة فما إذا كان التمسك باطلاق النجاسات لمقتضى إطلاق
 الكلام فيما روي الأمر الثاني قال صاحب النجاسة في ما ذكره عن ظاهر كلامه من لا ينجس إن ولد الكافر من بيته لم ينجس النجاسة الثانية
 بغير خلاف لأنهم ذكر الحكم بغيره من غير متضمن بيان دليله كما هو الشأن في المسائل التي لا يخلو الاستدلال فيها ومن نكر أن ذلك
 العلم ضرورة في الشك فيه لكنه في النهاية أشار إلى وقوع خلاف فيروا لاحتتمال فقال والأقرب لا أولاد الكفار البنية لم ينجس إذا
 لحقت خبرها بغيره في نجاسته الكافر بمقتضى التوقف في الحكم بالنجاسة هنا على الإطلاق بما لا يمكن أن يثبت انعقاد البيع عليه بغيرها
 استدلاله ما يجوز أن يفرق من جنسها من ينجس فيثبت الحكم بالنجاسة هنا على الإطلاق بما لا يمكن أن يثبت انعقاد البيع عليه بغيرها
 المولد من الجنين النجس موصوفاً اسم الجنين النجس عليه لا يجره التولد وهذا صريح العلماء في أن ما ذكره في الشبهة من
 أن ولد الكلب ليس نجساً باعتبار تولده من النجس بل باعتبار صدق الكلب عليه وقد عرفت استحالة كونه جليزاً كثيراً للحكم بغيره
 المولد من الكلب الخبز إذا كان من مائة أثنى وثلاثة أسفكال صلبه في حيث قال صريح العلماء في وجوب من لا ينجس نجاسة
 ولد الكافر نجاسة أصلية وهو مشكل إذ الدليل أن ثم قال ما يدل على نجاسته الكافر والمنكر واليهودى المشرك والولد قبل بلوغه لا
 ينجس عليه شيء من أصلية ونجسها المحقق اليك بماهية حيث قال فيما ذكره عن شرح المعاني أن الطفل الذي ولد من الكافر ولم
 يبلغ أو بلغ جنوناً نجس عند الأصحاب لكن العلماء في ذلك في النهاية أن الأقرب لا أولاد الكفار البنية لم ينجس في هذا الذي ذكره من
 نسبة الاستفكاك لا ينجس على أن يكون مراداً بالحكم صدق الحكم منه ويحتمل أن يكون مراداً بالاعتراض على العامة أنه إذا لم ينجس
 صفة فيشكل ما حكم به ويرى قول الأقرب لا أولاد الكفار البنية لم ينجس إذ لا دليل على الحكم سواء يكونوا أحراراً أو عبيداً لم ينجس في ذلك
 لكن في الحاقه أن يذكر الاستدلال لأن القول بالنجاسة من تبعته لا يوجب الكفر بأروا والصندوق في ذلك الصحيح عن علي بن جعفر بن أبي
 وطريقه البرية المقتضى صحيح عن عبد الله بن سنان قال سئلت الصادق عليه السلام عن رجل ولد له كافر من يهودى أو نصراني أو كافر قال كذا
 والله أعلم بما كانوا عاملين بخلون بما دخل إليهم من روى خبر عن وعين عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال لا ولد للمشركين
 ما يابنهم في النار ولا ولد للنسابة مع أبيهم في الجنة ولا ولد للزانية مع أبيها في النار ولا ولد للزانية مع أبيها في النار ولا ولد للمشركين
 قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالفساد ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالفساد ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالفساد
 كانت عليه ولو سلموا وكان من أهل الجنة ومن أتبع كان في النار وقد صدق الله في الطائفتين بما لا يمتنع أنه واستدل صاحب الجواهر
 للقول بالفساد لا ينجس إلا ما كان من أهل الجنة ومن أتبع كان في النار وقد صدق الله في الطائفتين بما لا يمتنع أنه واستدل صاحب الجواهر
 على نحوه من أحكام التبريد في ولد المسلم كالمسلم واللاتقان وهو ما وسلك بعض المحققين في شرح الاستدلال في ذلك
 له مسلماً أن هؤلاء قد عرفت في الولدين الكلب والخنزير أن الأوصاف نجاسة المولدين نجس ما لا يمتنع بناء على طرد الموضوع عن
 تأنيده نجاسة ما لا يخلو من قول الكافر به وهو قوله لا أصل في نفي النجاسة عند أهل الشرع حيث أنهم يفتقدون نجاسة الجنين ذواتاً

في البناءات

918

[illegible]

كتاب الطهارة

بالنبي الخالص من غير ذلك الخصال بالفتنة التي لا تليق بالكتب في غير ما خالفه بل انما ان يقول ان رواه سليمان بن يحيى الطائفة
 بان الكفر من زعم ان لم يولد الله في نفسه اذ لم يولد له من امره وولد له امره الا هو الله سبحانه وانما امر
 الشيطان المخلوق من الله سبحانه وولده الله طاهر من الخلق الا ان الله لا يخلق الا من الله سبحانه وولده الله طاهر من الخلق
 الجليل من غير ذلك الخصال بانها ما وكفر غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال
 ومن الضرورة ان لا يعتقد في مكانها ما تقول من قول من حصل من هذه الدعوى انما ان لا يخلق الا من الله سبحانه وولده الله طاهر
 وان كان يتم الفاضل من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال من غير ذلك الخصال
 اسلم بها ان الضرورة ان العلية في طلب العمل بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 كان من البعيد ان يكون مكلفا بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 المذكور وتبين ان لا يجوز ان يكون له في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 ان لا يثبت في دينه الله في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 للشرع وطاعة كالجحيم مثالا ان الله في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 المفسر وكفر بانكار الضرورة ان العلية في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 اصل الله وولده من ان يقال لهم والصلوات على من لا اله الا الله في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 انهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 انهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 كاستقلالهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 نفيهم اصل العلية في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 والبراهين في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 انهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 ان زعموا ان الرب سبحانه في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 الضلالتة في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 بخصوص اصل العلية في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 في كلامنا في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 روي في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 ما يبين ان الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 عن النبي في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 وما افاده الحق المذكور في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 ان قد دفع الجبر في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 ومن الحكم التي فيها بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 التواصب في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 من ان التواصب في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 بالتواصب في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 في جميع الفاضل في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 انهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد
 اولوا الهم في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد بما هو في الدين بالاعتقاد

في النجاسات

المعنوية عن معنى جرمية القول الثالثة امور اولها ان الظاهر ان قول بوعبد محمد وحيثما ايرس في حياها ان الله لا يملك
 الثانية الطاع الذي انتموا الشريعة على وجهه فيعلم وقوله عليه السلام كتاب الجنان من من خلفه ولعلنا لنعمل في حياها
 برهان جميع الفقهاء ووافاقه لا يسل ولا يصير عليه ولينا اجماع الفقهاء على انهم انما من كلامهم في هذا المعنى في الطاعة
 بل نزل من تحكيم اجماع على الطاعة الثالثة لا يخفى على من تتبع الشرع والواقع من كثرة ما قالوا ان الله لا يملك ولا يملك ولا يملك
 يجب تدويره من الفقه والاعتناء واطعامهم بالمعصية خلافه بقرينة ثالثة في زماننا ونتم في سائر الطبقات من الدنيا
 المعصية استمرارية الشريعة على هذه الفقه فكيف عن مضامين ذلك الرابع انهم ذكر في كتبهم جعلوا لغير المؤمنين من اوقافهم المصداق
 في زمانه حلف فقال ان من الزمان ما يوضع عند المصخرة حتى تصار شاة او اسد شهيد في حقين وهذا الجمل الفقيه وحي
 مقتضاه في حياها والمعاد هما الاصل والنجاع بل يقول ان يحصل الامانة في هذا العالم مصداقاً لمعناه والوجه الاخر
 مضاعفاً لما اجتمع على القول الاول في شالورده العالم على الجحيم في شالورده العالم المستوفى في زمانه من ان يدين القول
 كغيره وان لم يظهر وهذا ما عالج اصل الامانة في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 بمظالم للعباد انتهى هذا كله هو الكلام في السابعة في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 الكفر الخ الظاهر في الحيات عليه وان لم يظهر من الكفر كما هو ظاهر المفضل عنهم ومن حيث بيان العاقبة الى قوله تعالى في الحيا
 بل ظاهرهم انهم كبر في نجاسته وان اظهر الامانة في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 ان يكون محل البشاعة الكلام ما ذكرناه من قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 الكافر ولكن قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس الكافر ولكن قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 جواز ايمانهم وانما كان في عطف الامانة لا خلاف في كيفية قولهم في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 الطاعة في الوجه المفضل من الامانة والتدين لم يقطع صديق في ذلك المثل على من يملك الحشر في كبره من حياها في قوله
 والتمس على المدي والى عبد الله في تدبير الحشر في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 لا يخفى ان الكفر في حياها ان ذلك يجعل الاول منها قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 فشأت عليها وكان الوجه استظهاره من قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 في قوله بالاسلام والتمس على المدي والى عبد الله في تدبير الحشر في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 علاقة لطب لولادة ولعل وكبر الطاهر عنده وان الولاد من الزنا لا يقع عنه من سائر الحيات والزنا في الحيات الطاهرة
 فلا ينفك عنه لانها الذي ويضد وهو ولد من النواصب المحكوم بكفرهم اجماعاً فلا يكون من جماعتهم في الحيات الطاهرة
 الجوارح من الاستقلال بقوله لا ينفك باطل الاول والثاني من النواصب محض على والظاهر ان لا يمكن ان يكون مؤلفاً من كل
 مبغض ولو من الزنا لا ينفك على ان كل ولد من النواصب محض على والظاهر ان لا يمكن ان يكون مؤلفاً من كل
 اشار الى ان الامتناع من ان من حياها عن علاقة لطب لولادة ويضد علاقة على الزنا في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 الولادة ولا يجعل النواصب على الحشر لانها ما ذكرنا من امتهانها به ولا خلاف لحوال الناس من اهل الذميين فانها يكون من المعصية
 بالاولم بالآخر ولا يترتب منهنها وان كان النواصب من الناس من غير حياها ومضاداً وكذا ترى ان قد يدعى ان من اولاد النواصب حياها
 مؤمنون او شبهة في حقين فلا يمكن ان يكون المدي بذلك الاحزاب من غير حياها جميع ما ذكره وليس ان كل مبغض ولو من
 الزنا لا ينفك عن علاقة لطب لولادة ولا حياها في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 من حديث يحيى بن خزيمة في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 الا لغيره لو شرب شيطان حياها في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 ولا يكون الولد لغيره بان قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس
 رجاء الحشر في ان الامتناع من ان من حياها عن علاقة لطب لولادة ويضد علاقة على الزنا في قوله تعالى في الحشر والعقاب يكون عقابهم بما اوجروا وليس

في النجاسات

١٣٣

أبو بكر وأبو عبد الله في كتابهما من طائفة النظر وفي الناس من قال لا يقبل الإسلام إلا بعد أن لا يترك طائفة من ماله ولا على
 فطره لا الإسلام بهذا لا يقبل الإسلام وعطارد في حجة طه والآخر كان كافرا فاسلم ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 وقال المسترشد في حجة الكتاب لرومان لا يؤمن من لدن على الإسلام وهذا لا يقبل فغيره أنه صلى الله عليه وآله من الحق في الخبر لا يقبل
 وصفه الحق لا يركب في هذه القول في الخبر قال في كتاب الحديث في الخبر لا يقبل فغيره أنه صلى الله عليه وآله من الحق في الخبر لا يقبل
 مولد في الدنيا أن قد سجدان ولد على الإسلام أي ولد ولد أبو بكر مسلم وولده من بعده أسعد خلفته حال الإسلام أسد أبو بكر والولد مولد
 أم يكن يكن على الإسلام على كبر في الخبر الثالث أنه من بعد خلفته في حال الإسلام أسد أبو بكر أم يكن هذا الخبر في دفع التعريض به في كلام
 جامع منهم في الخبر الثالث في حده من المثلث الثالث فغيره من كتاب الأئمة من كتب في اللثام عند قول المصنف أم المثلث فان
 كان عن فطره فثبت في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 انصف حال الإسلام أبو بكر أو أسد أسد أبو بكر وهو طفل ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 المثلث في فطره فثبت في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 قبل أن يتحقق من الإسلام أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 الحسن أم المثلث في حال الإسلام ثم كثر في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 كالقول في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 النصارى في نادى فكتب في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 فاستبين في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 غير المثلث في حال الإسلام ثم كثر في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 ذلك عن خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 يقبل ولا يشبهه والخبر في ذلك أن يكون في الخبر في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 سبب وجوده اليه من الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 مسلم بين مسلمين وولد من مسلمين وهو كذا في الخبر في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 القول بالقبول في الخبر في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 المعية الفطرية كمنه في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 قطع النظر عن أخيه الصريح فيها يجوز أن لا يجهل أن يكون المولى بها مولا لصريح فيها يجوز أن لا يجهل أن يكون المولى بها مولا لصريح فيها يجوز أن لا يجهل أن يكون المولى بها مولا
 بين مسلمين في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 الإسلام قبل في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 المولى بالمسلم فيها هو أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 منها ما استدل على المبدأ كونه قد ولد وأبوا مسلمين وليس في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 قلنا في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 المربوب في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 انعقاد هو صحيح ولذا لا انعقاد في خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 منها ما كثر في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 من صلبه لا الراس ولا العنق بل الراس مع قوله في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان
 الأخير على من يخطى في الخبر أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام كاملا ثم بلغ وصفه الإسلام كاملا ثم إن الدنيا ما في كتابنا من صحيح ولا فطره لا يقبل
 عن خبره من في خبره من المثلثين قال في حده من المثلثين المذكور أم المثلث فان كان عن فطره الإسلام بان

استدل

في النجاشة

۲۴۸

[illegible]

في الجنات

[illegible]

في الخجستان

٢٨٧

اجتماع الركوب شبه اللين حتى تنقص على ابل عجب الطلعة واما القول الثاني فهو انه يولد من ابل النور كانه كوكب
 الغيرة انفرده بها من هوان النور وفي الكفاية انه لا يفرق في لونه عن النور واما القول الثالث فهو ان
 اصله الطلعة في ابل النور في جود الاجتناب في يوم المسلة ثابتهما المستحقا لها في العرش فنفذ لا مكان مبل
 خروجه للصحة العرش طاهر اذ يصفه من سلك به صالحي الجواهر واما ثابتهما مستحق من ابل النور فليس
 بجبر فلا ينجس عن قبحا كغيره من الجواهر فان الطلعة وكبر ابل النور في جود توت سبب العلم بانزله من سبب ذلك القبح
 او الاستفلاء من هوان اجساد النور في الاعناق كما جامع المفاصل على طهارته من النور فيكون عرق طاهر لا قسما ما دلت
 على طهارته من ذوق الكمال في عرق طهارته عرق ملائمة غلبا للين اياها واورطها ولا ينجس ما يزل الدليل انما على طهارتها
 من الجلال من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض لا ملائمة من طهارته من طهارته ما يفرغها الا ان يقال ان حكم الشئ
 سببها لا شرع يكون لغوا في عرقه ان لا يفرق بين النور والظل فيكون كماله من ابل النور في جود هذا الجلال من ثابتهما
 ومن ثابتهما كبر ابل النور على افعالهم في جود لا يتسليم افعال الشائع حكمه في من الحكم والمصالح الكافة الواقعة في حكمه
 من الجلال لا يملك ان لا يطلع طهارته من غلبا للين وود الخطاب بالنور من ثابتهما من الجلال فيكون خلقا على طهر
 ادل ذلك باللائحة التي اقيمت لفرقة على طهارته ما لا يفرق عنه غلبا للين والفرق بينه وبين الحكم بالطلوع انما لا يفرق على طهر
 جواهره الخطا ابله فيهما افضاء ما دل على طهارته في الجلال طهارته عرق ملائمة في الجود في ابل النور في جود ابله في
 هاتين من احسن من رتبة الوسايل في حكمه انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره
 سابقا لطلوعه في ابله في جود ولا يفرق في رتبة الوسايل في حكمه انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره
 جميع الاقوال في الفصولات في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 فتسكن في الاقوال في الفصولات في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 الا من جبر في جود في الطلوع في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 البهم الغفلة وود في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 حركه في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 بهن في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 قد عرف وعوى خطوه الطلعة في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 والذين في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 مستلزم للعرب في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 من ثابتهما على كبره في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 وقد عرفت في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 من جلاله في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 فقال في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 واحتمل في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 الملهل من جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 ان هو تكلف في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 وحكمه في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 عن الجود في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود
 الفروع على الفصولات في جود انما من استدل على كبره في سبب الجلال في جود هاتين من استدل على كبره في سبب الجلال في جود

فی الجناح

[illegible]

فاحكامها الخاضعة

[illegible]

کتاب الظہار

[illegible]

فاحكام النجاسات

٩

كون في الرجل تنجز وضوءه الصلوة قال يجره يده بالحائط او الارض لا يقطع الصلوة فان طالت النجاسة ما لم لو كانت الصلوة
 في النجاسة ولو انما كان في الموضع هذا المذموم انما يثبت بالنجاسة المصلحة خاصة كما لا بد انك تذكره وبالله اعلم
 الحام لان يثبت الخرج عنها القوي يطلع منه التمسك باليد لا يجوز ان يخرج في وضوءه على النجاسة لا سيما في تركه حتى يتجاوز ذلك
 مؤثقة مع ما لها من انما يستمر جعل هذا الجواز قوي ودليل في المقام كما لا يخفى ان له انما لا يجوز ان يؤخر دليل
 في عمل الخلاف فان كان من انما هو الاصل لا سيما بعد الاعتراف بانها من النجاسة السكينة لا تتحقق الا بخلع وكذا اقل من حصوله
 يخرج من انما فهم وهو كما في فريضة وجوب النجاسة الشبهة المحترقة فلا يبرهنه في النجاسة قد انضاف الى ان لا يتحقق
 اطلاق الموثوق في النجاسة مما يمكن من ان لا يثبت هذا الخطب المسوق في انما يخرج من النجاسة كالخطا نوات الوارد في مقام
 الترخيص والندم انما يكون نظرا لما هو قابل له وان شئت فقل فيفضل هل يتجدد منها الرخصة فان غفل ان اطلاق الموثوق
 يشمل لو كان للحائط ان يكون عليه انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 يتلوها وكان في الصلاة لا يجره يدها انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 واجاب في المسئلة عن التمسك بالموتقة المذكورة بان النجاسة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 على جواز التلويح وهو مخالف للاطلاع انتهى فاما ذكره في التمسك بالموتقة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 كبر الامر بمسح الحائط والموتقة قطع الصلوة ومما لا يخفى ان هذا الخطب انما يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 لو كان خارجا عنها فانما استوفى الجواز حيث قال لم ينفذ القول باطلاق حوزة النجاسة او انما فعل القول بالخطا
 بالمسئلة بعد ما مضى في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 الكثيرة فيها وبالله اعلم لو كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 كان بل لم ينفذ بالمسئلة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 نفق في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 الحكم المذكور في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 في غير المسئلة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 مع المسئلة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 خارجة بين محمولين وليس كذلك بل في المسئلة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 في حكمه ما هو متعارف عند من لا يشترط عليها وقت عليها في النجاسة في مقام طهارة الموضع وموافقة كونه مستحسنا بل
 الكثرة المتعارفة الثالثة فان في النجاسة بناء على الاول في القول بخرجه من النجاسة مستطافا من بين الملائكة وبالله اعلم ولا
 بين ارض المسئلة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 اوصى مع ما جاء في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 ظاهر الحق اوصى به كونه من غير كونه في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 اظهره وانما حكم الفصل في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 عند الوجوب لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 وجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 فاما ما اشارت الى ذلك الاشارة الى المذموم على وجوبه في النجاسة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 وعلم ان النجاسة من بين النجاسة في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 للمقالة في المقام الثاني في انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة
 فان تمسكنا فقد علمنا انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة

هذا ما مضى في النجاسة
 من غير انما كان في الصلاة لا يجره يدها او كان في الصلاة لا يجره يدها وكان الحائط لم يحصل في النجاسة

في باب النجاسة
 في النجاسة

فاسكاما البجامة

[illegible]

وعند المحترمة وأكثر المتأخرين منهم يقولون بانزاع كل ولا إعادة هل فيها حكم غير الجنان لا يقال وجوب الوضوء
على الفور بل وجوبه بالصلوة مع سعة الوقت لأن الوجوب من اجتهاد خوف فساد الوضوء في وقتها لا كالأداء للوجوب
التكليف بالاطلاع والابتناء الواجب للغرض من كونه واجبا هو إكراهنا على ما نحتاجه من وجوب تقديم بعض الواجبات
على بعض كونه غير شرطية في الحقيقة كما في مناسك يوم النحر فإن الركب فيها واجبا على كل حال ولو كان العجز والاعتناء في ان
يقوموا بالشايع وجبت عليه كل ذلك لا أنكر من معصية أصلها وبقاء وجوبه لا أثر لأن قدمت الحقيقة لثبوتها وعلت الأمر
ولأن طهارة الموضع أمثلة وأثبتت في الحقيقة في القديم فلو لم تكلف ما لا يلحق على هذا القدر من وجوبه ومثله القول في طهارة
بئر الصلوة في الوقت الموضع ووفاء الدين ونحو ذلك لا يثبت في وجوبه وإن خصه فاعادة تركه على مخالفة أمر مقدم عليه
بحسب ما كان كان مما هو ممكن بل واقع لذات الأمر بالكفارة على مخالفة أمرها في ضمان وثبته لضمان على مخالفة
النفس في ملك الغير بل هو واقع في مطلق السبب كالتكفير في فعل الخطأ ولما لا إلا أن طهارة الأرض بالموضع مخالفة الأمر
بالصحة بما لا يمتنع لأن كان الأمر وسطا بأداءه في الحقيقة في بيان الأمر برفع ما زاد على مخالفة ضرورة أن ارتفاعه
مختص في ثلثة أحكام الأول طهارة الأرض ما هو عليه ثابتهما الصلوة والمخالفة فيجب لا يتغير وقت بغيره إلا بان المكان
يكون في المكان ينزل للصلاة وإن جهر الفار غير قادر على الكفاية بالماوراء على وجهه يموت وغيره وليس لذات الحقيقة
شأن منها ويجب أن ارتفاع الظاهر بأداءه مخالفة وهو مستلزم لارتفاع جميع الخطأ ثابتا في الزمان في مخالطة طهارة بئر الصلوة
على مخالفة ما رآه المفسرون في غير موضع يمكن أن أم الأمر بالمصحة في أم الأمر بالصلاة والموضع وغير ذلك من الأمور
بالمصحة في زمان واحدان لا يمتنع في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
والصحة فلا يثبت مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
هو مخالفة الأمر بالمصحة في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
لا يتحقق إلا بالشرع في الصلوة على هذا الحكم بالأن لا يثبت في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
وإن ثبتت قلت هو مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
يتحقق مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
الشرع الذي هو كون الأمر بالموضع في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
لأن الأمر من غير شرطية في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
هو مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
ينبغي عنه فلو لم يمتنع في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
ملاحظة الحقيقة في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
يتحقق شرطية في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
الحق من خواص هذا الحكم الذي حصلت لأداءه في شرطية الأمر أن يكون في الزمان الذي عليه من الملاصقة والأمر بالمصحة هو
بما لا أثر له في الصلوة وهو أن الكلمة في الجاهل لا تجعل له العمل الذي هو مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
تركها ومع باقي الأمر بانها لا يمتنع في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
أثر له في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
فالتميز على ذلك في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
وجوب تركه في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
فطلب ترك الصلوة بما هو لا يصلح الوصول إليه فلا يثبت بذلك عقاب على تركه في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
البرص حاصله في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب
التي هي من مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب في مخالفة الواجب

فان احكام الفجاسة

في جميع الوقت ومنها من لم ينزل طاعة الصوفى بحصول الشقة فانه الزاين قد يتأبطا المعوق عن سلكه والشقة بالارادى
 كذا في الشرايع عظامها المأخرة في النهاية التي لكن الماتل التصار في غير ان مراده بغيره ملكا بها هو كونها على
 هو عن روى الله وليس منافيد ان كان جلد دم القرح والجرح بانها كل من عليا فاما الموصولة فانها ليست
 يكون ما يثق القرح عن عين الله الذي لا يثني فان يغسلها عن الاخرى يكون الموصولة من كل الموصولة حسنة الانسان
على الحكمة دليل السلة وهو فلهذا ومع جرحه في الشايع به القرح والجرح الذي لا يثني على الحكمة في القرح الذي جعله
 سحابة الجرح فقال السلة دم القرح اللائحة والجرح الدائم فانه لا يجهل القرح وان كان جرحه في جرحه فان انقطع
 اعبره من رقة الدم في ذل الجرح في انزاعه والوجه ذلك انه لو جرح في الترحا لما اغتسل المكلف غسلا بل كان القرح
 اسما له فيصير عنه مضاعف الجرح فلا يؤخذ به وادوات وذكرها في جرحه من مسروا به لا يجهل في ثبانه وقال القرح وهو
 الدهر وان لا يجهل في ثبانه وان كان في الجرح في السلة التي في ان النهاية بقدره وان كان في جرحه في ثبانه
 المسئلة ولا يثني القرح في ثبانه في النقص لجبايته في ثبانه في النقص وان كان في جرحه في ثبانه في النقص
 مع جبايته في ثبانه في ذلك المقتضى لكونه جرح دم القرح في ثبانه في النقص وان كان في جرحه في ثبانه في النقص
 انقطع التلوان اعتبر بالدم في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 الحكمة دليلها في الشقة في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 فبها اعتبار على حد الاخر من ولم يسلل الدم وانما الجرح بان على جرحه في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 الى الصفة في القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 وقال في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 من الزاين عن القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 اطلاق المقتضى في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 بقدره في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 الجرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 والاعباد في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 حكم من القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 السجود في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 ام لا وسوا كان في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 الجرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 ينقطع القرح في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 بالمسئلة في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 اكبره في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 في شرح قول السلة في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 هذه المسئلة في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 عبرة في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص
 ليق في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص في ثبانه في النقص

فاحكاما للنخاسة

[illegible]

تخصيص الحكم بالجملة المذكورة في بيان المذكور قد في القول القطعي المأثور ما يلي على غير واحد مما لا يتم الصلوة فيه
وهو خمسة أشياء الظل والظلمة والجور والغمط المثل لكل ذلك إذا كانت من جملة خارجات الصلوة فهو ما عدا ذلك
إذا كان من جملة داخلات الصلوة فلا يجوز الصلوة فيه إلا بعد إزالة تلك الأشياء فالظلمة وهذا يدل على أن هذه الظلمة هي من جملة
القول عن إباحة الصلوة في الظلمة لا سيما في الظلمة من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة
والجور بالظلمة والظلمة وكل ذلك إذا كان من جملة خارجات الصلوة وفيه ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
يجوز الصلوة فيه لا سيما إذا كان من جملة داخلات الصلوة لا سيما إذا كان من جملة داخلات الصلوة لا سيما إذا كان من جملة داخلات الصلوة
بأن الزيادة عن هذه الأشياء إلا أن يثبت الخروج عند وفاء ما يتعاد من الضرر والعيوب أشد من هذه الأشياء التي هي من جملة داخلات الصلوة
المنع من جملة الحاجات في الصلوة إذا لم يسجل في حق من ذلك فلا دليل عليه كما اعترف به المصنف في الغيبة التي لا تبلغ الاستسقاء
ولا يباح فيها ما كان من غير ذلك كما لا يخفى من ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
ويجوز طلب بدليل يخصه بالملائم في الجملة لا سيما في ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
فلا يباح أن يكون عليه شيء من جملة الظل والظلمة والجور من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
أو من جملة داخلات الصلوة من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
ما اشترط ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
فلا يباح بذلك إلا أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
بأن الصلوة في الشيء الذي لا يجوز الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
وإن كانت ما بين ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
بأن العمل بغيرها من جملة القول الثاني ما إذا كان من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
ذكره بقوله ولا يجوز الصلوة في الشيء الذي لا يجوز الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
يكون ما لا يجوز الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
جاء لا يتم الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
من الضرر كإجماع أنما هو أشد من جملة القول الثاني ما إذا كان من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
جملة القول الثاني أن المباح من الصلوة في الشيء الذي لا يجوز الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
كل ما لا يتم الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
لشرائط الصلوة عليه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
بعضها بعض من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
أصل الزيادة هو عدم جواز الصلاة في الشيء الذي لا يجوز الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
أما وجوب إزالة ما من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
بأن الصلوة من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
الاستسقاء إنما هو بالنظر إلى ما لا يتم الصلوة فيه من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
الذي يفرق في غير ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
الأصل أن كل ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
أصلها من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
في شيء من ذلك من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
أضاف أن يكون من غير أن يكون من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة
التي لم تكن من جملة داخلات الصلوة وهو ما عدا ذلك من الملائم أن كان من جملة داخلات الصلوة

كتب الظهاري

[illegible]

کتاب المہانتی

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

فاحكام النجاسات

15

فحقان ملافا وهو من طنة الجبال وبالرطوبة ليست عوجبالاجنبافلا من ارض يكون خ لغير هذا الفصل كما بالباشرة فلهذه
 فحصل جميع بحر فاه 2 هذا المقام انان كلنا سلطان الفضا ولكن اسكانه في حصة ظهر الارض الماء الغليل وان
 قلنا ايضا انها من طنة العواصل الشرعية مولان بان الارض كانت حلبة حب عليها الماء الغليل فجزى وانفصل عن
 المكان الغلي والجز طهر الفصل من غير الفصل اليدان كانت دخوة فلا يجلو اما ان يكون الارض حلبة حب عليها الماء
 نزلا من جهة الماء باطنها وان يكون بحرية لا ينزل بل تصد الفوة فلهذا في 2 ان الشرب الناصر الناعم الذي له حب
 عليه الماء حب اسكانه في 2 اول حكم سلطانة الجبل والعليا دون السطوة في الثانية فبماست الجبل راجعها ان يرتفع على ما
 ما ذكرنا من الصابط الجبل عن ظهر الثوب المصروع بالمقيس في تفصيل الحال ان ذوال صاحب العام ان يما كسك عن الثوب
 المصروع بالماء بالمقيس توقف ظهره قبل النجاف على اسهلا للماء واللبه من المايق من التبع وكذا القول في لغير الجبل المقيس
 اما بعد الضيف يمكن سلطانة الثوب مع بقاء اجزاء الصنع من ذلك اذا علم نفوذ الماء في جميع ذلك الجزاء واما سلطانة
 اللبقة موضع نظر من حيث ان الاجتماع الحاصل في اجزاءها وجوب له نفوذ الماء الى اجزاءه واللبقة لا يعمل الا على اجزاء
 الخارجة والحال الشد غالبا بان تذكر من الماء على الجبل فيقضي بقية صخره جزا الاطلاق وحصوله سلطانة وموقوف
 على نفوذ الماء باقيا على الاطلاق ولو فرض تغيره جزا انما يوجب علم النفوذ قبل التبر الخرج عن الاطلاق ظهر كالثوب لو انفق
 في الثوب اجمع لجزائه على وجهه توقف النفوذ الى باطنه على كماله واللبه ان الصنع فهو حصة اللبقة الحفنة انما في حذائه
 في الذخيرة ووجهه ترفع على الصاط المذكور وهو لا غير فانه على صخره الماء النقص والاطلاق الى الاضائة وقدره في
 المذكور ان الصنع اذا كان ما بها المقيس يحصل ظهره واسهلا للماء واللبه انما يوجب العلم اذا كان ما بها المقيس يحصل
 الماء في جميع تلك الاجزاء على وجهه لا يحصل منه تفرج من الاطلاق الى الاضائة بالثوب المصروع بالمقيس قبل الطهر في كل
 الطائفة فان قلت ان عمل الثوب المصروع بمقيس حال طوبه لا يحصل الا بالكبش خروجه على سطوة طارة ذلك الجبل الصنع
 الرطوبة لا بد دون الغليل انما من الاضائة لتوقف ظهره على ذلك نعم لو جفت صارت انما من ظهره والغليل والكثير انما
 ذلك الجزاء وبقاء عين الثوب المقيس الغليل طارة بهما فلنا اول 2 ان انشاء هذا الحال يجب لسان الحال الغليل والكثير
 في الحكم وافرقتها وانما نحن بسبب كون المصروع لابل اللطيف في بعض انواعه وغير قابل من بعضها الاقوى وانما انما لا بد من
 الغليل والكثير ان ذلك الجزاء الصنع ان جيت ط الثوب فهو باق على الفاسد والا فلا ودعوى حصوله انما بالكثير دون
 الغليل مدفوعة بتوقف ظهره المصروع على انقلابه ما بها انما رتبة الفصل فلا يحصل له سلطانة مع فرض بقاءه على الاضائة ان
 لا وجه لها في 2 انما في الفرق بين ظهره المصروف للسفل المقيس وبين الناحية من حيث السبب المقتضى لجزائه انما في
 انما يظهر اول 2 لا باق على الماء واما في الثانية 2 فانما يظهر في خصوصية الفصل الذي له الحصة مع ملافا الماء ذلك الجزاء من
 غير حاجته الى انقلابها وانما يظهر في 2 من المصروفات الظاهرة الماينة كالزيت واللبق ونحوها ولو بالكبش وطلانه واضح لا نا
 نفوذ ولا يمنع من ذلك هذا الفرق ونلة في ان المصروفات لا تظهر الا في اول ذلك الجزاء الماينة من الماينة التي لها في المصروفات
 الماء واكثره فبماست اسهلا الاجزاء المصروفات في الماينة في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 وان انما الفرق المذكور قد نفع على اجزاء الماينة الظاهرة في 2 انما يظهر في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 لا بد من قولها في المصروفات واسهلا لكونها الماء المصروف غير من بين الغليل والكثير كما ذكرنا في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 طارة ولكن ذلك لا يتوقف على خروج جميع ماء الجبل المصروف الرطوبة بل على ذلك في 2 انما يظهر في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 من المصروفات قد يفصل من ماصول من تلك الرطوبة في الثانية في الجسم المصروف لابل فلا يخرجها عن ماصولها من ماصولها
 اسهلا كما به لو كان الماء فلهذا لا بد من كون 2 من الفاسد كابل ودخوه فضلا عن نقصه فانما يظهر في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 حاله بطوبه فافض عليه الماء حتى اسهلا لاجزاء البولي في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 المذكور فيها بين المصروفات في 2 من المصروفات في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء
 الضمنية جلافا في 2 من المصروفات في 2 من الماينة قطعها فلا يجلي سفل الباطن مثلا فبماست اسهلا كالماء

فاحكام النجاسات

٦٧

يكون محتمل للمحقق بالزوال وهو قاطع العلم بما سبق من قولها تأنيها للاجتماع المقبول في كلام الشيخ في قد قد تسأل عن المحقق في
 وعبره وقال السيد في شرح المسائل الناصية ولما الذي يدل على خفة موال الرضيع وهو ان الافضاء على الماء والضعف وهو
 الجوع الفريضة المحقة اسمها فالنماء المستند به هو ان يمتد وهو ما رواه الشيخ في كتاب الامامة مثل كحل الخلة وغيره ورواهما
 ابي عبد الله عليهما السلام في غير موضعين محض فان كان النية فاما في الجاهل حين ولدت لملاذلا بوضف ثم غفلت
 فدخل الان قالت فاستيقظ النية وهو يبول على صك فقال له اني تحت يفرغ من بول ايضا لان بول ابني ثم دعي
 بما مضى عليه ثم قال مجزؤه الصلح بول الغلام ويصل بول الجارية الحديث ثم انزلت قال وهي مخبره بالغفلة والذهرة
 والقول عند الحاجة والغفلة والاشياء الانسية والمقبرة وغير ذلك للناس في ما ذكره من الانجاب بالشهر وكونه في راسه
 معقول عند الحاجة والغفلة وجعل كل من نهم للانجاب باثبات الابنية والمقبرة محصلا فثبت ان ابنتها ما اتت اليه عجا
 وهو ما رواه الشيخ في نسخة الحسن عظم الشرح ما رواه ابي الحسن عظم الشرح في الاصل في عند جمل من المحققين عن الجارية قد سالت
 الصادقة عن بول الصبية قال يجب عليه الماء فان كان قد اكل ما غسله غسل الغلام والجارية شرع سواء واكثر في السوية
 المذكورة في ذيل الحديث لانها ظاهرة في الصورة الاكل في الغرض بعد الاستكراه انه بوليد ورواية السكوني عن
 جعفر عن ابي ان عليا قال ابن الجارية وبولها يصل من الثوب قبل ان تعلم لان لبنها يخرج عن ثمنها ولين الغلام لا
 يصل من الثوب لا بوليد بل ان سلم لان لبن الغلام من العسل ولا يخرج ما فيها من الوهم جنبنا فثبتت نجاسة لبن الجارية
 وقد اخرج عننا الاصحاب طهارة بول الغلام من جهة بول العسل بل دون اشياء الصلح بوليد وهو لم يمتد الا يقول به
 سوا ابن الحسين في ما شغل على التليل بما مضى في الحضانة من جيل الجارية من شأنها وقد ثبتت نجاسة لبن الغفلة
 الرضيع من بوليد كان بول الغلام الرضيع فثبت عليه الماء مستورا وان كان قد اكل ما غسله والغلام والجارية سواء لكن قد يشك
 في الاستدلال بما رواه الجلي في وجوده اثنان من مراضين لاحد منهما حصة الحسين في العلاء اذ عاكفته قال وسالت
 عن الصبية بول على الثوب قال يجب عليه الماء قليلا ثم يمسح واسما عنه في اذا وقع بعد وضوح السندان في ارضي في الحسين
 بن ابي العلام سئل ان احتج على توفيق ثانيا بجل على الاحتجاج على ان المراد بالعصر ما هو وقف عليه في شرح عين النجاسة
 من الثوب فان ذلك واجب عن من قال بجات هذا القول ويجوز على الحمل على الاحتجاج به لا وجه له كما في احوافان قيل
 انه ينبغي على الوجه الاول من عدمه حقا لسند قلنا لا وجه لذلك احتجاجه رضع كونه في ارض الا يصح مقابلته ثم يمكن ان يقال
 لعل عليه على قوله وانما خالفه للاجتماع ان لا يرد بها الوجوب فلما الوصية الا في هذه ظن فيه صاحب الجواهر بان كان منع
 وجوبه في رجب بول الرضيع على كل الاستدلال بالصبي لاجلاق النصوص او القناعات ثم قال في رجب الصبي احتجاجا الماء للحمل على
 وما روي في خلافه في غير الاصابة كالمثل من غير احتجاجه في ما ذكره ربه جلا اعتنا عليه لكن في العمل في انزلت بما يولد
 الوجه المذكور في قوله في السؤال بول على الثوب فانه يشهد بذلك وهو الظاهر في العمل على الصلح بوليد في العصر بوليد في قوله
 يجب عليه الماء قليلا فان ظاهره عند ارادة الصلح فلا بد من الا بول في جمل العصر لا يجل على ما ذكرناه من اخرج عن النجاسة
 اتمى وانت خبير بقطوعه فان مع تحقق الصلح عليه وبه يتحقق بعد العصر يتحقق الصلح لا محالة فلا يخفى لقوله فان ظاهر
 عند ارادة الصلح فانه ينافي ما رواه في ما عرفت قال سالت عن بول الصبي بعد الثوب فقال الصلح قلت فان لم اجد مكانا فذا
 اغسل الثوب ذكره اجيب عن الاشكال من جهة بول الحمل الصلح وعلم ان المراد بالصبي من اكل الطعام والوصية في جواب
 عن الاشكال بما جزمنا ما لو انها قد اكلت ما لو هو من اجزاء الاضاحية فاما ما رواه في الرواية المعتمدة في العمل للاجتماع والاحتجاج
 هذا بوجه صحيح لما دام في اطراف المسئلة يتم بالعرض لا مورا الا في ان لفظ الحرف في المذهب قد ورد بالصبي في الحديث ما ورد
 لفظ الضم فان منها ما استدل به الحديث في الناصية وهو ما رواه ابي الوثابين عن النية قال يصل من بول الجارية و
 ينضح على الثوب ما دام اكل الطعام ثم ان قال ودعت لما روي في الحديث ان النية اخذ الحسين رطله في جملته ورواه علي بن
 ثابت فثبتت له طهارة ثوبا واغتسلت في ارضه لا غسله فقال انما يصل من بول النية وينضح على بول النية في كل ما طهارة
 هو الا فضل الصلح في ذلك وجه في الصلح لا يتعاب لما اصابه البول ونقل عليه قطع الاصلح في ابيه بما عرفت ان شاء الله

منافطما وأما في غير البول والدم فكان ما يمكن إثبات كفاية الفصل به من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
وتحققه هنا غير معلوم انتهى وجهه على ثبوت الخبرين عندنا هو أن أخبار الصبغة ما عدا الشبهة وقعت بجهالة الخبرين بل ثبتت
الاثبات وهي عندنا لا يقيد بالوجود والعدم وإن كان لجهالة المذكورة وإن كانا فاعلم في الحديثين والوجود والعدم وإن كانا فاعلم في الحديثين
ثان من ثبوت هذه الوجوه أن دفع مقام توثيق الخطأ قد رتبناه من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
كان المقام مقام توثيق خبره غير خلافه وكان الخطأ الذي هم من شأنه الدلالة الخطأ الطاهر من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
الصبغة فالحاصل أن الفصل على وجهه مشروط بغيره كان اللازم كما في بطريقه أو ضرورة كونه أقوى من الصبغة على هذا يلزم وبنا
على مذهب من لا يفرق بين الورق وبين أن يكتفى عند ذلك الماء الطليل لجهالة ما عدا ما في صحيح الخطأ من شأنه تصور أن أراد على
الطليل ولما كان صوره البراءة الطليل على بعض الصبغة من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بول الصبغة على بول ولد الكافر ثم خرج من بول الصبغة من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بلين كما في خبره على غير الكوفة وعندهما أن لا يطلق كل ما ذكرنا بلين الخبرين من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
اقتضاهما للمتنين انتهى انتهى بان ينبغي أن لا يطلق المسمى من الأجزاء ما هو غير استعمال المطلق على وجهه في التصدير
لا يخرج خبره من وجوده من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
لعله لا يستعمل الخبر في العنوان المذكور كعادته استعماله في خصوص ولد الكافر فلا يلزم له ذلك ولا يلزم من توثيقه ما عدا
لوتين كما في ذلك فاعلم أن في حكاية الشك في المطلق وعدمه لا بد من البناء على الإطلاق كما حققناه في الأصول
وفيما بيناه ظهر أن الفصل بالافتضاء على المتيقن ليس في حكاية المقام الذي يجهل من قبل المطلق لأن الحاشا الأصل أو الترابية
فيه ولا خلاف بيننا وبينهم في ما ذكرناه من قبل القضاة باللهمة وأما ما ذكرناه من قبل القضاة باللهمة وأما ما ذكرناه من قبل القضاة باللهمة
هو الخليل المذكور من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
الوضع وليس بنا أن الفضاة رتبة أسرها منطابقة مع ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
جذب البول للصبي قبل أن يأكل الطعام كعادته في ذلك وفي رواية أخرى كعادته في ذلك وفي رواية أخرى كعادته في ذلك
سبب الماء عليه رتبة في الثوب غير وجهه الذي في أكل الطعام انتهى مثل ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بغيره في أكل المتيقن مثلما في الوضع خلاصه من الخبرين بل إن أكل الطعام ولهذا قال في حكاية المقام وضع في رواية حكاية على بول
الوجود الذي لم يأكل على الوضع انتهى من أن استلزم كعادته في وضع الوضع فقال البراءة في ذلك أو ليس باب فضل المتيقن
الحيوانات ما عدا ذلك بول الصبي وضعه من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
وقد جاءه من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بغيره على اللبن أو لبنا أو غيره في الرضا عنه انتهى في ذلك ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
كثيرا يجزئ به على اللبن أو لبنا أو غيره في الرضا عنه انتهى في ذلك ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بالوضع انتهى بان لا بد من توثيق خبره ولو علم خبره فليس من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
نفس على الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
المعصية موضوعا على الوضع كعادته في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
للمعصية وقيل بأن كفاية اللطم حيث حال بعد اللطم المذكورة في الخبرين بلين من غير ما ذكرناه من الاستدلال به من غير ما ذكرناه من عمل القول بالفضل
بما لا يخلو عن تهوره وادعاء كعادته في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
وفيما عدا ذلك خلاصه من خبره في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
يركاهو لا خلاف من جهة صحة خبره في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
لا ينبغي أن يخلو عن تهوره وادعاء كعادته في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها
عن الحكم الذي كان أن لا يأكل كعادته في الأخبار والأدلة في أصولها وأبعد ما كان في خبره في الأخبار والأدلة في أصولها

فإن لم يفرق في الأشياء العامة كإفادته المكيال بوجوه وأكافه في غير ذلك حيث أنها مؤخر فيها بالمشاكل لا يفتقر إلى
جعله لقول الثالث للخصم بغير قول المكيالين ويجوز قول المالك في الإتيان بالخيار وإن لم يكن ذلك أمارة دعواه الأولى
وحيث أن استقامته في قول من الحديث الذي رواه الشيخان الكنية والعلوية في الكنية والتهذيب يسند بهما عن الصادق عليه السلام لا يفتقر
شئ إلى حلال بغيره كمال شاهدان عندك أن غير ميتة ثم إن من دفعه قال ودوامه يسند بهما عن الصادق عليه السلام لا يفتقر
مولاك حلال حتى تعلم أنه لم يغيره قد مر من قبل نفسك وفي ذلك مثل الشوب يكون عليك مؤسرة المان قال والاشكال
على هذا حتى يبين لك عزك للماء وتقوم به البيعة ثم قال ولكم في المسلمين من يلبس لبس الجبان وإن كان مؤسرة الماء
ولم يفرق إلا أن الظاهر في الخبر الأول إنما يشترط فيه الجفان والجبان من جهة إن الكفاءة لا تشهد في نبوت كل من الجفان
ولم يفرق وكان في الحديث الجفان في غير ذلك جامع للعاصم في أصله كالأثر في الحج لا اعتبار بشهادتهما بان تأخر الظاهر
سواء جاز في غير الجفان عند المالكين أو لا يفتقر إلى ما كان من اعتبار سبب الملقب ونفسه في مؤسرة ولا يفتقر إلى اعتبار
مؤسرة من غير اعتبار بشهادة العدلين في غير مقام الاعتبار بالقبول لا يفتقر إلى اعتبار ما لا يفتقر إلى اعتبار مؤسرة
فما هو مقام القطع وإشعاره معناه في غير ما سائر المواضع القطع لا نقول لا يفتقر إلى الدعوى لوجه الظاهر فأنظر إن
الشارع اعتبر من حيث اعتبار الظن فهو ردون مؤسرة الأثر في أن غير العدل معتبر في الأحكام غير معتبر في مؤسرة الشهادة و
أن العدل الواضع اليقين معتبر في الحقوق إنما لا يفتقر إليها في غير ذلك كما لا يفتقر إلى الدين والاشارة وما بينهما من الاعتدال
استعملوا في قول العدلين من التقليل بثبوت الاستقامته عند المالكين كما هو ظاهر وأدعى الله في غير ما من غير العدل
فلا يشهد بالاشارة هذه الشارة وهو معتبر في ثبوت اليقين في ذلك لا يفتقر إلى الكفاءة وشهادة العدلين في الحكم بالقبول
إن الظاهر خلاف ذلك وكان لو كان الماد معاً فادعى المشرع بغيره لكانت جارية وأقام شاهدان على ذلك فأنظر
بشأنه في غير ذلك لا يفتقر إلى ثبوت الجفان والعدالة كما تقدم ذكره في عبارة المحقق في الصلاة في مؤسرة من بعض
فضلك متعلق بالمسألة التي أنكر في المسألة في ذلك بان اعتبار شهادة في نظر الشارع بحيث لا يفتقر إلى ما من غير موقوف
شهادة في الدعوى للمدعى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
فلا يفتقر إلى دليل انتهى ورده ما ذكرنا لا يفتقر إلى جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
فصل في الشارع بما يقتضيه الجليلي وهو بذلك وفيه ثبوت الجفان ترتب عليها أحكامها التي من جملتها العيب الموجب للرد
أو لا يفتقر إلى دعواه الثانية اعني مؤسرة المالك فلهذا لا يفتقر إلى ما تقدم من بعض الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
يؤيد ما دعوى في ظاهرها احتجاً بالافتقار على قول المالك في طهارة مؤسرة ويدعي وهو في غاية ما كان لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
القول الثاني أن صاحب المسألة لا يفتقر إلى ما يقتضيه الدعوى وهو السورين للمسألة لكن لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
رواه في التهذيب عن أبيه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه
كان البايع غير عارف حال عليهما أن اشترى من رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه
الدلالة على الحق هو أن الشارع في شرح الدروس أن ظاهره أن قول المالكين بغيره لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
عنهم وإن قيل قول المالكين فقول المالكين بغيره لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
تأملوا في ظاهره كماله من التمسك بما عرفت من ذلك ولا تأملوا في ظاهره كماله من التمسك بما عرفت من ذلك ولا تأملوا في ظاهره كماله من التمسك بما عرفت من ذلك
يقول في جوابه في التهذيب عن أبيه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه قال سئل أبا بصير عن رجل من أصحابه
بعد نقله وانما هو الحال إذا كان البايع مشتركاً في ثبوت الظن بما عرفت من ذلك ولا تأملوا في ظاهره كماله من التمسك بما عرفت من ذلك ولا تأملوا في ظاهره كماله من التمسك بما عرفت من ذلك
فإن لم يفرق حتى يعلم كونه من غير ما يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
في اعتبارها في قول المالكين فقول المالكين بغيره لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى
لقول في آخر الخبر إذا راد اعتبارهم فلا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى لا يفتقر إلى ثبوت جواز الأثر في الدعوى

كتاب الطهارة

والحل والحرقة ليسوا بواجبات على من لم يورثه من قبله على التوفيق من خارج الشرع وهذا التباين مقتضى مقتضى تدبر
مداهوا والمعلوم ان طهارة الطهارة وحليته عبارة عن حكم علم المكلف باليقين واليقين لا يخلو عن حكم ملائمة التباين عند
حصول اليقين والحق وانما حصول التباين عبارة عن مجرد الملائمة لعين احد التباينات في الواقع وفيها لا امر خارج لان
كان موقفا من جهة ان يورثه باليقين واليقين الملائمة ان هذا لا يخرج الواقع وظاهره بحسب المظاهر بل هو بمنزلة التباين الى
الشارع والملائمة او احد الاسماء المستعملة في طاهر باليقين الملائمة والشارع لا يحيل شيئا من الاحكام الشرعية منوطا
بالواقع وفي الواقع لا امر في ذلك فلا يقال ان هذا الملائمة انما يعبدان الظن باليقين بالحق باليقين لان لا يكون
كذلك في الواقع كيف وما من جهة الاستدلال بالشارع الحكم باليقين عليها وانما يحيل شيئا من الاحكام الشرعية بيقول قول
العدلين والحق الملائمة ذلك فحكم بيقين الاحكام ^{في كل ما كان} معلوما من الشارع ولا يفسد البعض شرعا
كما عرفت الا ذلك وان فرض عدم ملائمة التباينات في الواقع الاثر في اسرار ودست الاحكام وعليه اتفاق كلمة الاستصحاب
ان الاشياء كلها طاهرة من الطهارة ويقين حليته بغير العلم باليقين بل هو بمنزلة هذا اليقين كما عرفت بل هو عبارة
عن علم العلم باليقين وعلم العلم لا يدل على العلم بيقين ان يكون تلك الاشياء كلها او بعضها بحسب الواقع وفيه
الاثر على التباين وهو لو كان كل من التباين وهو من الأمور العقلية الاثر في الواقع بيقين علم الملائمة بذلك كما هو
في حكم الشارع بيقول قول الملائمة في طهارة ما يورثه وانما هو ملائمة ما لا اسواق للملحون وحليته بيقين فذكره ولا يلزم العلم
واليقين المعلوم بهذا الحكم ليس عبارة عما هو هو من الاطراف بالواقع وفيه لا امر في ان يظهر للمكلف وان يتبين
التباين عند المكلف ليس الا عبارة عما هو عليه في التباين من جهة انما هو في هذا الفرع مما لا يتغير به الملائمة والاشياء الصالحة
مطلوب التباين ان لو كان كذلك لزم في طهارة ما لا يذبح من باب واحد فانها الحكم متلها من الشارع فيختص
الحكم بالطهارة بيقينها بما لا يشارك المكلف في طهره ولو يورثه بيقين علم الملائمة والا كان مطلوب الطهارة او هو مما عرفت ان
المعلوم من الشرع كما عرفت خلافه فانه حكم بان الاشياء كلها طاهرة بيقين الطهارة بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين
هذا المقام وان يفسد بغير علم من علمنا بالاعلام ما لا يفسد في العالم عن المفسدة ولو قلنا بغير علم من بغير علم من ان يورث
الحكم على التباين بيقينها التباين ليس بحيث انما هو في حصول الظن بل من حيث ان الشارع جعله ما لا يجوز الحكم على
الافاضة التي هي مثله في غير ما ذكرنا من الاستدلال كما لا يخفى على ذي النور والالباب وما ذكرنا هذا من التحقيق للوحي في علم الملائمة
الظاهر في قول المؤلف المشهور وانما هو في طهارة الطهارة بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين
الرب العلم بيقينها من الملائمة ومن اللفظ وهو اليقين والقطع لكن لا بالنظر في الواقع وفيه لا امر في حيث هو اذا كان مفسدا كما عرفت
في الاحكام الشرعية بل بالنظر في الاستدلال التي جعلها الشارع منطوقا بالتباين وعلم المكلف بما يقين الطهارة والتباين انما يورث
على ذلك وجود او عدمه والظاهر انما هو في العلم بالمكلف بملائمة التباين وعلم المكلف بيقينها التباين بيقين العلم باليقين
الا ملائمة التباين وقطر وقطر ما لا يفسد بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين
الله الجبار عز وجل في قوله تعالى حيث حال بعد ان قلنا من بعض ضامير من علماء القرآن وجوبه في السور عن الناس و
فعل عنهم ان من اعظم ادم في قوله تعالى فاقطعوا ان في الدنيا غفلات وقاطعوا به بان في الناس من لا يقينها والبعض
الآخر لا يقين في بعض النسخ فانما يشارك احد الناس فقد يشارك ما يشاركون التباين او مقلوبه لان قال فقلنا لهم يا بعض
الانسان ان الذي ينظم من اخبارنا الاثر في طهارة الشارع في امر الطهارة وان الظاهر واليقين وما حكم الشارع
طهارة وحيث لا فاما ما يشارك التباين والطهارة الظاهر ليس هو الواقع وفيه لا امر بل ما حكم الشارع بيقينها التباين بيقين العلم باليقين
ليس له واقع في حكم الشارع بيقينها التباين فصار الظاهر من هذا ما لا يفسد بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين بيقين العلم باليقين
ان ما ذكره من طهارة التباين من الأمور العقلية على التوفيق اعني ما ذكره لا ندر في القول بيقينها التباين وانما كان كسب
عن حقيقة الشارع انما هو في التوفيق هنا شيئا اسوقه لا اعلام من الشارع وكذا ما ذكره من ان التباين لمسا بيقينها التباين
فانما يصح القول بان اسبابها عبارة عن ملائمة البول وعلافا فالتباين وعلافا فالتباين وعلافا فالتباين وعلافا فالتباين

فاسكام الحيات

ان قوله والمعلوم حصول الظاهر والحق عهنا عن عدم الكلف بين الدعوى والثبات قوله وفلان عهنا عن حصول ثبوت الاستدلال
 الذي يجرى من قبله الواقع من غير العلم بحصوله في الواقع فاسكام الحيات في الواقع كما هو مقتضى وضع الالفاظ للاسود والواقعية
 غايته ليعلم ان ما جعل الحيات في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 الواقع ان الاتفاق في انما الرابع ان الاستدلال على حصوله في الواقع من الاستدلال في الالفاظ على مقتضى العلم والحق في الحقيقة
 حتى يعلم الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 ولا اقل من قيام الحيات في الواقع من الاستدلال في الالفاظ على مقتضى العلم والحق في الحقيقة حتى يعلم الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع
 والحق في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 يعني بعد ذلك أه وذلك لا ينافي من الاستدلال في الالفاظ على مقتضى العلم والحق في الحقيقة حتى يعلم الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع
 فثبات كان للاستدلال في الالفاظ على مقتضى العلم والحق في الحقيقة حتى يعلم الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع
 اول ان ذلك الكلام في الالفاظ على مقتضى العلم والحق في الحقيقة حتى يعلم الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع
 الذي لم يحصل في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 والحق في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 بوجه شاهد في الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 ليعلم في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 العقل الذي هو في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 ادرك لان قوله حتى يعلم في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 حتى يعلم العلم في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 بحيث في ما كان من الثبوت في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 البقية من ايجاب الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 الفاضل الى الجمع في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 بملاقات اسبابها وان في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 عن هذا بعد ذلك ان الواقع في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 انبساط على التحقيق المذكور بدعي كون من اسباب الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 على القول باعتبار البينة في اختيار الحيات في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 انهم يكرهون ذلك في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 وفي هذا الاخرى مع العلم في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 الاختلاف وهو قول القائل في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 بنية الظاهر وان كانت مقرر للاصل وان الثابت في الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 بالثبوت هذا ما لا مرد له في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 موالح عن بعض الاستدلال في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 لانها تقرر عن حكم الاصل في بنية الظاهر في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 ولعل على القول باعتبار اخبار الاصل في الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 في الاخبار في الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 للحيث في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى
 صحتنا من انفاطح الطريق للجميع وحكم بالظاهرة استنادا للاصل في الحقيقة في الواقع من غير العلم في الواقع والحق والاثار ان توسع على مقتضى كماله في علم غالب الالفاظ ليعلم ان مقتضى

نصفه أو ثلثه بعد أن ينجس من رطل نصفه أو ثلثه أو غير ذلك من النجاسة ثم إذا لم يكن خفاله في النجاسة هذا
 منه على أن ناسا إلى ما ذكره بقوله وعسل النجاسة والنجاسة من البول مرتين وثالثتها الأكلقاء بالزيت وعلى طبق ما
 عزاه الشهيد في المحرر إلى الشيخ في طين في رطل أو ثلثه أو غير ذلك من النجاسة ثم إذا لم يكن خفاله في النجاسة هذا
 في جملته من كثرة الأكلقاء بالزيت مع حيث قال في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها
 معتبر على حاله وإن بقي العسل بعد ذلك بالزيت ثم قال في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها
 لكنها أنقضت بغيره وجوب المراتين واحتياطاً به بالزيت أو غيره ولم يذكر ما حكم به في غير ذلك من البول مرتين وثالثتها
 في الكلام احتمال أن يزيل به الاستبراء في غير النجاسة من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 فقد خرج به الشهيد في البينان وعنه الشيخ في طين في رطل أو ثلثه أو غير ذلك من النجاسة ثم إذا لم يكن خفاله في النجاسة هذا
 في النجاسة حيث قال في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 قبل باختصاص المراتين بالزيت في الأكلقاء بالزيت من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 في قول ثوب يقولان بالزيت في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 الأخبار لا يفتي بصحة قول الثوب في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 أن عبد الله عن الثوب بصحة القول بالزيت في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 حمله على ما هو في كونهما من حيث هو فالقول بالزيت في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 عن الثوب بصحة القول بالزيت في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 للمراتين وما عرفت من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 فأنما هو فأنما سئل عن الثوب بصحة القول بالزيت في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 منه ومن ذلك ثوبين ثم انصرف حجة القول الثاني في وجوبه في الأول والثاني في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 الثاني في إطلاقه لغيره في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 أن إطلاقه لغيره في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 سئل أن يوصف بالبيان الطلاق ولكنه يجب أن يدخل الطلاق في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 للشيخ في حجة القول الثاني أن قولنا لا نجاسة في البول إلا في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 لأن أحدية ما لا يزيل العينين ولا غيره إلا في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 حكمه عن بعض المسائل في زيادة ما ذكره الحسين ابن أبي العلاء في قوله في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 لكن قل صاحب الخط في الزيادة في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 أحسب أن كلامه وإن شئت ما هو من هذا القول في زيادة ما ذكره الحسين ابن أبي العلاء في قوله في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 للمراتين بما عرفت من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 محبة أعني النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 قولنا لا نجاسة في البول إلا في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 وقد روي بعد ذلك حكمه عن صاحب الخط في الزيادة في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 في ذلك أن الأول منه والثاني من حيث هو وبطلان ما ذكره في بعض النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 المشهور بالأساطير وبذلك يظهر ضعف ما ذهب إليه الشيخ في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 أنه لكن نظامه من كلامه ليس كذلك فأنه لو كان له ضعف في ذلك لكانت آثاره في النجاسة من أن الواجب هو غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 من غير غسل الزل العينين من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء
 العقل من البول مرتين وثالثتها فالقول بغيره بالزيت مع تحقيق كلام الإحصاء

کتاب الطهارة

13

[illegible]

في احكامها الخاصة

على طرفة وذلك للمحققان في الحقيقة من عقائد الكتابين ان الجبل على اثنين احداهما ان لا يرد الفعل عن الحكم
 الشرعي والكلية وهو الجبل الثاني وهو الجبل الاول بعد تبيين الاحكام لان كل حكم لا ينفك عن كونه على كونه
 العقاية والنفية وعلى جريان الجبل الاخير المستفاد من عقيدة الجبل الثاني انهم ان لم يرد غير العلم ان كل شاكا او غافا
 وهذا هو الذي يجب ان يبعثه عند تبيينه على الجبل الاخير الذي لا ينفك عن كونه على كونه من الجبل الاول ان كل ذلك يظهر
 ان الجبل الثاني لا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه
 وقت الخطا في ذلك الوقت فلا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه
 الثاني فيجب عليه الامانة وقضاؤه في ذلك الوقت ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه
 في الجبل ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه
 بموجب الفهم الحقيقي عما يقع من فصل فانه جدير ببيان الجبل الثاني في الجبل الثاني في الجبل الثاني في الجبل الثاني
 لها معنى من عند ربه ان تارة في الثانية ان يكون اسماء الجبلين وصلة بينهما في ذلك الوقت لا ينفك عن كونه على كونه
 ما عن الصلة في الثانية ان يكون على الشريعة في بعض احوال على وجوب الامانة على كل من كان في الوقت في خاصية ما
 عن العبد في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 الوقت والامانة خاصة والثالث ما عن الشريعة في الاستيفان الفصل بين الوقت في اربعة فصول في الاول هو ان
 رايها احبها الامانة على الوقت وخاصة في الجبلين من كل ذلك وهو ان في الجبلين في هذا المقام
 فينبغي ان يكون ظاهر كل الاحكام في هذا المقام الذي بين فحاشا لا ينفك عن كونه على كونه ولا ينفك عن كونه على كونه
 لوجه تسمية الاستيفان في الجبلين وجوب الامانة وقضاؤه في الوقت في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 فيجب ان يكون في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت في الوقت
 العاقلية في جملته لولا الصلوة في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 وقضاؤه ما يوجب عن ان يرد في عمل الخراف في الامر الشريعة في الاستيفان ان كل ذلك في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 في بعض احوال على الامانة على وقت في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 يظهر ان ما ذكره في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 نظرا لان اراء عندنا احبها من كل ذلك في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 صلوة فامور احبها من كل ذلك في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 غير جليل في الجبلين وهو ان كل الصلوة في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 ذلك في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 على الجبلين في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 لو كان عندنا الصلوة في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 الاغاة في الوقت في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 القول في ان كل ذلك في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 سبب هذه الرافعة في اعطى في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 وبه فاش من ان العبد في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 دعواه عن ربه في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 ما كان من الجبلين في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 كونها في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية
 كهيته في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية

في احكامها الخاصة

في احكام النجاسة

بل ان الوضوء على ان لو احدثت غير ذلك الوضوء وضوءا اخر وحصل صلوات الله وسلامه عليه فامع ان العلة مشتركة ثم ان
 حكمه بعضهم ان اجاب عن الاشكال الاول بالترام ذلك نظرا الى انه لو قيل ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 ولا كفاءة بان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء
 عليهم الى ان يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 في جملة ما نقله عن قوله الا ان يحل ان يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء
 الامامة في جوابه بان شوق السلف واستصحاب احكامهم في ذلك بين الوضوء والتحقق في اجزاء البول الى ان يكتفى بوضع اليد دون وضوءها
 جهة الوضوء فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 اليد على وجه لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 الا ان مع العلم من علمه ما يقع عليه جميع الوضوء في ذلك لا بد من ذلك في كل حال لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء
 المكلف والفرع عن الظاهر المقتضى بان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 فقال له كلف ان يقول هذا لا بد من ذلك الوضوء وجوبه النوع الخامس اعني الواقع بعد الدخول في كل حال لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء
 وان كان كما مره الا ان يحل جميعه من ان يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 في وجه هذه الاشكال ان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 هذا الوجه غير واضح فربما لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 صاحبنا في هذا المقام وفي الكلام على وجهه من وجهه ان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 على وجهه ان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 يقتضيه الوجوب في كل موضع واحكامه في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 عن مقتضى ما تقدم من ان يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 المألو في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 في انبات الوجوب في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 ولا بد من الوجوب في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 ان التسمية الاولى من وجهه كونه العذر في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 ويقاعله عدمه لان التسمية الاولى من وجهه كونه العذر في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 مشترك في العلم والتجرب وواقعته في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 بوجوب الاغادة مطلقا وقادرا على ما هو في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 وانما هو في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 الزاخر في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 عليه من الصلوة ولم يكن علمه بان ذلك يختلف احكامه في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 حاله ان لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 وعن الشيخ في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 لوجهه في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 مؤنفا بالتحالف في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان
 بعد النجاسة مع الاجتهاد في كل موضع لا يكتفى بوضع اليد دون وضوءها فلهذا بان مع تسليم صحة ما تقدم من ان الوضوء على ان الوضوء قلنا ان الوضوء على ان

معارضها بحسب المذهب والظاهر ان الروايات المذكورة على وجه الاعانة على العمل في حقبة الجمع قوية في حق الطهارة قبل الصلاة
لكنها انقضت على هذا فتكون الاخبار بخصوص الجهر في الخارج الطهارة من الحيض والنفاس بذلك يظهر قوة القول المذكور
وبعد ذلك انما هو في الاحتياط ثم قال في حقه ما يشبه وهو ان مورد الاحتياط المذكور ما هي موضوعات الجمع الا ان ظاهر عبارة
المعينة على طلاق الفحاشة وكذا كلام الشهيد وهو ان الاحتياط في ذلك يظهر للاخبار المذكورة على الاعانة وما
وخارجها وهو ظاهر الفاعل من ذلك السمع والكتاب في ان الاحتياط المذكور في حقبة الجمع من جملة الوسائل في الاحتياط
انما يعلم ما قلناه من قوة الجهر لان جهر استدل في الشيخ في شرح كلامه لا يدل على الشرعية والصدق ولا
بان الاحتياط في ركعة واحدة لا يدل على الاثر وطاؤه والدليل على عدم ما يدل على ذلك من حديثين خطين من ذلك لا ينبغي
ولهذا قال الشهيد في حقه الاحتياط في القول الرابع ان لم يكن احدنا يقول ما لا بد في كتاب المذكرة من تركه لا بد وماذا لا ينبغي
لا يصلح مقيد او معارض للاخبار الطاهرة المؤيدة بالشهر من حفظان الحديث وانما هو في حقبة الجمع من طاعة
ضعف وضعف المستدل في كفايته على الجهر في عدم الاعانة ولما الاول قال لا ينبغي ان يقال في ذلك على القول الرابع
باب دليل الخطأ وليس جبهه اذ كان الشرط خارج عن جمل الاحتياط في الجهر في حقبة الجمع المذكور في الرواية الثانية من
الروايتين اللتين ذكرهما الشهيد في حقبة واحدة وانما على الجهر في ذلك لا ينبغي الحكم بالاغادة فيها وانما كان مبنيا
على عدم وقوع العكس على الوجه المعبر عنه في بيان الاول انما في الجواهر في حقبة الجمع من طاعة الفاعل من طاعة
الجاهل حكم ان المراد هو العفو عن الاعانة من حيث الحكم بالاعتناء في ذلك دون غيره من اللوائح المتصرفة فيها فكونها
فضلة ما لا يؤثر في حكمه من غير الاول او من غير غيره في فساد الصلوة من هذه الوجهة لا ينبغي ان يقال في الجاهل
الجاهل بما للجاهل من نظر في ذلك على الجهر في حال وجوب الصلاة في حقبة واحدة من طهارة والوضوء وانما لا يكون في جواب السؤال
عن الجهر في الفحاشة التي منها ما هو من غير ما ذكرنا في فضل الجهر في حقبة واحدة من طهارة والوضوء وانما لا يكون في جواب السؤال
والقول في الجواب ثم يقال ان المراد هو طاعة الاعانة من حيث الفحاشة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
كان بعضها من القول لان ذلك لا يفسد في ركعة واحدة ولا في الصلوة لانها من ركعة واحدة من طهارة والوضوء
اختلاف الجهر في ركعة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
الفحاشة وانما جبهت من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
المسائية في ذلك الطهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
انما في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
ولكن لا ينبغي ان يثبت الفحاشة في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
لانما ان لا يكون في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
في الطهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
الطهارة مع الايمان بالصلوة وانما في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
بوصفها من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
ثم يثبت بوقوله لا يخلو ويكتفي من نظرنا في ذلك في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
وجوب الجهر وانما في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
بمعونة الايمان سبق وهو على طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
القبض الذي ذكره من ان الحكم الفاعل في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
ذلك لانما لا يخلو الصلوة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
الشيخ في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء
طهارة وانما في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء

في حقبة واحدة من طهارة والصلوة من حيث كونها في حقبة واحدة من طهارة والوضوء

في احكام النجاسة

حلة في موضعين اثنين ثم علم به قال علي بن ابي طالب الصلوة قال وسئل عن رجل صلى في موضع نجس ثم لم يجد ماء فغسل
 من صلواته ثم علم قال غسخت صلواته ولا شيء عليه اما الرابع وهو حسن بن مسلم فقد اختلف في نجاسة اللحية في طهارة
 النجاسة الصلوة من جهة الاغسلان ثم من جهة تركها الاضحية وحصله يقول في بيت بك قول لا اعادة عليك ولا امره على
 مقدار الدرهم من ذلك فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 وما كانا قلنا في السلفين شيئا ثم علم به وهذا لا يراه انما ذلك على ان كان على الوضوء في غير موضع فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية
 في ذلك ما لا خلاف له من موضعين اثنين ثم علم به وهذا لا يراه انما ذلك على ان كان على الوضوء في غير موضع فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية
 الشئ في موضعين اثنين ثم علم به وهذا لا يراه انما ذلك على ان كان على الوضوء في غير موضع فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية
 بالبركة او لو كان من ماء السائل الماء الكثير لكان لا يفسد فيه بالبركة واما السادس فقد صك ما بين يديه من متطهرات
 السر من كتاب النجاسة ضعف الحسن بن محبوب السراطين في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الا بغيره في عصره ورواه حبيب بن المبرور عن عبد الله بن سنان عن الشئ وقد وقع التصريح من طهارة الرأب ان يترجم رتبة
 الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن سنان عن الشئ وقد وقع التصريح من طهارة الرأب ان يترجم رتبة
 على اقتضاها من موضعين اثنين ثم علم به وهذا لا يراه انما ذلك على ان كان على الوضوء في غير موضع فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية
 كان يكون في طرف القدر مع غيره حتى يجمع بينهما كما فعله صاحب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الدعاء كما فعله صاحب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 يكن دخل في صلوة فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 وشبهه بصلوة في الاخر عاين عن شئ في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 استدلت في ذلك الكلام بقوله الا ان يكون من رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 النجاسة وهو خارج عن رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 ان اخذوا الوارد في ذلك الكلام فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 على الامر بالنجاسة في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الوضوء من النجاسة الصلوة بذلك الوضوء ان كان عليه رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 حفرة في الصلوة بذلك الوضوء في موضعين اثنين ثم علم به وهذا لا يراه انما ذلك على ان كان على الوضوء في غير موضع فليحسب في رتبة اوله وفي رتبة الثانية
 ويصح ذلك كما في الاصل الا بغيره في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الا بغيره من ان الكلي في صلوة قد ورد الحديث في كتابه هذا اللفظ وان لم يكن عليه غيره فامض في صلواته ولا اعادة عليك
 ما لم يزد بل هو في الاول وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 او لا الممنوع من الاصل في صلوة لم يزد بل هو في الاول وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 احبنا الصالح الحكيم في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الكناظر الكلي في صلوة لم يزد بل هو في الاول وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 فذكر في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 ضلانا لا يكون من رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 لم يزد بل هو في الاول وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 الدرهم او الاضحية في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 النجاسة من رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 على مقدار الدرهم من رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية
 وما الامر بالنجاسة في رتبة اوله وفي رتبة الثانية ما لم يزد بل هو في الاول وفي الثاني قال في طهارة اللحية

[illegible]

كتاب الطهارة

على وجوب الوضوء في الصلوة بل جامع الصلاة على طهارة مخرجة الصلوة بغيرها أصليا وأما المخرجة لغيره فلهذا لم يرد في كتابنا
عندكم مجرد ما قيل من أن الصلوة على غير طهارة باطلة بل هو باطل في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
الآن حال وكذا المخرجة لا يجب أن تكون مخرجة للصلاة بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات
يتصف بمجرده على الإطلاق وإنما ثبت الحكم في الجملة ولهذا لا يخلو أنه لا يجب أن يكون مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
في وجوب الوضوء في الصلوة إلا أن الأثر في وجوب الوضوء في الصلوة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
الاستدلال بما ثبت من أن المخرجة لا يجب أن تكون مخرجة للصلاة بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
كونه باطلا في المكان نظر لأن الطهارة لا تكون عند المصلي في وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات
استحالة المخرجة في أكثر من موضع من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
وأنفاق المخرجة في وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
والطهارة في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
لغيره في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
كل مخرجة في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
ولا يكفي في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
مواكف في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
مولد في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
الشعر في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
للغير في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
مصلح في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
تصح في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
تفصل في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
مع الصلوة في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
الوضوء في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
من قبل في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
على ما ورد في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
لغيره في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
لزم من طهارة الباس مع الطهارة بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
غيره في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
ولم يرد في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
بالوضوء في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
ولم يرد في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
وقد خالفوا في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
أنما هو في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
الاشتهار في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات
لغيره في كل وقت من الأوقات بل هي مخرجة للصلاة في كل وقت من الأوقات بل هو باطل في كل وقت من الأوقات

کتاب الطهارة

[illegible]

في حكم التماس

١٢٠

الاذن بل في غير هذه تكون الصلوة في الثوب البصر عند عدم الاضطرار بل في غير هذه اجاب لان الثوب البصر في الجوارح
 بان المفهوم من الاذن الواجب جواب الشرط وان كان هو اشق الوجوه عند اشتراط الاذن المفهوم منه سلك في ذلك لان قوله
 يصل الزاد به الاذن قد ورد في مقام قوم السائل بطلوية الصلوة في الثوب البصر يكون للقول هذا عند الاذن في الصلوة في
 الثوب البصر عند عدم الاضطرار وهذا لا يلزم التغيير ثم ذكر ما مضى ولا يرد عليه سترام ذلك مع لا يات مع القول المتوفى بها
 عقله ويقال لصلواته وجوب الصلوة في كل مكان لان الزاد هنا الاذن الذي لا ينافي الوجوه وان قلنا بطلان الامر في مقام قوم الفصل
 في الاذن بطلانها في كل مكان بخصوص المقام خصوصية وانضج كما لا يخفى على من لاحظ نظائره مما علق المحقق على ضرورة الاضطرار
 فمثل حينها فان لا يخلو عن قدر انتهى لا يستقيم ذيل الكلام الا بان يقال ان مراده هو ان قوله يصل قرار يدبر الاذن بالخبر
 الاعلى الذي هو عند المنع من الصلوة في الثوب البصر في بعض اجزاء مع الوجوه ولكن لا يرد الاذن من القضاة بان بعيدا لا يكون
 فمن الوجوه والاذن الشفوي المفهوم هو قيل الاذن الذي هو وجوبه ويجوز الحدو وروى على هذا يكون الوجوه مفهوما من الخارج
 لان من هذا الوجه بخصوصه نظير قوله لا يباح عليك ان تقصر ومن الصلوة وثابتها ان في اخبار الصلوة في الثوب البصر ما
 يرفع الجمع بالتغيير وهو قوله في صحيفة علي بن حفص وان لم يصل ما سئل فيه لم يصل عينا ما مضى ان الزاد بانقولنا هو السجدة
 فكيف يصح الجمع بين الساجدين بين التغيير بين الصلوة في الثوب البصر وبين الصلوة عينا ما قلنا لاجل جعل انتهى مما علق الكراهة
 لما في الجواهر من انه لو قيل احد ركعات الصلوة عينا ما بل قضية كراهة الصلوة عينا ما هو استعمال الاذن امر او اذ في جهاز بيد
 احدا ان لو كان معناه واما الوجه الذي تقدم التغيير من هذا المستند فهو ينسب على نكاد اذ اذ الوجوه والاذن من اجل التغيير
 الواو في الاحكام وذلك عويلى يدعيها احد من الاولين والاخرين لكونها خطابات اذا عرضت الى اهل العرب لم يفيها ومنه
 الا الوجوه واما ما ذكره من قوله في الساجدين من قوله في الساجدين من قوله في الساجدين من قوله في الساجدين من قوله في الساجدين
 وقد عرفت وجان الشبهة على ما لم يرد في الحاشية فلا يصح لاقتضاء الاخبار والحدود التغيير بتغيير مقتضى استلزامه من التكرار
 اعني ترجيح اخبار الصلوة عينا ما على اخبار الصلوة في الثوب البصر في طرقات الكثرة الثانية في حاجته بان لا يرد كتاب التكليف في الاذن
 البعيدة عن ساحة مقام الخطابات التجارية في الحاشية لكون قد عرفت ان الشيخ رحمه الله على ما اذا خان على ضمن من هذا الزاد
 يتوهم انما يوجب الاضطرار واما ما قيل في هذا الجواب في عبد الله في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب
 قبل الصلوة في غير ما اذا اضطرر اليه فغيره في الصلوة في الثوب البصر في طرقات الكثرة الثانية في حاجته بان لا يرد كتاب التكليف في الاذن
 واليه وغيرهما من الصلوة في الثوب البصر في طرقات الكثرة الثانية في حاجته بان لا يرد كتاب التكليف في الاذن
 مضى قال يصل غير اذا اضطرر اليه قلنا الاضطرار يكون في غير ذلك لكن لا يقتضي ما افاده ولا يخلو من بعد
 لان عند الفقيه من غير موالف وغيره كلام السائل في المذكور التعقيب يكون تأكيد وهو خلاف ظاهر نص الكلام بل الظاهر انما
 هو كونه تأسيسا الا انه يقدح في المذكور وروى ذلك الاخبار والكثرة مما علق صحيفة الجواب في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب
 الا ان يلتزم الثالث جود الفقيه في التعقيب عن التحول والبر او غيرهما وان طلب وروى مورد الثالث لا يخلو عن مثل هو
 فان لم يكن صريح في اغام وقيل لا يبعد هو المشبه هذه البارة فثبتت مسئلتين يتفرع الثانية على اولها الاصل انه ان لم يكن
 نزع ذلك الثوب البصر ولو شذذ بغيره وروى في ظاهر الزاد بالامكان هو التنازع دون العقل والقول في وجوب الصلوة في الثوب البصر
 وفي الاتفاق عليه كما ترى بجملة ما جواز التكليف في المقتضى وروى في الكيفية في السيرة الشرع وعكس سوط الصلوات
 وبديل تحليله لاطلاق الاخبار الدالة على الصلوة في الثوب البصر خصوص صحيفة الجواب في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب
 الصلوة داخلها في اهل زمان سادها ان يبعد هو المحرر في صحيفة في جمل من كتبها من الجندرة وحكاية في كل واحد من
 الشيخ وجميع ما علق بها في الجواهر من عكس الشيخ وابن الجندرة في ثابتهما هو الثوب البصر في كل واحد من
 من غير الشيخ وابن الجندرة في ثابتهما ما هو المشهور في هذا القول لا يرد ما رواه جلال الدين في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب
 لغيره لا يرد في الجمل الصلوة في الثوب البصر في ثابتهما ما هو المشهور في هذا القول لا يرد ما رواه جلال الدين في صحيفة الجواب في صحيفة الجواب
 في ثابتهما مع ضعف سندها باسما على ما عرفت من العلية انما تدل على الاعتقاد في الاذن الصلي في الثوب البصر في ثابتهما

فاحكم الفحاشا

ثم ان يترك الاحكام على تقدير وجوب او قلها بعد التوجه فيلحق بحيل الانفراد وانه وانما الفصول كما عن الحق الثالثه وان كان من غير
الآخرين فنقول لا اشكال في عدم توجه الاحكام على تقدير وجوب او قلها بعد التوجه بل وانما لا يبين المأمور به من غير من هذه الجمعه
واما توجه الانفراد وعنده فقد ثبتا صاحبهما على ان سلوة من مسل مع الفاسد اهلها كما انما هي بصحة باعتبارها المصلح الكلية
صحيحة وانما هي حارة على علم يتوجهان في غير ما يدينه بعد الفصول لم يحل عليه اعادتها وادائها وان كانت صحيحة فلما ظهر في بزم الصلوة
الا انها باطله في الواقع لا يصح عليها فاما ولا يجوز مقرر المصلح وان استحق في اولى الانقياس غايته ما هناك انه معدونه حالها
غير مكلف باعادتها ولا فصاحتها حتى لا يسبق الى ان مات نظر المالك جواز تكليف الماعل لكن لو علم قبل ورتو عليه فضاؤه و
حكم عن التمسك بالثقل في شرح الاصلية نسبة الجللان في الواقع الى الظاهر لا يتحقق ثم اورد حكمة توجه الانفراد على الثالث دون
الانفراد فنظر الى ان الاقيام بصلوة باطله غير ما يرد على ما يقع وان الاقيام بصلوة بصحة فالا اشكال فيه ثم اورد في جملة الاول
واستدل عليه بوجوب احدها ان الشارع انا من غير الصلوة والثوب على الظاهر في نظر المكلف بمعنى كونه غير ما يعلقه فانه الفاسد
دون الظهور في الواقع والمغرض من ذلك المكلف فلا يستل من الشارع صلاته صلوته صحيحة مطابقة لما هو في رايها الا انما
المقتضية الثالثة على المنع عن الاختصاص بالقياسه ولكن ذلك لا لا طرحة الصلوة بالقياسه في نظر المكلف الا لا يحسن من الغرض
للمنع من الاختصاص الله تركه معارضه على الباطل وانما لم يعلم بشا على كون صحة الصلوة منوطه بالظهور في الواقع غير بصحة شيء
من الصلوات الواقعة في الخارج لكن في انقياسه وعلية لا يبرهن ما لم يشأ على كون صحة الصلوة منوطه بالظهور في الواقع غير بصحة شيء
في القياسه من جملة الظاهر او فاضاوا وافتقار الثواب عليها او بغيره انما لا يفرق في انقياسه بسبب وفيه القياسه ثم اورد
على غير بيان ما ذكره من صحة على تقدير حمل الامام على كونها اهلها بالقياسه وان ذلك في اتمام احتمال ان على بالقياسه سابقا وبينها بما
الدخوله في الصلوة والمتمم من الاحتياج وجوب الاعادة في الوقت وقيل في خارجها ايضا وعليه فلا مانع من ان يوجب الاعادة
كما شئت عن الجللان والجلل في الايام انما اذا ما وصل المسلم بين التسليم والعا وهو على التسليم مع فنقول ان اعاد
الامام فانه من كونه قد انجا اهلها بالقياسه ومقتضا صحته او بين كونه قد انجا نائب القياسه بحسب جملة على التسليم الله هو
المانع من جملة ايجابان مقتضى اطلاق صحة عقدين مسلم الدلالة على المنع من الاقدام بالقياسه هو شمول الجهل النسيان وعلوه
ان التمسك في انقياسه لا يوجب حملها على حال جملة غير ما يوجبها اصل فيكون صلوته صحيحة على التقديرين هذا يحصل كلامه في مشيلا
على بعض الفاظه ويظهر عليه في اشكاله في مواضع احدها انه اعترف عند بيان المنع بان صلوته اهلها بالقياسه صحيحة عند بيان المنع
بان احدها غير هو صحة الصلوة عند الفاعل وان كانت باطله عند غيره كالما توفي عنه قال عبد بن حكيم ما ارشاد اليه من كلام السيد الثاني
الشميل على نسبة بطلان صلوته اهلها بالقياسه الى ظاهر الاصلها باعتدائه وان كان قد انجا ما ذكره فيمنع ذلك وهو نقل عن الاحتياط فانه يصح
كلامه في الاما القائلين بدين الانفراد ومع الاحتفاء والظاهر ان ما ذكره في الفصلين مني على القولين بطلان صلوته الامام عندا
المما هو العار بالقياسه فلا يبرر الاحتفاء بصلوة باطله وان كانت صحيحة في نظر الامام بحسب القياسه يتبرر مع فنقول ان كان الاقدام ان
يجعل البني كون صحة الاقيام منوطه بصحة الصلوة عند الامام او كون صحة منوطه بصحةه في الواقع ولا يصح البني صحة صلوته
الامام او اعدادها في حيزه في تمام الاحوال لم يحل الشارع صحة صلوته المأمور منوطه بصحة صلوته الامام في نظره بل الظاهر من صحة
فراة حتى ذلك الاثر قل شئ من جعل على يقوم كذا من غير ان يشرى على وضوءه قال في القوم صلواهم فانه ليس على الامام ضمانا
اذا اراد من التعليل على الظاهر ان الامام غير ما من صلوته المأمور وان لا يدينه صلوته في طووله بل هو مكلف بما تمامه ولربيت
منه حتى منها بسبب لما هو من غير ذلك القرار الذي لا يقطع العقله والقياسه ويوجب ما هو في الاقيام به لا يوجب هذا في الصلوة كما في الكفر
والفسق والولوت وغيرهما ما يحدث في الاختلاف وينكشف سببه وهذا التعليل بعيدا عن ان يتوجه انما هم صلوته لم يكن من غير عدم
تصديهم بقوله وعلى الاصلية اياه وانما هو من غير عدم ضمانه لصلوته مع ان مقتضى النجاة حكمه القطع باخراجه في مثل هذا للامام
ولو قلنا نغزو ذلك قلنا ان اطلاق السؤال للفرق بترك الاستغناء بعيدا عن القول بالتمسك الى التمسك في حكمه ابعثا وهو كذا
في المطلوب ثم انما لا يبرهن في اخذنا المورد بالوضوء مع قيام عمى التعليل ضافا الى احوال اعادة الاستمسك من الوضوء كما هو شائع في
اخبارهم وبنائها ما ذكره في دليل الثاني من ان تركه الاخبار وما عدا على الباطل وكبح الاشكال في العادة بعبارة عن ايجامه مقتضى

فاحكام النجاسات

١٥٧

بالنفس عند ابتكائها فلهذا لا يكون ثوابه على ما انطبع في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 انما انشأ الله تعالى النجاسات في الواقع فلهذا لا يكون ثوابه على ما انطبع في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 التمسح المذكور في الواقع لا يكون ثوابه على ما انطبع في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 لا تيسر جميع ما يطابق الواقع لا يجوز الاقيام به بل علم بكونه ناسيا للنجاسة وترقبه من كونه ناسيا وكونه جاهلا ولا يقا على الاقيام به ولو
 واما في قوله وابدع في ذلك الصلوة لم يعرف من جوبه القضا على ناسية النجاسة وهذا بخلافه في الواقع لا يمانع من انما هو جاهل بالنجاسة فانه
 يصح له القضا على الاقامة لما عرفت من كون الظهارة من النجاسة شرطا عليها وكون صلوة الجاهل صحيحة بحكم عدم توقيف الامر بالظن
 اليه وبما ينشأ ظهر انما يمكن المعبر اليه ان يكون في ناسية النجاسة في ثوبه الا انما هو على الشرع والصلوة وعلم انه جاهل بها ان ياتم به ولا يجوز
 قول من التمسح اذا جفت لبول وغيره من النجاسة عن الارض والبول هو المصير هو موصوفه كذا كل ما لا يمكن نقله كالنات والنا
 بنيتا عن ان الكلام وفيه المسئلة يعين تحتهما في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 الاستعمال والتجسس على طبع البهوت فليطهر بجملة او في النجاسة بالتمسح طويلا ليرجع التجسس والاستعمال والاكراه الا انهم كما
 قالوا في موضع استعماله انما هو المصير من النجاسة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 المعاصج انما هو المصير من النجاسة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 جله من احكامها فانما لفت بعبارة القول الاول فانه موصوفه من كلامه القابل للرجوع الى النجاسة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 عليها والنجاسة وكان شيئا ابوالقاسم من سعيه في بيان ذلك قال في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 البول في نجفها التمسح بحكم الظاهر في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 التمسح عن العنبرة في المعبر المحدث الكاشفة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 الاول لا يمانع من النجاسة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 اذا ابل على موضع من الارض وجفت النجاسة طهر الموضع وان جف النجاسة لم يطهر وكذلك الحرفة والبول المصير سواء من نجا او
 النجاسة ثم استدلل على ما ذكره في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 اذا ابلها نجاسة مثل البول في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 قال علي بن اديب في هذا الخبر في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 اخاره في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 ظهر هو في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 هو في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 ببول الزمان لم يزل الاجزاء الثلاثة للنجاسة المانعة منها وليس بمقتضى النجاسة في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 وان جف ببول النجاسة لم يطهر وهذا يدل على ما ذكرناه في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 ويدل على دعوى الانجاء في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 وكلام ابن اديب ايضا قد تضمنه في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 لربما لو اخذنا من كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 على الظهارة وجوز الصلوة عن الزاوية وسال الواسطة لكن في كلامه ما يقتضي الرد على دليله في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 الارض والنجاسة كالتمسح في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 كما عرفت في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 ان الارض لم يوافقها في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل
 بل في كذا ذكره في كشف خفاه من ذلك في اربعين مائة والواحد والستون من الواقع وان شئت فقل

فاحكام النجاشا

١٤٣

في نهاية الاحكام وفي العزم الطارى الارض وما اتصل بها ولو بثره والابنية وما فيها ولو نوصا ووندوا وكذا السفينة والارواح سهم الدالين والبر
 الدالين وفي العهد بالبايع بلحق بالارض مجاورها اذا اتصل بها كاطين الوضع عليها لطبقها او على السطح وكذا البحر الغيب بازاها
 حكم حكم البناء وكذا المطين وبذلكا القبر على الحوض والحايط بلحق بالابنية مشاهها وما اتصل بها بما لا ينقل عادة كالانصاب والحققت
 المستغلقة بالبناء والاحصه والرواشن الا بوابها المعلقه واعلاها والاروق المسقوفه والاواد المستغلقة في البناء التي هي على الحبل جهلها
 او بعضها تطهر بتقديف عين الشمس لان قال وفي الزهره قصر الظهير على الارض البوارى على ما بالبحر طرافت على غير ذلك الحكم فيها
 الا من طريق القصور وما رواه ابو بكر المصروع في ذكره قال كاشف الكتاب لاربعه في الملقه من قايين الحصيد البوارية في الصحاح والديوان و
 المصيرين الحصيد البوارية التي توضع الحال ان جهتها او لورجى كرهاة كذا هم ولا بد من تحقيق حكمها من الرجوع الى الاول كذا احداهما الا
 ولا الشك في تطهير الشمس يا لها اذا نضبت ولا خلاف فيه الا من الهندس كما عرفت وعليه ينطبق الاجماع انك تغسل الشجر في موضعين
 من وقت كاشف وكذا في الخلاف في التسليم ويدل عليه صحيح زكاة التي هي رابع امله القول الاول لا تصنعها المكان الذي يصلي فيه ومجهل في
 هي خاص لا دلالة هناك من جهة تصنعها السطح بعيد البول فانه يصف منه حكم الارض لا ولو بثره وعكس الفرق بين السطح وبينها بحيث لو
 عرض الخصال على اهل العلم في موضوع او بيان حكم عليها مضاعفا لاعدد الفاعل الفرق من الاصل اعطاه من هنا يسلم حكم ساحه القبا
 الواضحة في الطبقة الفوقانية وموقف اللؤذين من الملائكة ويصدق عليها الوضع الفاضل في موضعها وعومها اشرفت على الشمس في وقت
 اوبى كومن في ذلك كراهية لان ما تقدم من التحريم في غايه السقوط لانها ما لا ينقل عادة كونه من ذلك الا في موضع ما به من المغفل لغفل
 كالا وفي بعض المذاهب التي لا تستغلها اصطلحها او لا تستغلها في بيت لا يخرج من باب هذا القسم بل لا بد من ما يتصل بها من
 الاشياء في الشايبك والاعجاز والبحس المستد بها والاعجاز المستد بها في الشادون والحادية والدان المشبهة التي لا يخرج عادة بنقلها
 مشاهدا داخل في البناء والعظيم الثبت ولو في الارض في مثلها ايضا ما يميزه البناء كالببوت المسقوفة من العنقا والنجاش دون النجاش
 وضعتها للنقل كما يغفل الا في الشايبات البوارية في الارض القمار الموجودة عليها اذا الركن قد انقطعها واتاها الاطيار والديانات
 المنفصلة من الارض على كذا في مثلها كانت شمولها والاعجاز ان قطعها على ما قبل الظاهر عند الشمول في غير بيان العادة فيك نقلها
 ويغفل عود الدالين وسهمها وكذا الحال لو كان طرقا لهم موضوعين على سطوح اثنين بنيتين من مجاورتين بطلافا السفينة وسهم الدالين
 فيكون بينهما مثبتين على الارض في اصل حكم هذا القسم في الخلاف في عبادة التسليم المذكورة لما عرفت من تصنعها كل ثابت وكذا في ايد
 يكونون فيها في مثلها شكل الى الاول من وقوع الخلاف كما تقدم من عباراتهم والى الثاني منها فيضعف في تحقيق الشبهة بعد علم تحقيق
 نوع الخلاف ولكن الجواب عن القول بان شيئا من البوارى ان المستند في تصديقها لا ينقل الا ما من الهندس من الضريح فيمكنها
 جز البحر والبوارى بها واعن الفضل الراوي من التعريج باخصاص الظاهر بالثبوت في الارض والبحر والبوارى في ظاهر ما من
 الزهره من الاقتصار على تطهير الارض في البوارى قوله البحر تضاهي ما هناك ان جعل من عباراتهم ساكنة عن ذلك وان شئت ليس
 صالحا لمعارضة معاذة الناطق بنفي الخلاف كونه من على اهل الغيرة بمواضع الخلاف والوقوع قبل قد عرفت في الجواب عن سبب الخلاف
 من غير الهندس عن الثاني بانها وان كانت ضعيفة الا ان الجواب هو من جهة قيام الشبهة مضاعفا لما عرفت من نوع الخلاف وقد عرفت
 في المصنف كونه كذا كراهية بل هي كذا في ظاهره والفقول المتيقن من طهارة الارض والبحر والبوارى ما لا ينقل ولا يجوز نقله
 وان كانت مطلقا بالنسبة لما زاد على ذلك الا انه لا بد من تقييدها بما ذكره لان ما ينقل يجوز لا بد من غلبه والاول الكثرة
 التي هي في الراي من طهارة الارض والبحر والبوارى وكذا ما لا ينقل هو الاشياء من العاقلة فانها تحصل في الرواية في غير الشبهة
 الهكية التي لا باس بالوقوف بها وليست من الشبهة في الخلاف في عبادة التسليم ايضا بعد ملاحظة وجوهها وتوضيح نظر الى عدم
 اعتنائها بالخلاف او صلاها على غير ما يتحقق في قيام الشبهة ثم ان في هذا شيء وهو ان عمو الرواية في مثلها لا يقول بل قد
 كاللباس من صفاتها الشبهة فير على التطهير كالمسح في الآلات الملقحة من كذا في التسريع وكذا الآلات الملقحة من الشببات
 كالمسح في الآلات من موهنها ويجوز ان يكون في ذلك بغير الاول ان الرواية اذا كانت ضعيفة لكن كانت مطلقة واعامة وعلى الا
 الا في مثلها في بعض موارد هادون بعض الجفرت بمقتضى اهل ولكن هذا الجواب لا يصلح لان ما لا ينقل بل يصلح الحال الى مقام كذا
 عن جافرة على ان الرواية بالملق والنام بعض افراده ويصدق في مثلها لئلا يسلم لغيره بل من بينه وبينه الثاني ما في الجواب

فاحكام النجاسات

[illegible]

الأجزاء الذهبية فخص بها الخواص الثمانية بسبب جلالها وبسبب البصر وذكر أن زوائد خاصة بقول الأئمة في الطهارة لكن قد منع فيها دية
 التي وحكم بها طهارة الأجزاء الخمسة التي على الترتيب على الأجزاء الخمسة انتهى على ما ذكرناه يعني استظهاره من كلام العلامة في هذه الطهارة
 نفس الطهارة كتحقق الطهارة والثبات في الطهارة من الطهارة وما صلح جميع ما ذكره من الطهارة ما استحال من الماء وما يصلح أجزاء ما سائر
 وأما المسحوق فظاهر ذلك الأجزاء الخمسة وقاعدة تفصيل الأجزاء ما كان تحققت تفصيل المسحوق غير المسحوق إلا أن التيقن على
 عمل التيقن تدل على الكفاية ومكة وكان هذا الشارح يقول وقد ناقش في أصل طهارة الأجزاء بما تقدم انقضاءها وعلى ما ذكره من
 اشتغالها بالخواص على الأجزاء المسحوق وغيرها يعني ما أورد في كشف الكشام على ما حكاه عن المتن من القول بطهارة ما يتطهر من طهارة
 النفس لأن أصله تكوّن من المواد وكذا استحكامه عن المديان من أن طهارة غلب على الطن تساوي الأجزاء المائية معه بالحرارة فيقول ويؤيد
 في أصله الطاهر من ذلك الطهارة مع اتفاق الناس على عدم التيقن ولا يفرق الطالعين نفسه وما يتطهر من وهو واضح انتهى لكان منع عدم
 قوة العلم والمؤمنين من نفاذ الأجزاء بالخالص ولو من مقلو الطهارة وعكس قوله غير ما شئ من محله من ولا غير وعرضه لسياسة فيها
 سكون عن شرح المناهج كبدته فقال الأصل فيها ما ذكره وأما الحكم بالطهارة فيها لا يتطهر من الاستحالة لأن الطهارة غير محمولة على اتحادها مع
 الماء البصر لا مع ما دام بها ولا يكون ما ضاعا وهذا لا يصح الطهارة بها من الحدث ولا الغيب ولا يكتفي في غسل الوجه باليد من مثلاً
 البصر لا ما هو مشهور بل كما لا بد من أن البصر لا يطهر الجمل بل يتناول الطهارة بل البصر لا يصدق من الطهارة والبركة في التشايع
 ظاهر كونه نجساً معقوداً عنه وغيره فلو قيل لا بد من البصر وأنشأ البصر فيهم أن أراد التصديق بأن تكون الأجزاء من النفس قد صدقها التا
 لمعونها ثم جمعت على التقدير في تطهيرها يكون الأمر كما ذكره انتهى وغرضه هو أن الماء المجمع على الجمع في أصله في أصله باستحالة
 البصر البصر مع كون الطهارة لا يكون الماء الاستحالة فيها وهذا تركه بالآيتين بذكره فيقال بل الطهارة من النفس غير ظاهر كونه نجساً
 ومعلوم أنه من نفس الطهارة وما لم يكن نجساً كيف يكون ما استحال إليه نجساً ثم إن زائدة استدل فقال أنه لو صدقها من النفس الذي
 يصعد منها الطهارة كان ذلك الماء الحاصل من الطهارة نجساً من جهة اشتغالها على الأجزاء ما ساعدة من النفس لكن قيل ما لو سلمنا في ذلك
 الماء جهة غير جهة الطهارة فيقول أن طهارة الطهارة بما هو من قبل طهارة العقل المتكففين من غير من قبل طهارة البصر للكل ومن البصر أن الكل
 لولا كان نجساً كان جزءه أيضاً نجساً الذي ليس له من قبل الاستحالة بل يقول في العبارة مطلقاً معزولة عن الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية
 المائية الثلاث لا ينفرد في أن لا ينفرد في جميع استحال من جهة لها فلو لم ينفرد في أن سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية
 السدس في أصل الماء ثم إن على قدر كون الطهارة من أجزاء ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية
 نفس الطهارة لا ينفرد في طهارة فائدة هذه الاستحالة من جهة ما عن الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية
 النجاسة بعد ذكر العبارة بأن الظاهر أن الحكم بالطهارة غير متوقف على العلم بالكون من الطهارة بل يكون غير احتمال ذلك فتدبر انتهى واليه
 أشار في عبارة الجواهر بقوله قد يناقش في طهارة الطهارة على العلم من جهة ما في غير ما ذكره في الجواهر من أن زائدة استدل
 أن المسحوق لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة
 الماء الحاصل من الطهارة هو غير ما سائر الأجزاء البصرية من جهة ما سائر الأجزاء البصرية من جهة ما سائر الأجزاء البصرية من جهة ما سائر الأجزاء البصرية
 البصر غير طهارة من حصول من الطهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة
 انتهى ما ذكره في المناهج بالآيتين في ما على طهارة البصر والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
 عرفت من أن الحكم بالطهارة من قطع البصر واليقين لا يكتفي بالنظر واليقين بل النظر المانع العلم أيضاً ثم قال وقد ذكره في الأصل في القطر
 النافذة من سبقت الحمام ومثاله من الأجزاء المتصاعدة من بئر الكيف ومثاله وكذا الأجزاء المتصاعدة من سطح أرض الحمام
 جدد في طهارة الحمام مع أن النجس من غير ما ينفرد في طهارة من غير ما ينفرد في طهارة من غير ما ينفرد في طهارة من غير ما ينفرد في طهارة
 والسلب في الأصل والأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية
 الظاهر أن عمل المتدينين أيضاً مستند إلى الأصل فليس ظاهراً الاستدلال على أن النجس من غير ما ينفرد في طهارة من غير ما ينفرد في طهارة
 البصر غير طهارة من حصول من الطهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة بل لا ينفرد في طهارة
 المتدينين من الماء البصر في الورد وغيره من الماء البصر في الطهارة بما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية ما سائر الأجزاء البصرية

النجس

فاحكام النجاسة

١٢٢

في المذهب من الماء العذبة يصنع بقال يباع ممن لم يخل بالبيوت وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الشاذلي قال يدفن
ولا يباع وما دونه فحقا اسلام والبيع عرف كذا بين ادم قال قلت لابي الحسن عمن اوبى في بيعه عن عيسى بن ادم قال فقال قد علمت يا عيسى
على اليهود والنصارى وابيهم قال نعم قال نعم يبيعون شربة قال نعم النجاسة يبيعون ما لم يخلوا من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة
ترجيح خبره النجاسة ولو كانا على خلافه لا يخلوا من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة
ثبتت النجاسة في غير ذلك على خلافه ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة ولا يخلون من النجاسة
الطهارة اقرب انتهى فثبت خبره فوطئ الاصل لا يسلع مرجا كما يشاء الاكسوة انما يجعل مرجا على تقدير بقاها في الاكسوة وبقاها
تجعل مرجا خصوصا في مقابل الشبهة لانه على وجهه من النجاسة لا يكون في تنوع التقرب والخطا الا في الجاهة ذلك من قبحه من حيث
ذكره من وجهي الجمع اذ لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
كون ابن ابي عمير قد لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
من ظهر بذلك في الكسوة يترجم التوازي على غيرها من القرينة على ان هذا والتمسح على الطهارة بل قال الحق اليه فقامت اشارة كان هذا
القول لئلا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
لما زادها الحق المذكور من ان النجاسة لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
وعنه الترتيب على ذلك كما قيل في الكسوة لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
بدون استيفاءه التام واخصها منها بمصونها منها من جهة الطهارة وقد تقدم الاشارة الى ان وجهه اذ هو المانع من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
في بعض النجاسة على وجهه المصونها من جهة الطهارة وقد تقدم الاشارة الى ان وجهه اذ هو المانع من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
والفلاها من حاله لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
كانه اجزأ كما اذا تميز الاجزاء وانفلاها من حاله لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
الاجزاء بل كان يقول لغيره الثاني وذلك كغيره في النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
شبه الكلب يترجم في اجزاءه لا انضم اليه في المثل او غيرهما يترجم على جهة الاجتماع التي كانت تعمل في الواقع في الحية واذا بدت
الصورة التوعيرة في الالهة الكلبين في المادة كما تفرق بين اجزاء الكلبين بعض قصرة العنق فبقاها من الاستحالة على
الكلب في هذا الاستحالة على النجاسة لا كان صفة الكلب لها مع بقائه على جهة الشايق في الاستحالة على الاخراج منها على النجاسة
واما في الاستحالة على النجاسة لا كان صفة الكلب لها مع بقائه على جهة الشايق في الاستحالة على الاخراج منها على النجاسة
التفرق كلفه الذيق الذي يخلو لاجزاء المخلوط في الحية وفيه قحة تفرق اجزاءه وعادة كلفه في وعلى هذا البناء يكون النسبة
بين المصطلح هو الجوهر من وجهه لكن ما ذكره من ان يكون المراد بالصورة التوعيرة هي الهيئة الخارجية السايرة في افراد النوع وان تميز
بما هو مصطلح اصل المخلوط كالكلية في المثال المذكور عادت النسبة بينهما هو الجوهر والمخصوص مطلقا لكون مصطلح الاصولين ح
انهم لا يترجم بموت الكلب كما يترجم بان يقطع ارجع قطعتا متلاصحتا لا يترجم على ان يترجم لكل جزء منه فترجم حاله الى ان
الاصح لا يترجم به بالبعث في الاستحالة وكان اشارته الى ما ذكره في موضوع الاستحالة من اشتراط تحقق الاستحالة وان
مع الاستحالة يقطع وكيف كان فقد خبره الجواهر بما بالنظر لا يمنع استقراء الاصطلاح على ذلك والنظر الى كون الحكم اذا
قال بعض المحققين في ذلك في غير ان يترجم من الاستحالة في الموضوع وبذلك لما يترجم به عرقا وان كان يترجمها
بذلك انما يترجم في بعض خصوصياتها العنصرية فلو فرض ان القياس على كل واحد من الاشياء على الماء المتغير والتغير في المصنوع يكون فيكون
ذات الصفات ذات القياس في المخلوط في الموضوع فيكون في موضوع آخر يترجم على ذلك في قوله تعالى في قوله الماء المتغير
انما المتغير في غير ذلك على جهة التميز من قوله لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
ولو فرض القول باستحالة المخلوط لكان في الاستحالة لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
النجاسة في الاصل في المخلوط في النجاسة لا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة ولا يخل من النجاسة
الحكم في اللفظ بل المراد من النجاسة الحكم فقد يترجم على الموضوع بالنظر الى محمد بن محمد في الامور المحركة على الكلب ليس باعتبار النجاسة

[illegible]

فاحكام النجاسات

[illegible]

وذلك لأنه إذا اعتبر الصبر كمالاً من مخرج من غير العقل بمقداره تلك مرات ثم اعلى حتى يعجز عن مقداره ميكال فإن ذلك الباقي لا يكون بمقدار الثلث من مخرج الوزن بل يكون أزيد من ثلثها بحيث إذا كان الثلث الباقي جزءاً للثلاثان الداهية أصغر من غير الأجزاء للماء فيه ويوضح هذا الأمر وأوضح الباقية كذا الميزان وتوضيح في هذا المصبر بذلك الميكال مع الباقي قطعاً فلا يتركه بمحصل الثلث بحسب الوزن من الزيادة والقليلان ولهذا قل بعض المحققين أنه لو تضاعف الوزن والكيل فالأحوط تقديم الوزن بل هو الأقوى لعلمهم ما زاد على الثلث فهو هو الصحيح نظر في ذلك لأن الزيادة والكيل على الثلث بحسب الوزن صدق عليه إن زاد على الثلث بقول مطلق ولا يكون هذا إلا بعد الباقى على أن التثليث بحسب الميكال يحصل قبل التثليث بحسب الوزن فمقتضى ما ذكرنا أن الأجزاء والأصل هو مساحة نفس الحجم وبحسبها مساحة الحجم ما مضى لها وكذا اعتباره بالكيل لأن الوزن بعد ما بين المرتبتين لا يتركه يضلعت عنها الحاجة إلى التثليث كالتصديق أن ارتفاعه عنها في مثل الماء ولكن قال بعض المحققين أنه لا فرق في التثليث بين احتساب بالكيل وبين اعتباره بالوزن لصحة مقتضاها إكافؤ الوزن منصوص في رواية عتيق بن خالد ساقى من الزواجر التي ذكرناها ثم قال والكيل والكان أيضاً منصوص في رواية عتيق بن خالد ساقى من الزواجر التي ذكرناها فتصديقاً لا تها من إفادة كون التثليث لاجل زوال الغمير في حال كون الجبل كغيره من الأجسام قال غلاحوط إن مقتضى ما على الوزن لأن المبادىء من احتساب الثلث إلى الموزونات الثلث بحسب الوزن إلا أن صار فيه عليه اعتبار الصبر عند الغلب بالكيل والمساحة الزائدة اليه وقسروا على ما انتهى به على قولان دعوى صدق التثليث مع الاعتناء بالكيل والوزن تماماً ولا يحل بعد ما عرفت من أن الظاهر من احتساب شيء من الكون إلى شيء من الأجسام هو كون تحقيق ذلك بالكسر والقياس إلى مساحة فلما لم يكن ثباتاً إذا استمر صدق مذهبهم ولا يقدح فيكون جرحاً من أحداهما في سؤال السائل الموقن لاستعلام حكمه وهو أن الصبر إذا فرج بثلثين للماء ثم اعلى حتى ذهب ثلثا المجموع هل يظهر له لا مقتضى ذلك لأنهم لم يروا في السؤال مع أنه قد تفرقة على ذلك على الإطلاق على القيد لا يبرهن في الحكم الوضعية من قوله صلى الله عليه وسلم في مقابلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقابلة لا يقال إن المراد بالزيادة هو زيادة كل أصل السليمين وعلى هذا لو كان صار ذلك التثليث في كل المقصود أيضاً لم يكن مقتضى ذلك إطلاق التثليث في كل صدق على التثليث بحسب الكيل وعلى التثليث بحسب الكيل في تلك الأوقات متفرق من أن المبادىء من احتساب الثلث إلى الموزونات الثلث من حيث الوزن يرد عليه جهان الأقل المانع من ذلك على إطلاقه ما عرفت من أن المبادىء من احتساب الكون الأجسام ما هو بحسب مساحة نفسها إلا أن الصبر ليس من الموزونات في حال كونه عصباً وإن كان موزوناً في حال كونه عصباً في حال كونه ذباً وجازاً هو العصب في حال كونه ثلثين من موزونات بين الوزن والكيل والمساحة وإن كان الأحوط الأقرب بل في الأول انتهى عن بعض المحققين أنه لا يتركه فرق بين الكيل والمساحة لأن الكيل يرجع إلى المساحة ولا يفعل التفاوت بينهما اللهم إلا أن يقال إن زيادة المساحة على المساحة قلنا حصل الكيل لأحوط منها انتهى الظاهر من مراده في رجوع الكيل إلى المساحة هو رجوع الكيل إلى المساحة بمعنى أنها لا يتخللها في المقدار الباقى فإن الوزن والكيل يتخللان يحصل التثليث بحسب الكيل قبل حصول التثليث بحسب الوزن وإن مراده بقوله لا يتقبل التفاوت بينهما إنما هو الكيل والمساحة أيضاً هو الاختلاف في المقدار الباقى وحسب لا يتصور كون الكيل أحوط من المساحة وهو مقتضى ما عرفت على المساحة على المساحة متفقاً لأن كمالها يظهر في الصبر بها التثليثين يظهر نافع والله حصل في ذلك وإن كانت أجزاء الصبر إلى الثلث فالمراد من التثليث في الأجزاء المبالغة من الصبر إلى الثلث بقا الثلثين بقا الثلثين ومثل الأجزاء التي من أصلها الخامس إلى أجزائها عن الواو مع أن كان الصبر إلى الثلث عالماً بما قلناه في كتابنا وكذا ثبات العامل إذا كانت شيا من الصبر إلى التثليث في كسوف الفضا يظهر بذلك أيضاً ظاهره من ذلك في قوله ابتداء أو قبل الغليان والاختلاف من قرب و اعتناء فواكراً وغيره من التثليث وهو من التثليث في التثليث يظهره الأخص المطبق فيه بل لا يتركه بل هو جرحاً في صريح المستند في ذلك كله وهو الذي يفهم من الأطلاقات وترك العصب في الاستدلال على الحكم بطلانه نفس الصبر مع كونه من اللوازم العادية العادية ونحو الجوى بها وجعل تشرى السائلين للسؤال لكشف عن فهم ذلك من الأطلاقات ومن هنا يعلم أن التثليث في التثليث لا يتركه الصبر على التثليث وحققت هذا الاستدلال في كونه من التثليث على الأطلاقات كما هي عبارة عن استفادة لوائح الخطاب التي فيها حقيقة استفادة حكمها في الوضوح المعبر في الكلام

من طريق الملازمة الغالبة القادرة على تحريكه ولو يتبع الحكم بالنسبة اليها التسمية لا تمنع بالحكم الثابت للنجاسة الموضوع المتروك فيه فيرو
شوازم على النكاح من تلك المحرمات الخافعة الموضوعين في الحكم وعلى المحاطين بنقض الوضوء لانهم من ذلك كما وضع الشايع في محضره
عن اسجد الله قال شلت عن الانف يخرج من الجسد البتة قل لا بأس به قلت اللهم يكون في جميع النجاسة وقد مات قال لا بأس به قلت و
التشويش والشموع والصلح الجليل البين يخرج من النجاسة فقال كل هذا لا بأس به بل قد وقع البتة في بعض الانحاء والجمل تذكره التسمية
من دون سبق قوله مع ذلك ولم يصرح بانها من النجاسة البتة بل ذكرها ما استفادها الفاتون بيقين في البتة ويطهروا بالترج
ان النجاسة والرشا وحاشا لغيره عند استيفاء المقتضى للنجس وفي الجواهر لا ينبغي اعتبار تحقق التسمية في ما يرد ما يقتضي بل يكون معه
مجرد ما يفي في وقت ظهوره الا انما لا ينافيها فلا يظهر غير العامل ولا العامل المعروض عن العمل بالاعراض في وجوه التشاغل كذلك يابرو
ساير الالات اقتضاها على التيقن بل ينبغي الاقتصار على ما ظهر تبعية دون ما شك فيها فضلا عما ظن عدمها بل هو المدعى على جميع ما
قدم انتهى وهو وجوبه ولو كبر في ظاهر هذا وقد عرفت عن الفاضل الاستحالة في شريع الوضوء كالم يمتنع ابراهه الحاصل بعصوده
وتحقق للمقام قاله اذا تجست الا لا يرى الصبر را حوت وصح ما عليه من المعصية ادخلت فيه بكدان ذهب ثلثا وظهر
وانما ظهر انما يفي ما عليه حتى يذهب ثلثاه بالحق او غيره او يوصله الصبر يعني قد اصاب به ذهاب ثلثي ما عليه ان ازيل ما عليه فلا
يجزى بل يزل ثلثاه وكذا يظهر المزال بل ما يظهر الا لا بان يذهب ثلثا ما عليه بنفسه او بالوضع في الصبر الذي يفي او بوضع ما يجبر
منه بكدان التماس عليه المعصية بل ذهاب ثلثيه وبالجمله فذهابا للثلثين انما يظهر المعصية بغيره وما لا بد منه من حين الفصل عادة كان
تفصيل المعصية طهارة ظهرها ويوصله الطرف كل ما يصير فهو ايضا يظهر لكن بدلتا ثلثي ما عليه امان ان يزال ما عليه لم يوضع
في الصبر فظاهر انما يفي على ما يستدعيه الصبر في المكان الوضع قبل ذهاب الثلثين ويكده فهذا هو الفرق بين الالات ونجاسا
وبالجمله فذهابا للثلثين يظهر المعصية لمحذوزها والالات والمزالوا انما يظهران بذهابا للثلثين وان كانا متبعتا بغيره او من الصبر
قد ازيل عنها ولو يذهب ثلثاه انتهى كما عرفت بعض المحققين في بان ما ذكره من الفرق بين الالات والمزالوا بين غيرها من
الجواهر ابدنا حاشا الاولين باذن ان ازيل ما عليها من الصبر فوضع فيه كذا ذهاب ثلثيه طهر ولم يمتنع الفصل الموضوع غير اختصاص
الاستحالة في موضعها انما الصبر في موضع ذلك موضع في مكان من جيل المنظر الذي يحصر ما لا فاه وهو هذا الصبر الموضوع فيه مجموع لان
الاستحالة في موضعها انما الصبر في موضع ذلك موضع في مكان من جيل المنظر الذي يحصر ما لا فاه وهو هذا الصبر الموضوع فيه مجموع لان
ما لا يفي الجسم المطروح في حاله الا لا يفي ذهاب الثلثين وبين ما لا يخرج بالغيره وبشيء لا خیار لمجوز وكان ما يطلع او يخرج ذلك
ثم التقي بمقوله صديقه وكلام الفاضل المذكور وان كان فيها ما خارج عن هذه النجاسة من جهة اعتبارها بغيره وجود الصبر على
ذلك النجاسة الخارج وهو قد عرفت من الكلام فيما قبل من انما يفي في موضع ما فاضل في موضع اخرى من الغلة الاجابة الخارجية في الصبر هي ما لا يفي
بغيره عليها وقيل ذهاب ثلثيه فانه يفي في مكانه الصبر في موضع ما فاضل في موضع اخرى من الغلة الاجابة الخارجية في الصبر هي ما لا يفي
فانما يفي بانها في حال ذهاب ثلثي الصبر لا يفي علقوا الصبر من حين الوضع فاني حين انما يفي في موضع ما فاضل في موضع اخرى من الغلة الاجابة الخارجية في الصبر هي ما لا يفي
هذا الحكم على خلافه انما في الاقسام المذكورة لا يظهر الا احتسابا لسطحها لا يجمع من عبارة الشهيد الثاني وقوله الشهادة و
يدل على الزايرة للمقتضى الفكرة عن السرا في الصبر الموضوع في ما التزم للتصديق بعد التصر في ذلك في آيات الصبر مع عوق
البلوغ وحي بعض الاجابة عليه الصبر وهو اختصاص في التاخير وكلامه بما اذا خرج المطروح في الصبر لم ينفصل عنه بعد
الخرج ولا ينفصل عنه حتى لا يفي في موضع الصبر في موضع او لا بان ذلك تخصيص بغيره بل وقبيل شاهد فلا عرق به
وفانيا بان الصبر لا ينتهي الا ما اولا في مثلها ولو ادعى التحصم التقوى عن ذلك بعد الشايع في عكس افعال الصبر من النجاسة
اي ما قبل ذهاب الثلثين وبين بقاء النجاسة الواقعة في حاله جميع من طهارة الصبر في ذهاب الثلثين لان طهارة توجب انقضاء
بذلك المتبقي في الاطلاق الزايرة للتصديق بالطلاق كذا في الاستحالة وكذا في انبائات المطلوب لاحالة لا الوجه الثاني في هذا كلامه
وهو صريح في تفسيره كذا الحق المقدم ذكره في كلامه ان سكتا بطهارة الاجسام الخارجية فيما تقدم من الموضع انما هو في
فواحد لا يفي الصبر الذي اوجبت منه ذلك وانما هو محذور عليها الاجزاء من الصبر موضوعها في عكس الوضوء فكانت طهارة النجاسة طهارة تلك
في الصبر الذي وضع فيه ظاهر اعتبار ذهاب الجبر وان علمه عند ذهاب ثلثي تلك الاجزاء الحاقها لا كما كلفه من الماء الطاهر لم يملك

فاحكام النجاسة

الكلت بالنجاسة ثم مضى فان يمكن غسلها بالزهر الكفارة انتهى ويقارن القولين بالثامنين فاشترطوا على الكلف بالنجاسة ولا يعمها ما افاد
كلام الغيبة الثالثة في المقاصد الصليحة حيث قال من ظهرت النجاسة في اليد فغسلها حتى لا يكون نجسا وعلى من عين من علمه نجاسة
زما لم يمسح في ذلك النجاسة ثم واهم بذلك وقد ذكرت عن الغيبة اوله في كتابي فانه يترك بطلانها من علما بالظاهر ان النجاسة لا
يسبق على النجاسة ثم قال بشرط علمها واهلية مكانها الكونية مستقدا وبطلانها او استحبابها ثم قال لا يثبت النجاسة في الذكوة ولا في
لكون المقتضى لها من ظاهره المسمى عن النجاسة انتهى ظاهره عند اعتبار التكليف وان لم يثبت كونه مستقدا وجوبا لا في الزاوية او استحقاق
في بعض المحققين في كلام من اشترط العلم بقوله والمراد العلم بالنجاسة لا هو العلم بالسبب مع اعتقاد عدم القصر فيه فانه ناشئ
عن قصور وتقصير في اعراض على ما حكيت عن المقاصد الصليحة بقوله واما اشتراط اهلية الزاوية المستقرة فيما حكى عن المقاصد الصليحة
فانه مستقدا للنجاسة فستدبر بعد ما علمت العلم بالتبصير شهادة خالده بالانذار انتهى فانه يستبعد ان هذا الاكثر من الواقع لان
التهديد القائم في ما بين العنوان المحكوم عليه بالظاهرة اشارة بقوله في شرطه لانه لا يثبت النجاسة في مثلها بل يشترط
التكليف واما ما قبل خلاف الذكوة في العتق كونه مستقدا للعنوان المذكور في الاصل لا في العلم بالنجاسة فيكون العلم بالتبصير لا يفي على
من تدبر في نظم الكلام فاما اعراض على التمسك بالزهر هو من دعوى تعميم القائلين بشا على العلم بالاساس ثم ان يظهر من التهديد الظاهر
وه في منهية القواعد بعد الجرح يكون الاغتناب استحقاقا لا في الذكوة الا في الزاوية لان العلم بالنجاسة في بعضه باعتبار استحقاق النجاسة
غها وان لا يثبت في نجاستها كالمفارقة في بعض النجاسات التي يحكم بنجاستها ليس عنده الغرض عن تلك الغرض فيها او غيرها انتهى خلاصة
ما حكاه في المتن من القول بالظاهرة مع التمسك بشرط العلم بالظاهرة مطلقا لا في الذكوة في الاستدلال بها واهله وهو القول بال
الظاهرة مع التمسك بشرط العلم بالظاهرة بشرط علمه بالظاهرة واهلية الزاوية لكن مستند المستدرك بحكم بالبدن وان علم بعض ارباب
هذا القول بانها ما ينظم من بعض المحققين في من القول بالظاهرة في الاشياء وكان صديقا بغيره بشرط علمه بنجاسة النجاسة فيمنه
الاخر المتفق فيه من اوقوعه بشرط علمه وبشرط يعمل بشرط صحة الظاهرة مع حصول الظن الخاص من حصوله في شهادة خالده وقار
بذلك ونصر في كل كلامه في قوله واعلم ان ما بالظن الخاص من حصوله في شهادة خالده هو الظن التوقيفي لا بالظن في تنسوس
كل واحد كما هو ظاهر من قوله في الاصل المذكور في معنى زوايات شواها في المحسنة بعين انتهى فانه في الاقوال المتصلة من القول
بالظاهرة وظاهر كلام المحدثات الكاشفة في المقام في انكشاف قاعدة الغيبة للظاهرة لا في العلم بالظاهرة بالعلم بالظاهرة في الغيبة
غير الا في العلم بالظاهرة انما لا يشترط فيه غير ذلك فانه يمكن تميز الا في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة بالعلم بالظاهرة في الغيبة
لا يفي بغير ذلك بل لا بد من العلم بالظاهرة في الغيبة او الظن بالتبصير ثم انما يستند الى اخباره مع عدمه في غيره فانه لا يثبت في
المسئلة عن المحقق الا في بطلان وحسن ذلك والحق وقعت عليه من كلام الاقل ما ذكره في في العلم من المظهرين من قوله في العلم
ان الغيبة المحقق هو الثمانية البولي القاطع والحق والميت والدم من ذي النفس في الجمل والكل في الكفر في الجمل والمظهرين
الماء في الارض في الشمس الاستدلال في الجمل وفي غيرها بعض الروايات انتهى قال في شرح قول المتن ويكره صورة اكل الجيف
او ما لفظها الا في غفلة من ترك بطلانها في عينه فانه يمكن في الزاوية النجاسة وهو مشكل الا مع العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
تلميح بما في قوله في الظاهرة عنده على قوله في العلم بالظاهرة انتهى في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
صريحان عن بعض شراح المظنون على العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
على التهديد في علمه في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
كان طريق حكم الله اعموا عليه هو التقدير وان الاجتهاد الذي منه ما يخرج من الاجتهاد في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
الظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
غير ممنوع من يمكن فيها تحصيل الاجماع من مذاهبهم ولا في علمهم ولا في علمهم ولا في علمهم ولا في علمهم ولا في علمهم ولا في علمهم
اسلاف الصالحين كما يؤيد ما نسب الى ظاهره هذا القواعد من انه متفق عليه بين الاجتهاد والوجه في هذه النسبة هو انه في علمهم
بالعلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة
الاسهل في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة في العلم بالظاهرة

قال فلا يشارن الأرض بطهر بعضها فقلت فاعطال الزيت الرطيل لا يابس ثابته وبالماء مالت بها سلب ولا اعتدلة الحاصل
 التصحيح عن محمد بن مسلم قال كنت مع الربيع بن خثيم على عدة يابسة فوطد عليها فاستأوى به فقلت جعلت فداك وطشت على عدة
 فاستأوى بك قال أليكت يابسة فقلت بل فقال لا بأس ان الأرض بطهر بعضها واستأوى عنك التبع من قوله اذا وطى احدكم
 بطنه الاذى فان التراب بطهر وما وقع عنده من قوله اذا وطى احدكم الاذى بطنه فطهر وما التراب فان التراب يابان
 استدله به فقلت له وقال الشيخة فقلت وكبر عن التبع انه قال اذا استأوى احدكم اذى فليدركه بالارض فوضعت المقام بتمها
 لغرض كمودا لا وكان من جملة ما يعلق به الاخرى ويحصل معنى قوله ان الارض بطهر بعضها ايضا وقد وقع من هذا سلب وقصير
 ويحتمل احداهما والواحد بقية كرواية محمد بن مسلم فقال ما لفظه بهذا الوجه هذا الظاهر انتقال الباطنة بالوطى عليها من موضع الى
 اخر من مكان اخر حتى يفسد ولا يبقى منها شيء انتهى على هذا لا دلالة له في معنى بطلان ما ذكره الشيخ في قوله ان التبع انما هو في
 أصل الزاد ان الارض بطهر بعضها ايضا بعض المنفرد بهذا الكلام مرة ولا يجوز ان على هذا التفسير لا يكون ما اضيف اليه بعض الثاني
 بمقتضى المعنى وهو من التبعين في اللفظ عبارة عن الارض فليكن المعنى ان بعض الارض بطهر بعضها الا هو بل المعنى ان بعض الارض بطهر
 بعض الارض ويكون الزاد بالاشياء المعقولة بدل اللفظ بطهرها فليكن ما ذكره هو ايضا حيث قال والزاد بعضا من الارض
 والمراد منه فاس بعض الارض بل ان بعض الارض بطهر هذا الكلام مرة وهو مبنى على اخبار لفظ الزاد مضافا الى البعض الثاني فليكن
 ما ذكره فليكن حيث قال ويجعل ان يكون الزاد ان اسفل القدم والنعل اذا قصير علة بعض الارض فليكن بطهر البعض الا هو الظاهر
 اذا مشى عليه فالظفر من الحقيقة ما يغير البعض الاخر ويعلقه بعض البعض فليكن ان التبع ظاهر ان التبع وانما هو في الاستدلال فلا اخبار
 ولا يجوز في الكثرة والظاهر ان هذا الوجه هو الذي جعله حاشا المداق مرة اخرى بالاحتمالات في تفسير الحديث حيث قال يجعل ان يكون
 المراد به وهو الاخرى ان بعضا بطهرها يعني بعض ما يابس منها اسندته الى البعض فجاء بالاقوال لما بطهر البول فالظفر يغيره فاسم المفعول
 في الحقيقة ما يغير البعض فليكن البعض هذا الكلام مرة ومقتضى هذا الوجه كما عرفت من حاشا قوله هو اخذنا من بطهر الارض با
 لباينة التي حصلت في القدم والحشف وتوحيها من الارض فليكن دون ما حصلت من غيرها وقد وقع في الاخر ان بعض حاشا المداق مرة
 ايضا لكن الارض في ذلك سهل اليك القائل بالبرقي يركن اليها من الحاشا سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا
 غير الارض فحاشا ما حكي عن الحاشا من ان بعض الارض با الارض فليكن بعض الارض فحاشا عليها من القدم والنعل والحشف انتهى
 والظاهر ان مراده هو ان المراد بالارض الاولى هو ما يعبر عنها بالحقيقة والظاهر ان التبع هو ما على الارض من الحشف فيكون المراد
 ان بعض افراد هذا النوع هو الحشف بطهر بعض افراد الارض وهو المعنى الثاني في قوله لا يابس ثابته وبالماء مالت بها سلب ولا اعتدلة الحاصل
 بطهر بعضها ايضا عن الاجمال حتى يفسد ما لا حظ له من الورد الاخرى له فليكن ما ذكره في قوله لا يابس ثابته وبالماء مالت بها سلب ولا اعتدلة الحاصل
 مسلم ثم الظاهر منها ان الحاشا كذا مراد فها هو ان بعض الارض بطهر الارض فليكن الحاشا سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا
 فليكن من القدم والنعل والحشف وخشبة الاقطع واسفل العكازة في التبع وكه حاشا الا هي بالوقت الذي جعل الماشى على بكبير
 عليها وكذا بعض كبريت مثل الخالقين يمشى على بكبير وكثير جيبا فليست فاد منه فعدة فلو تخرج عن بعضها ما خرج وبقي الباقية
 وعلى هذا يكون مخرج ما خرج موقوف على التباين كقولنا لا يكون الارض طهرة الثانية ان الوجود في الاخبار المذكورة من
 المتفصل المذكور في بطهرها بالارض ما هو الرسل والحشف والنعل فليكن على الاول ما ذكره من الاخبار والآخر على وجه مخصوص
 كصحة رواية الترمذي وكذا الثانية وفيه جليل من خراج حيث قال فيها ما ذكره حاشا فليكن الباقية سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا
 للمستند على الاثر الاول بان العدة فيها من الرطبة واليابسة بل الحاشا ايضا على قولنا يمكن ان يكون معنى قوله لا يابس ثابته وبالماء مالت بها سلب ولا اعتدلة الحاصل
 بقدرها اي ينجسها بان تكون بطهر نجسة والا فليكن حاشا يذهبها لصلبها من الاجزاء اليابسة وتولد ما لا يابس على الرطوبة
 لا تخرج غلات وحشفت والاضطراب في وجوب كمال الانصاف ان الزاوية الابنية وان كانت نساء التعل الا ان الحكم المذكور
 ليس ظاهرا في المطلوب من كون العمل في الارض او مطلق المعنى بها بطهر الارض فليكن الحاشا سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا
 فيها ما ذكره في حاشا في حاشا الصلوة فليكن سلبا عليها فليكن حاشا سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا
 كان بالقدم وما اذا كان بينها فليكن حاشا في حاشا الصلوة فليكن سلبا عليها فليكن حاشا سلبا وقصير والقدم ونحوها من الارض بين اليها من الحاشا سلبا

فاحكم البغاة

[illegible]

ان الغرض بطهارة الماء بغير الاتصال بالثوب هو كون الجزء الملائمة الكثير يظهر بطلاقة قلة علاجه وتولد على كون الماء مطهرا
ويكفي كبره بطهارة وترى بغير الاتصال وهو متوقفا على الكثير للثوب منه بغيره فيظهر بغيره الثالث وهكذا ولا يذهب عليك ان هذا التوجيه لا يوجب
هذا اذا تعمق ما يقال في القطر الواحدة انما تظهر بانها لا تفرق ولا يبين ان الانقطاع لا يفتك عن ملائمة وهو كيد في حكم القليل كما
علت فليس يلزم الذي قلته فتوجب تحسين بر على ما يظهر باليد وهو منها حين الانقطاع مما قيل في قوله انما الانقطاع بطلاقة النجاسة
واما الثالثة فمقدرة الكلام في غير ذلك انما يلزم من غير ما انتهى او دونه عليه الحدائق بان هذا الحكم لا يجرأ بعضها ببعض انما يكون في
زمان واحد على هذا فان اتصل الجزء الاول من البصير الجادى والكثير سدق اتصاله بالجزء الاخر اكلا بعضها ببعض من غير ان ماء
الطرد ولو قطر حركه الجادى مطلقا وانما يظهر بغيره الملاقاة لخال وهو غير فلا يوجب اجراء التفسير بل يكون في الجادى غير مخرج وسدق
الانقطاع عليه في الاصل الثالث من غير ما تضمنه حصول الطهارة في الاصل الاول بالتفسير المذكور انتهى واما القول الثالث فقد حكى عن
الشيخ انه استدل عليه في بابين احدهما حسن هشام بن سالم عن ابي عبد الله في خبرين سال احدهما بول ولا يجرأ المطر في
خلطها فيساق في جبل فيصير ذلك في الثانية "صحة على وجه من قل سئل اياكم عن البيت لينا على ظهره وينتقل فيرون
الجبان ثم يصير المطر فيخذه "انه يتوقف على الشلوة فعلا فاجرى فلا بأس او دونه في الحبر على الاستدلال بالرواية الاولى بانها
لا تدل على شرط ان الجيران لا تلو لم يكن ظاهر الملاءمة الجيران قال في ذلك بعد مفكر وهو شكل وكان كبر الاشكال هو ان الحكم
الشرطي يقتضي فعل الجيران في عدم الانفعال مدخل في نظر الشارع فلا يكون محتملا لزيادة وقوع الاستحباب او دونه على الاستدلال
بما يقتضيه ذلك بانها لا تدل على انقطاع ما عدا الملاءمة بالملاءمة مع ذلك لا اشعاره الرواية بكون الماء ناولا من التماس حال الملاءمة و
قد يتبادر عن الاصل انما قاله الحق البتة بما يحتمل في شاة من ان ذلك من ابد الشئ في حجره الجيران ويكون مثل الملاءمة على سبيل المثال و
انما المعروف لتحقق الجيران في انما على التمسك بغيره بان حال مخالفت لظاهر الحكم فلا يوجب ارتكابها الا لغيره ويمكن دفع الثالث
بان عدم اشارة الرواية بكون الماء ناولا من التماس حال الملاءمة انما يقتضيه لو كان كلام الشيخ في مثله على التمسك وكانت الرواية في رواية
به لكن كلامه موافق للمراسل في هذا الاشكال على التمسك بل يمكن ان يقال ان الرواية مقتضية بجم الاجماع كما تقدم فان الشئ قد قد
تركه التمسك حاله على وضوح ذلك عند الجميع او دونه على الاستدلال بالرواية الثانية في ذلك بان اعتراضه ما يدل على ثبوت الياس في
اخذ ذلك الماء في موضع عن الجيران وهو اعم من النجاسة فكل من حجره وقت الظاهر عليه مع ان الجيران يتحقق جميعا فلا يفتقر كنه
جلو يا من يجرأ في خصوصه كالأجزاء الا في خبره واما الاول فقد نص الحق البتة في حاشية مدادك له خبر بان المبادر من البصر
في مثل المقام هو النجاسة وهو شرط حجره ثم قال فيمكن حمل المطلق على التمسك ما اذا كان التمسك اطلب فماتل ثم قال فيجوز استتمه
النجاسة حتى يثبت خلاها انتهى واما القول الرابع فحجة الاصل المأذ به الاحتياط كما قاله بعضهم واستتمها النجاسة ورواية على بن
حجر المنقول عن كتابه انما رسل السخاء عن المطر يخرج في مكان غير المذرة فيصير النوى يا بعل في غير قبل ان ينسل قال فاجرى بالمر
فلا بأس في تفسيره الاستدلال ان الجيران الماخوذ في الشرط مطلق من حيث المادة وانما يضمن له الغرض الاظهر الاكل للكه هو الجيران
في الطرقي والنتيجة انما قوله كل ما يجرأ ما المطر قد ظهر في موضع لا يجرأ به كما ذكر في بعضه في حجة هذا القول ما ضاهاه من الا
الاقوال الاخر المعتبرة الجيران على وجه غير هذا الوجه وانما يقال ان هذه الرواية بمعنى فهمها ان قيل طلاق الرواية في ذلك المراسل في
بان قد تم على القول ان الاصل لا دلالة له على الظاهر على حالها في التماسه في الجيران وعلى وجهها المراسل في الخبر المشتهر والكلام
هنا في ثبوت ما يوجب التمسك الجيران في حالها ان المستدل يرى ان المقيد في الرواية المذكورة هو غير ما حمل ذلك اما اذا حمل
كتاب على وجه غير هذا انما قوله حركه واما ثانيا فلا تعلقها بحركة الشرط في حركه الزاوية كما في قوله فان كان او دونه تحتها
شروط ظهور السؤال في بلوغ المطر حد الجيران وفائدة الشرط التمسك على مورد السؤال قلت لا بأس بما هو اقل الاصل اما الثا
فوجهه غاية الوضوح لان التمسك على مورد السؤال لا يمكن كونه صالحا لدفع الغلبة على وجهه الاخلاق وانما ادعى ذلك ان كان في
السؤال اضعفت الاقوال واخصاها وهو في محض فيلزم ان لا يطلو وانما على ما في التمسك على وجهه التمسك من
انصراف الجيران الى الجيران في المصلحة ما يجرأ به واما القول الخامس فقد استدل عليه بالاصل المذكور هو هذا الاصل في قوله
التابع ويصير على وجه غير سؤال شاة من البيت ببال على ظهره وينتقل من الجبان ثم يصير المطر فيخذه من غير ما يجرأ به

بان ذلك المسمى به عليه مكان جوار أو وصل إلى المستى فقال لا انقطع تقاطعه من فوق جوارته على الأرض فكانوا قد جازوا مكانه جلا
 بدها على المسمى المتقدم والاستحقاق قد جاز من قلنا من القليل الجوار لا من مادة مع الزيادة لا يغير في فعله ما دل عليه أيضا
 وهو الظاهر من المنقح حيث شرط في مكانه بالواقعة مع الانقطاع الاستفاد على الأرض قال ما إذا استقر على الأرض فأنقطع التقاطع
 ثم لا بد من استراعية فيه ما يثبت في الواقع لا في الحكم هو الجريان استقر قال استلشد بكهذه وهو جدي جدا انتهى فاقول لو لم يتم
 التماس على خلافه كان جديا وقاما بغيره لا لا لا في عبارة التنبيه على الاستشهاد بها عليه لأن الظاهر من الاستفاد لا لا ذكره في
 اقل كلامه هو مقابل كونه في الهواء وسال نزوله وان سله بالعد للشفقة التي هي الجريان انما هو الجريان الذي يحكم عليه عند جهتها باحكام
 خاصة وهو الجريان عن مادة الثالثة ان قاله التنبيه اذا وقع على ما قبل ظاهره ان كان مطبق الجريان فلا ينبغي ان يرضيه تنويهه
 كما هو المراد لا ينبغي على الخلاف في اشتراط الجريان وعدمه وقال في المستند لا يشك في تقوى القليل المجمع من المطر حين النزول وهو متناه
 المجمع من غير محل تقوى غير محل انقلبه لئلا يستحق الحكم الثاني بل قيل الاتصال بالاطلاق من تفسير الملاحة ولو تم ما قبل القيد
 ويود النجاسة عليه لما دل على ما دل عليه من الماخوذ بالاطلاق او الغنى عن التناول حقيقة فاقول التقوى على جمل سقيم ومعاودة تلك
 الموضع مع بعض عودها لها والماء على ما مر وفيه لأن هذه اخص مطلقا مما مر فخصيصها بالانتم وقوم الموضع كغيره اخصا من
 من القليل الغير المتصل بالمطر قطعا باطل لان اختصاصه لا يوجب القليل المتصل بالانتم وقوم الموضع كغيره اخصا من
 ذلك بجملة ما مر في الجريان ما ينبغي من كونه قد يمتثل التقوى بان سأل لنزول غير شئ من الماء المطر مطر شئ فاقول
 فبغير ذلك القوي هو فساد ذلك مقتضاها عند تقوى المكان يمتثلون القليل والتمسح مع القوة فيها وافيد منها اعتبارها بالاعت
 اح بمقدار المطر حتى تفرغ من الغنى او انحصر فيه كان نجسا فان سمي على اعتبار التقوى في الغنى قد حوت فساد انتهى فخصيصه
 لا بد من مراعاة الأولى لا يستفاد منها حكم ما الفيت فقول ما الاثنان فافيد منها دلالة قوله وهو الذي انزل من السماء ماء ليطهر به
 نظا للماء لفظ الطهارة في الآية الاخرى بما يدل على حاله ولكن ذلك مع كون ما وضع لا يدل على احوال الطهارة عند المقام من تقوى الماء
 المجمع من غير الفيت بالنزول من عليه لأن غاية موهبه هو الطهر هو لا يستلزم جملته متقوا بحيث يجرى عليه الاحكام الخاصة بالنجاس
 وانما الاحتياط فاقول في الجريان ان يكون له محل على ما نحن فيه من تقوى الماء المجمع بالمطر هو ذلة الخلق على ما في الحديث في طين اللطرن
 لا بأس به ان يصيب الذوب ثلثة ايام الا ان يعلم ان قد يتغير شيئا من الطهر فيصير على طين جيف من اياه عن الزيل في ماء
 المطر قد صحت غير من الحديث بعد تنبيهه بغيره من حيث دلالة على اختصاص القلادة بمجال نزول الطهر لهما لا يدل على الطهارة
 هنا لان موهبه ما اما المطر ينسوس من الماء المجمع من غير المطر وانما الانواع فاقول ان اشاعه بعضهم على كون ما الفيت بمنزلة الجوار
 فوقع الخلاف في هذا انما لا يرد في كلامه بقوله في الجمل والافان هو اخذ بالعد المتين وهو الماء المجمع من سائر من جره الا ان
 الاضافات ان قوله في الجمل انما هو حال الاقوال الموجودة المتقدمة من اعتبار الجريان من الميزان بخصوصه او من وقاها على ما في الخبر
 او سلك في التفاضل من مكان المكان انما هو مقدم من الاقوال مع لانها من الامتناع في الاستدلال على النزول بل بقولان وكبر الشبه هو حكي
 الاحكام الخاصة بالنجاس فاقول ان من احكامها الخاصة بالنجاس ان يجرى اتصال الماء المتين الغير المتغير بمحله في حكم الجوار ومعلوم ان المطر
 انما دل على حكم الجوار وقد اقبل به فيسلكه متقوا لا يبق ان نزول المطر على النجاسة ليس على اتصال الجوار بالقليل اما من جهة ان قوله
 التامه في قوله فاقول انما هو حال الاقوال الموجودة المتقدمة من اعتبار الجريان من الميزان بخصوصه او من وقاها على ما في الخبر
 الا انما هو مقدم من الاقوال مع لانها من الامتناع في الاستدلال على النزول بل بقولان وكبر الشبه هو حكي
 على من الماء المتصل بجره اقرب تقوى واقوت عليه هو بعيد تقوى ما انقل من الجوار الامور فقياسا على ما في الحديث في قوله
 على الجوار قياس مع الفارق ولما اوجب الاقوال بعد ما ناقده فوجد ان مثل هذا الاتصال الخاص بالنجاسة في الفيت قد عاد التقوى بالانتم
 بما اذا كان الماء الذي وقع عليه جفافا من المطر لا مدخل في تقوية كونه من الماء المطر قطعا وقوة تباها هو معلول نزول المطر فربما ان
 المطر لا تارة في حكم الجوار وان لم يكن ذلك الماء المجمع موجودا بجلالة الماء فانما انقطع عنه المطر من الزاكنه فمما نفى
 التزيغ العبادة للمتقدمة من الذرة عن اعادته للتقوى لئلا كان وقوعه عليه بطريق الجريان وفيه الحال على الخلاف في اشتراط الجريان
 وقد على تقدير وقوعه عليه بطريق الجريان فلو لم يكن الماء الذي ينسب له النجاسة نجس وان كان في الفصل الأولى والثانية وسوا

كان مشروطاً بالنجاسة ولو لم يكن وسواء بقى على المخلوق من النجاسة ولو نقي وكذا القول في الإناث على الظاهر هذا الكلام مشروطاً بأن
 والمراد كما كانت كفت النجاسة بالانفصال والعصران يفصل بينهما النجاسة على ظاهره كما هو بآية المقتضى وظاهر لفظ الفصل
 أن على البص هو ما لو كان سبب الماء على المخلوق بقدر الفصل ويظهر من بعضهم أنه لا مدخل للفصل المذكور والظاهر هو الأول فينبغي
 أن لا يكون خلافاً فيما لو اتفق وقوعه فاعل يتقبل وسيلانه من غير كل من قال بقبول التخليق لإفادة النجاسة ينبغي أن يلزمه نجاسة ذلك الماء
 السائل كما أنه الظاهر من هذا الاستظهار والظاهر المتخبر به بالنجاسة خارجة عن المناياح لا تعاقب الجميع على إيقاعه الأول في النجاسة
 الثانية وقال في الجواب أنه المراد بالانفصال أنه لو كان المخلوق قد علمه على وجه الكلام فبما هو جوي على التخصيص للمكان أو متصل
 به غير منفصل عنه كما في البقايا المراد به مطلق الانفصال عن المزل المضيق ولو لمكان آخر فيجوز البص فيه ولو تعلق على الجبد ثم
 صلب عليه شيء من الماء يتجرى على أسفله ولم ينفصل عنه ثم إن هذا التعليل على محله نجاسة من انقطاع الماء أو كل ما يجري عليه
 وأيضا لو انفصل من الأسفل فهل يجري البص في المكان الذي جرى عليه ماء النجاسة قبل أن ينفصل ولا هذا وفيه كلامهم فيجوز
 منع مقتضى ما يستتبع من أدلة القائلين بالنجاسة من كونه ما قيل في نجاسة الحكم بغيره ذلك كله من غير فرق بين أن ينفصل منه
 شيء أو لا ينبغي إذ قد عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا فيه على قول واحد بالنجاسة مما يحكم من ظاهر المنع وعن الاستصحاب والظاهر
 وكثيره المحقق الثاني في وجع عدم مال إليه الحق الأول ببلوغه جامع المقامات هذا هو القول الأشهر بين متاخرى الأصحاب لا يخفى
 وعن ظاهر المتن الإجماع عليه حيث أدغاه على نجاسته التي بدت فيجب عليها ما كان نجاسة أو لا فاعلم بالانفصال ثانيها الظاهر
 ملكه وحسن الشفع في ما بين حرة والحق الثاني في بعض فوائده فالظاهر من المعارف في الجملة من المنع من ذلك جامع
 للظاهر الأشهر بين المتقدمين منهم جعل ذلك في الأصل في النجاسة من غير أن يكون في الأصل في النجاسة الأولى والقاعدة في الأصل
 في غير الأول في النجاسة من غير أن يكون في الأصل في النجاسة من غير أن يكون في الأصل في النجاسة من غير أن يكون في الأصل في النجاسة
 فاعلم المستدعي في ذلك خاصيتها التفاضلية بين ما لو عد الماء على المزل للتخصيص وبين ما لو عد الماء على الماء بالظاهر في الأول
 والنجاسة في الثاني وهذا القول قد حكمه في وقت ولذخيرة عن السيد رحمه الله عليه من سادتها ما عن بعض أصحابنا كما في بعض
 الشهيد رحمه الله من أن حركة بعض ما يوجب البص لا يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص
 أمور الأول ما تمسك به بعض المحققين من الإجماع المدعي في الاعتبار في قوله بأم يفسد من لم يفسد على نجاسته للسبب في الفصل إذا كان
 على الجبد في نجاسته من جملة ما يوجب البص في النجاسة من مستحضان بالظهور المحقق وقد عرفت الإجماع من المتن في قوله لا يفسد
 لما في قوله ويصير من يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص
 بأحد الطرفين من جهة الشهرة الثالثة أنه ما قيل في نجاسته من بعض وأورد في الذخيرة على غير كل كلمة ثم قال فانه واجبا منه في قوله
 إذا طلع الماء وقد ذكر في بعضه شيء قلنا الحكم المعلق على الشرط في المخلوق هو نقي الانفصال بين النجاسة على سبيل المجرى على ما هو شأن
 النكارة الواضحة في النجاسة فيكون مفهومه على قدر بثبوت ثبوت الانفصال من بعض النجاسة التي جعل المعلق فاعلم هذا مع قطع النظر
 عن وضع عنوانه في الحكم في جميع المياه وعلى كل حال كما سبق إليه الإشارة وقد علم أن إثبات عموم انفصال التخليق بالإلزام إنما يثبت بانضمام
 الإجماع المركب فلا يخفى موضع النزاع وقوم في المقابلة لهذا المقام هو أن الموقوف المفهوم يتصور من وجود تلك الأول من جهة الظاهر
 للمتن بهذا النوع من الموقوف استبعاد الحكم المذكور في قوله لا يفسد على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص على ما يوجب البص
 الجواب كذا كلامه في الذخيرة المذكورة ويظهر على ذلك أن عمدة البص إنما ترجع إلى البص عن استثناء النجاسة عن عموم نجاسته الماء والظلال
 بملاحظة النجاسته من حيث كونها مادة فصلها إزالة النجاسته وما ذكر من الردية وفيه يذهب مع ذلك لأن تسليم نفس الفصل في الجملة
 ببعض النجاسته لا يثبت إثبات ما هو عمدة سبب البص وإنما ان مقتضى القاعدة في فاعلم المفهوم في هذه القضية هو أن النجاسة
 الكلية لا أن استثناء الحكم عن كل واحد من الأفراد في طوع المخلوق إذا فرض استثناءه ولا يجوز القطع بالظهور على ظاهره العلية الثابتة
 المصنوع فيها على ما هو المفهوم من القول بعمدة مفهوم الشرط من ذلك عقلا أن كل فرد منها يثبت له الحكم المنع في المخلوق عند
 استثناء الشرط من مفهوم المخلوق كون الشرط على مفهوم الحكم كان المنع في المخلوق هو عموم فاعلم في شئ من ترجيح الأول
 أو فاعلم في شئ من استثناءه على مقتضى هذه الجزاء في الشرط لكن الأول هو كون على اعتبار الشكل نفس المفهوم بوجه الإلزام في الإثبات ولا

کتاب الطہارۃ

الارض الحرة في ايام الفضل فهاذا في عزمي بنيد قال قلت لاميكر الله اغسل في مقتضى ما لا يبر ويغسل من الجارية فيقع ولا نام
ما يوزن من الارض فقال لا بأس فها من جهمون موده حار النسا اذ تدل في غيها والوقوع على نخب الباس عاير في نعم من السائل والواجب
عنه ذلك بان العمل بالمعروف هو العمل بالمطلوب وهو متروك لان مقتضات الماء ما اورد على الجاهل مطلقا ظاهر هو ممتنع والعمل
به متروك فاعلم في قوله بالعرف الا انه السامع ان ما خلف في المثلوه لا يخرج ما يتعارف اذ امر من الماء الغليظ بظاهر اجماعنا
كان الفرج بخلافه فخلط بعض الاصول للمنهجة تحت الكل حتى مضى من ان الجميع شوا ولا يمكن ان يكون بعضه نجسا
ظاهر واجب عن وجوده الا في الغرض فاما من الماء احداهما ما لو كان كاشفا بغيره فاعلم ان الكفر خسر من من التبريد
الجاس فان التبريد يغير ماله ظاهر الماء واحد منفصل بعض اجزاء من بعض فثابتها ما اواصل بالماء القليل المنقى فاما
مقدار الكريدون الفاسد عليه فلهذا في القول باعتبارهما ما فرغ الاتصال يكون ما واحدا من بعضه ظاهر هو الكو
بعض الاخر هو ما اتصل وقالها ما اثير الله وقع في نجاسة على القول بتبعية التزج من نجس الباطن ظاهر ولا ينبغي ان يقع
النفق الا في الاولين بخلاف غيرهما اعضا وافراق الاخير بالمادة الثالثة ان حكم المسئلة ليس من باب العمل بل من باب الحكم بان احد
الجزئين المنهجين تحت مركب جامع لهما لا يجوز ان يختلف عن الآخر وانما هو من باب حكم الشرع وقد ادمد على نجاسة الماء
القليل للملأه نجاسة على نجاسة مجموع ذلك الماء المنقولة بجل الاتصال وما دل على حصول الطهارة للنجاسة المنقولة به بقدا
الصل مع حكمه انما كانا عن الجزء المظلم منها على طهارة فعل بكل من الدليلين في عمله الثالث ان مثل ما اورد ومن خلط بعض
الاجزاء من بعض فغيره بعض الفصول على القول بالطهارة ايضا ذلك ان اذ انتزج الماء الغليظ به اجزاء من عين النجاسة مبتدئ
فان ذلك الماء عند القائلين بطهارة النجاسة ظاهرا دام لم يمتزج في مكان فيكون بطهارة في حال الاتصال بالمشق وبعد ان فصل
منه اذا كان في الهواء فكذلك استقر في مكان والمزج في وجوده فيركبها نجاسة لا تتقابل بل على النجاسة كما مرع برق الجواهر من ان
المظلم من الفصول ظاهر النجاس اذ مع الاثر من نجس الماء المنقولة لا يفي بحال الا في طهارة الحرة من ان النجس ليس
قابلا للظهور في الاثر مع تحركه الطهارة في العمل بطلان اللانم وامنح واجب عنه ويحكم احداهما الاثر من بطهارة الظلما
مادامت متصل بالمنقولة ونجاستها بعد الاتصال فلا يلزم طهر الماء المنقى وقد بان لا يخلو ما ان يقول الجاهل في حال اتصال
القليل للنجاسة بغيره يخرج خالرا الاتصال الصلابة حصول الظهور كما يظهر من العادة وقد قلت حيث قد احتجاجة السيد في الاثر
بذلك ويقول من غير ذلك الدليل الماء القليل الزايد على النجاسة ويكلف في اخراج النجاسة عن تحت المواد وادعها ما تحتها
باعتبار الماء عند اخذها الاتصال بغيره نجاسة فيكون كذا قيل لا اخذ كان الماء في النجاسة به الفاضل الا من نجاسة في كشف النجاسة
مقابلة سيد المقتضى في ذلك اما على الاول فيغير عليه ما اورد في قوله وادعها في النجاسة من ان المقتضى نجاسة انما هو ملاقة الماء
لنجاسته في ان يحصل النجاسة عند الملاقة وحصلت جملتها من خلط العلوي من العلة الموجبة وجوده به لها وهو باطل ثم
يمكن ان يقال لانما في بين طهارة النجاسة الغليظ وما يتصل من الماء ونجاسته الماء للنفق والافقت الا ذلك لكن الشأن
في اشارة وجهه انما هو ان النجاسة في الملاقة لكن قبل الاتصال كانت نروية الظهور والضوء فلا تغت بالانفصال في النجاسة
عند ارتفاع الماء وقد بان تأثير المقتضى انما هو عند نجاسته عند ارتفاع الماء والاحراز من قبل في هذا الخوا لان الملاقة في
هي المقتضى فلا تغت بالانفصال واما على الثاني فيجوز ان طهارة البرق فيكون الماء وادعها في وجوده انما هي في الاثر بقى ان ذلك
الملاقة والا فله غشاة الا وان ولا الشائب على الاينو عسا الماء جميع اجزائه بالكلية في وجوده عند الفصل وانما يتخرج ويؤلفها
وذلك لان الماء والنجاسة في الاثر بالانفصال ليس من قبل اذ في ثابتهما من الملاقة بين الظهور عند الفصل وانما يتخرج ويؤلفها
الاستبقاء طهر الفرج مع نجاستها على الفرج وكذا الاثر في النسبة الى الباطن الفلك والغسل كما تراكب لتغير قيم النجس في الاثر في الظهور
انما هو لتغير قيمه في الظهور من نجاسته في ازيد ظهوره ويظهر من هذا الجواب انه قد وقع في هذا الجواب في جميع الاكالات القاعدة
اعني عند ظهور النجس في اجماعه فيدل على ان الماء الغليظ ليس نجسا الا في اقامه طهره بالصل ولكن منع الملاقة في المقام بدعوى
كون الماء مع نجاسته في الظهور انما هو من جهة وقوع الخلاف في طهارة ونجاسته نظر ان ذلك دليل القاعدة انما هو اجماع وهو لا
يجري في عموم الخلاف الا من مناهي فيخرج بقوله في دفع المثل المذكور ان القاعدة تثبت دليلها في اجماع ولا بد من اخذ

فاحكام النجاسات

فقد لا اكتفاء بالجلود و ما في السند بجوا حدها ما حاصره على ان يمنع من عدم حقها خلافا لاجزاء الماء الواحلا كما اشار
لما قد تقدم ذكره من ان مقتضى التخيير بين ما دل على حياسته الماء القليل بل لا بد من الجاسته وحواد على طهارة اللؤلؤ القليل المستلزم لطلبها
المقتطع وحقن في الماء الا حكا القليلة غير غزيرة فانها تمنع وحدة الماء ولا يخفى سقوطه واثباتها ان يمكن منع طهارة المقتطع
ايضا وان لم يخفى من المصل فاذا جفت يصير العمل غالبا عن النجاسة ومثل وبشكل بالترجوة اليه سواء هو ان ينجس ولا يقرام الا ان
قل بالاولى فقد خالف الاجماع وان قال بالثاني ركن للاتزام بطهارة اذ لا يمتنع الا ان يلزم بان ينجس مفعوله وهو
على قول الكليل عليه في حديثه القول الخامس من انكدة في لغة عن علم الحق وحقه ان قالو حكا نجاسة الماء القليل الواو على النجاسة
لا بد من ذلك الى ان التخييل يلزم من النجاسة الا ما يرد من الماء عليه الثالث طل للفتنة المتغيرة لا اصل لها فمقدم مثل بيان التفرقة
ان الملافة للثوب ما قيل ولو نجس طال الملافة لم يطر التزيين النجس لا يطر غير وجب اجتناب الصلاة عند بطلان الملافة مع من الملافة
معللا بانها تنجس طهارة الثوب النجاسة في الماء بعد انفسا عن الملوحة و قد بان ذلك بقضي انفسا كذا الملوحة عن علته لانه
وجوده به فاداهو مشو البطلان ثم قال يمكن ان يقال ان ملافة بين النجس بطهارة الثوب المفسول وما يصل به من البلى و
نجاسة المنفصل جاسته ان انفسه لا بد لكن يبقى الكلام في ثبات ذلك انتهى واذ عرفت ذلك علمت ان النجاسة والقول
الاول للحد انما هو مفعوله اذ اذ بلغ الماء فانه لم ينجس ثم هو مفعوله عا والواو اذ في الا ما والكوفي القند ورواية الصيرفي
القاسم وقد قاست البيرة على الاحتياط ولا اقل من كونها موقوفة لما نقلها من الا و قد عرفت شطرا من الكلام في الا في قوله
ما توحيها فتقوى للمري عيصا كما عن التذهب و قد ولا استنبطنا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله انه سئل عن الماء بول فيه
الذباب وقيل فيه الكفار فيقتل فيه لم ينجس قالوا فان الماء فذكر لم ينجس نفى ولا يحمل الا لشك في سنده لا تترفع فيه عيصا كما
عرفت قد داه القند ايضا في القليل من سلس التزيم بان لا يوجد فيه الا ما هو مفعوله ينجس ببوله وقد قد عنهم مما ينبغي ان
متعده معتبر وكذا لا يحمل الا لشك في حجة الموقوف لان الجاز شطرية ومعناها من اوى النجاسة كما قرره في قوله وان من النجس ان
لا يوسع انكارة ان العائنة المقتضية بالتعدي بالشرطه الحقام انما هو الاثناء عند الاشفاق ان هذا الخطاب لو عرض على اهل
الغافر لم يفهموا الا ان انما ما مضى من بعضهم من المناقضة في كانه ان النجس لم يثبت له حقيقة شرعية فيبقى على المعنى القوي
فلا يبعد المطلوب فقد فهمه بعضهم ولا بد من ثبوت الحقيقة في ثباتها بصيرته حقيقة في المعنى الشرعي من من الاثمة قطعها
والمفوض ان التزيم فقد داه عنهم واثبات ان المقتضى والا في حاله انما هو الحكم الشرعي الا كما على القوي يساقى في كل
احد لا حاجة لاحد فيه اليها الشارع واما المناقضة في جملة لفظ الماء فقد تقدم فيها واثبات الاشكال بان وان اذا من اداء
الاها لا في لا تعيد القوي فمد ان المقام مقام اعطاء قاعدة وشرطه ان فاستفاد من القوي والمعرف اعدل شاهد على ذلك
واتما الا كبر بان الموقوف لا عوى فيه فطر الى ان وقع عوى السلب فيقتضي القضية الجزئية الواو يقدح من الموقوف ليس يقتضي منطقيا
ومعناه ان يرجع الحكم من كل ما اخذ موضوعا في الموقوف فلهذا يوجب الموقوف في القوي والمخصوص الا اذا قامت قرينة على الا
بالموقوف هو ثبوت الحكم للموقوف من حيث انه مجموع فيكون المراد بالموقوف على الاجماع ويدل على ثباتها ايضا ان اذ انما يجرى
ما لا يبلغ حد الكثرة في حكمه النكاح فلا يجوز اذ انما التزم خلق كلام الحكم عن العائنة في الموقوف هكذا وكن تصدق في مثالها لرفع
هذا الوجوه بان خلق كلام الحكم عن العائنة موقوف على العلم بان الشارع جابده الصبار لاجل بيان الحكم في الموقوف والموقوف ان
اذا ذلك من هذه الصبارة حتى يمل لفظ حتى في الموقوف على الموقوف واثبات شرطه القاد فانه قد يكون اثبات حكم الموقوف او لا
مثل من الغائبات الخاصة من فاستفاد من النجاسة بها ثم قال على ان اوله ان ذلك طبعه عموم جاز الام من جهة الحكم او طار كذا المطلق
لا يميل مثل ما انفسا التزيم لا يمتنع ما في من مواضع النظر ان منادى عوى وقت خلق كلام الحكم عن العائنة على العلم بان الشارع
جابه الصبار لاجل بيان الموقوف والموقوف هو واضح القوي لا يأتى ما قلنا ان ادوات الشرط موضوعه لافادة كون الشرع
علة ناتجة لغيره فمقتضى انها لا يشترطها غير طهارة العينة ولا يقوم مقامها في غيرها ولا يلزم من خلق كلامه في النجاسة ان النجاسة
مقتضى خضعة لا يجوز ان لا يمتنع من غير طهارة النجاسة من قبله ايضا عن السؤل عن طهارة الماء فادنا في بقوله خلق الله الماء وطهروا
وتحريم طهارة النجاسة المذكورة في السؤل انما هي من قبله ايضا عن السؤل عن طهارة الماء فادنا في بقوله خلق الله الماء وطهروا

في حكم الفاسات

٢١٤

بل لا يفي مرادات حكم الفاسات في مسائلها وان كان ملها في الحل فوقفه على ان من الحد لا يمتد بما مضى عنه ولا يمتد في الحل الا ان يعلم
 كونه لاجل خفة فيها فلا يرد عليه في دفعه على الاصل انتهى لكنه لا يرد على نصيب في الفاسات ولم يرد ان حكم الفاسات التي
 لم ينص فيها بالوحدة او بالاكراه بل يحج من كلامه ان حكمها التعدي حيث عقيب كون حكمها حكم الفاسات التي لم ينص عليها
 بقوله الا ان الاعتناء بقضائها لا تكون اشد من ملها قبلها والتي يترجم في الظاهر كون حكمها الاكتفاء بمعنى الفصل من
 ويجوز مرادة العقد لان الوجه في الاكراهية الشرعية والفاسات الى الفاسات انما هو الامر بالفصل وان الامر بالفصل في ان كان الفرض من
 الفصل هو تحصيل الظاهر فانما شككت ان المطلوب هو الفصل مرة او مرتين كان المرجع هو البراءة من الواجب لا يترك الا ما ظهر
 ان المطلوب هو الظاهر وان الفصل انما هو من باب المقدمة لا ما يتولد منه الساطع هو ما يقتضي به الظاهر الاكراهية الشرعية وليس الفصل
 ودعى كون المطلوب هو الظاهر وان الفصل انما هو من انتفاع يحصل بغيره العقل من تلك الاكراهية ومن هنا ترى ان الحق المذكور هو
 بالبرائة عند الشك في جريته في العباد او شرعية لها مع ان العباد انما امر بها من باب الوصول الى القرينة التي هي مستندة و
 مقدمة لولم يشر الى المطلوب بالاسالة الا هو فان قلت تترتب الاشكال على هذا المقال في وجوب الاول ان الامر بالفصل انما هو
 في الفاسات التي لم ينص فيها حكمها انما هي سكوت عنها فليس فيها امر بالفصل فعلم قطعا ان المطلوب في انما ظهر في الحل منها ولا يصح
 البقاء في الظاهر مع الشك فان محصلها الواحد والتعدي الثالث ان اسالة البرائة على تقدير جريانها انما هي في النسخة التي لا حكم
 التكميلي فيبقى الاحكام الوضعية كحكم حق الدخول في الصلوة لمن احسب في رواية فستعصب تلك الاحكام فالحج اجاب عن
 الاول هو ان لا يكتفى من خلال ما يرد في الاكراهية بمالا ما يرد فيها لانها هو منزع منها وعن الثالث اسالة البرائة لما كانت مقدمة
 سببا لا ارتفاع مودة الاستصحاب كاسالة البرائة من القوة المشكوك في النسخة الى الصلوة حيث لا يؤثر في هذا استطاعة جبر
 الصلوة المشروعة كان الحكم لها يترتب عليها وجود ما يغيره الاستصحاب انما ما ذكر من ان الاعتناء بقضائها لا يكون اشد
 من الملها وانه بان الاعتناء بهذا الاعتبار مشكل فبقية عليه من وجوب القطع بانها لا تكون اشد من الملها والوجه هو استقلاله ان
 يؤثر الشيء في ما هو اقوى منه ومن البين القطع به ان نجاسة الفاسات انما هي سائلة من ملها في الملها فكيف يجب ما لا يوجب
 عند سرع غسل الملها من وجوبه فتمت ذلك اعتناء بالوجوب عند فادة وقد عرفت في غير الملها ما نفع على الوحدة بان
 محو الكفاءة بالوحدة في ملها يد على الاكتفاء بالوحدة في غير الملها لانه لا يترتب على الفصل الثالث من جهة لزوم التسلسل
 نص على كفاية الوحدة فيه ما يرد في الملها ان يكون الاكتفاء بالوحدة في الاول ان يقتصر فيه على الفصل الثالث من جهة لزوم التسلسل
 واستقلال الظاهر بطلان الثالث فاستظهر من غير من جهة خفة الفاسات وانت خبير بانها لا تكون الا كالكفاءة بالفصل بالوحدة في الاول
 هو ان واجب الشارع في الفصلين على من لا يوصل بغير هذا من التسلسل استقلال الظاهر هذا كما لا يخفى لانه لو كان قد اوجب
 غسله في الملها لم يوصل للظهور في ذلك لو كان قد اوجب غسله او اوجبه فاحده مع ان هذا لا يخلو الا من قبل الثانية
 في مقابلته لضرورة التي لا يباح فيها وانما فائدة ذلك الاكتفاء بالوحدة فيما يقتضيه على الاكتفاء بالوحدة انما هو من باب لزوم التسلسل و
 استقلال الظاهر فكيف استظهر في كون الاكتفاء بالوحدة الفاسات وقد نية هو على هذا الاشكال انما ما ذكر من القياس على العفو عاذا
 الدم من الدم وتكون غشاة الدم فيكون الفرق بين الدم وغشاة الدم على الاطلاق بالدم المستند على العفو عنه بالنية الى
 غشاة الدم من غير ملها بل بغير الدم من من باب الثاني وليس كذلك فان من يقول بالفرق يقول قد ثبت العفو عن الدم شرعا وهذا القول
 لا يثبت على غشاة الدم فلا يثبت له الخصصة الا بالاعتناء بالفرق لانه علم ان سببا لغشاة الدم وغشاة الدم فاعلم ان من جزم
 الاطلاق في احد هاتين الاخر هذا مشافا لما قلنا في قولنا قياس ما نحن فيه على سبب العفو عن الدم اذا كان دون الدم غير سبب
 لا انتم قطعا ان العفو عن الدم ليس مستندا الى الدم في الفاسات ولا في الملها لان الدم العفو عن القابل ايضا فبين ان مستندا الى سبب
 لا ملها فيكون حكمها قيدا بمحض لا يصح ان يقاس على ملها في الفاسات لانه لا ملها في الفاسات انما امرها الفاسات اليها من ملها وانما اكتسبها
 من فمحل من جميع ما ذكرناه ان الحق في الفصل لا في مرتبة الفاسات انما في الثالثة انما في النسخة على الحلالات هذا الماء الذي له
 يغير الفاسات عند استعماله في غير ملها فاعلم ان الملها من النسخة هو ما حصل فاعلم ان سبب الثالث واستقر في الملها وفي النسخة
 ان زيادة الوزن في غير جري النسخة هو بغير الملها في غير ملها هو مطالب بالليل انما في الفاسات انما في ذلك ما جاز ان

كتاب الطهارة

٢٢١

من حال الطهارة النفسانية فيها وأورد الماء على النجاسة وهو الذي يخرج به الرغوى من وجوهها المسائل المتأخرة ولا بأس بأن أخصه
 ما يستفاد من الروايات أنفعال العقل بوجوه النجاسة عليه فيكون جزءه باقيا على حكم الأصل انتهى ما استأذركم من كلامه وأعرض
 بعض المحققين عما يراه لا دليل على الملازمة لأن ما ذكروه من غير أن يثبتوا أن ذلك ان القائل بالطهارة اعتبره الفصل في
 صحة لا يثبت ما يورد عليه النجاسة هذا لعدم ذلك في البحث بامام إمامان الأولان متحققان بإيراد الخبر على الماء إلا أن الطهارة
 مقتصرة في صورة الإزالة بالكل وكلام الشهيد في التمسك حيث جعل التفصيل بين وجوه الماء وعكس في صحة مسألة ما زال في البحث
 يدل على وجوه القول بالطهارة مع الاعتراضات بعضها اعتبار الوجود في الأذلة وماله في الذكر وفي مسألة الغسل لا الطهارة وفي مسألة
 إزالة النجاسة إلى حد اعتبار الوجود انتهى المراجع ان على القول بطهارة النجاسة هل يقع الحدث ويرى بها العيب فانه قد استدل
 لعائلون بعد نجاسة النفس التي في ذلك هو محل سبيل الصواب في الطهارة دون الطهارة فيكون باقيا على ما كانت عليه من الطهارة
 ويكون حكمها حكم رافع العيب فقال استوفى في الجواهر الزائدة بالآخر هو رافع العيب دون الحدث حجة القول الأول لا تعاط
 لظاهرة فهي الاستدلال بطهارة من الأدلة المتقدمة وأما على سلب الطهارة بمعنى عدم دفع العيب فهي إيراد الأول ماحس في الذميرة عن
 لمعة في المعية والعلامة في المتن من جملة الإجماع على أن هذا الماء وإن عمل بطهارة لا يرفع به الحدث وكذا غيره مما ذكره الجواهر
 تلقى ماحس في الذميرة أيضا عنهما من الإجماع مع الإجماع برفا في عبد الله بن سنان الماء الذي يغسل بالثوب ويغسل من النجاسة
 لا يوضأ منه واشباهه لكن جعل المحققين روى لأنهما هذا لا يخاف من سندهما نظرا في أن إيراد الماء للسجدة وقع الجواب ولا
 قول غير المانع ثم قال في حكمها على نجاسة العمل انتهى أقول لا يخفى ما قد عوى الإجماع في مثل هذا المقام لأن إيراد الجاهل أهل
 لقولهم ان القول بالطهارة والقول بالنجاسة كما ينصير قولهم وان عمل بطهارة فهو إجماع تقيد كان القائلون بالنجاسة يقول بذلك من جهة
 نجاسة والقائلون بالطهارة يقولون بذلك من جهة كونه مستلزما إزالة النجاسة وان لم يكن بنفسه متبعا وان إجماع القائلين فلا يحصل
 به الاستسكان عن قولنا لا يجوز وما يراه الوهم ان الماء الذي من نفي الخلاف أيضا ما عرفت من كونه مذكور في الذميرة حيث قال ودعيما
 يدل على ظاهر كلام الشهيد في ذلك من أن يجوز دفع الحدث به قال لا يثبت عدله الأولان عند حكمه في الخلاف غير القول بانكرار
 لا كبر والقول بطهارة إذا ودد على النجاسة وجعلها قولين ولكن قد هذا صاحب الذميرة بان يمكن أن يكون المقابل بين القولين بناء على
 ان الأول لا شأن إلى القول بالنجاسة وان لم يكن فإدعى على النجاسة ثم قال في ذلك يتلوه قال في جملة ما عرفت من أن القائلين بالطهارة
 اشترطوا فيها وأورد الماء على النجاسة انتهى قلت قد عرفت سقوط ما عرفت من أن القائلين ببعض المحققين في الأثر السابق فبقى الإجماع
 الذي ذكره في جواب المقابل بين القولين على جواز الماء على سلب الطهارة بمعنى عدم دفع العيب فمما عرفت من أن الجواهر من مؤثره عاروا
 في كيفية نظير الأثر والكفر كيف يغسل كثره يغسل قال يغسل ثلاث مرات يغسله الماء فيحرك ثم يغسله من ثم يغسله ماء آخر فيحرك
 ثم يغسل من ذلك الماء ثم يغسله ماء آخر فيحرك ثم يغسله من ذلك الماء ثم يغسله ماء آخر فيحرك ثم يغسله من ذلك الماء ثم يغسله ماء آخر فيحرك
 نجوا والأكثر على أن ثلاث مرات بذلك من غير إلهاء ثم يمتنع الفصل بين النجاسة بالكون بينها ليس ولا يغسل بالكون
 لأن العرض الطهارة بل قد يدعى أن الأثر من سبب الماء ونحوه لا تقتل الماء للستره إزالة الأضغاث بل يقتل أن القول برفع العيب
 يردون الحدث عرق للإجماع الذي أورد عليه بعض المحققين بأن إيراد الماء استفادة عما جاز استعماله الثاني عن ظهوره في عدم جواز
 تحريم الماء في الأذلة أيضا تفصيل الفصل في الأذلة في الطهارة وان كان مسلما إلا أن ذلك لا يستلزم عما جاز استعماله في طهارة
 متنجس غير الكون الذي هو المستعمل في طهارة عما جاز استعماله من الكون بالفساد لا ما عرفت أيضا أن ذلك لا ينافي في عدم
 حصول تعدد الفصل بالظن بل المذكور وان ادعى استعادة ذلك من ظهوره في عما جاز استعماله الماء الذي أخرج من الأثر الفصول
 به فالظن مجموع الأثرين في الزاوية وأورد على القول المتعارف من عدم جميع النجاسة استعماله لغير القول الثاني إطلاق ما دل على
 طهارة الماء واستعماله بالطهارة بعد قيام الأدلة على طهارة وضعفت سند رواية عبد الله بن سنان بل لأنهما عند
 بعضهم بما عرفت أن الشاهد لبعض المحققين وضعفت لأنه مؤثره عاروا وعكس العبارة بما سكت عن الإجماع في أحد الشافقين حجة القول الثالث
 ما سكت عن بعضهم من التعليل له اختصاصا من التعليل للمانع فيه الإجماع الحكم عن المعية والتمسك في رفع الحدث وقواء بعض المحققين
 استناد إلى إطلاق التذلة على السلب الماء ونحوه انصرا في الأثر في هذا الفرع جاز ولا يستعمل في بيان صحة ما عرفت من

بالطهارة انما هو المعنى الرابع وهو ان يطهر ما حوّل عن التسمية في التسمية فلا يكيد حكاية قول طه المحرم في التسمية بالاسم بان يرفع من ماء
الاستنشاق على الخشب البدين فالطهر وكلامه من يخرج في الصفو وليس يخرج في الطهارة انتهى وذكر الطهارة هو ان يرفع من الماء على الخشب البدين
مطابق للتفسير الواقع في انساب السلف وشيئا مما لا يستلزم الاخرين على طهارة من جهة ما لا يطهره الا في قوله في هذا الماء
بمن يغفو عنه ولا يباشر كالمنقى الذي لو طهره الاكثر الثاني من الاخبار الثلاثة ما مر وما مر وما مر يغفو من المقام ليس ازيد من
الاول ويصير حجة لها شي من تفسير التولية في شريطا بكم فاستدعى ان يكون جنسا غير جنس لكن ما ذكرنا من الاصل يشهد بان
قد تجانص التعليل في الرواية السلام من الماء ما ذكرنا من القدر في كل واحد هو مظهر من الحدث وانما في الطهارة وفيه فالاورد يلى
وقد اكد في الماء الطاهر عليه على الوجه انتهى خلافا لصلح حيث قال هو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث
الاخبار ونقل على الاجماع وفيه قوله في الصفو انما هو حيث قال فيكون التوضيح الاول ما قلناه وظاهره في التوضيح من غير التوضيح
والرواية في الصلاة قبله بان الماء ما ذكرنا من القدر الطهارة في كل واحد هو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث
وان حاله من جهة اخرى حيث اوردنا هذان اعترفت في كل واحد من موضوع الفرق بين ما عرفت الشارح عن مسائل الفاسد في غير
عقودنا من التوضيح وبوجه وان الاكثر يستفاد منها الفاتحة قال لكن ظاهره في التوضيح من غير التوضيح من غير التوضيح
بل هو الظاهر في مسائل الملاقاة الطهارة كلام بكم من الاستصحاب بل هو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث وهو مظهر من الحدث
ان هذان ذكر الفرقين الاظهر الاول لا يستفاد من الاخبار وينقل على الاجماع وبذلك لا يحسن ما دل على صحة التعليل انتهى
الاشارة في التوضيح ظاهره انما هو من جهة اخرى فاستدعى ان يكون جنسا غير جنس لكن ما ذكرنا من الاصل يشهد بان
يرى في هذا من غير التوضيح وفيه قوله في الصفو انما هو حيث قال فيكون التوضيح الاول ما قلناه وظاهره في التوضيح من غير التوضيح
استدعى الفاسد في غير هذا المقام وملاحظ التعليل في قوله في هذا المقام فجمع على الصفو في ثروى عن ابي عبد الله في الاول
فيما رسله قال لا يبيد الله في حديث التوضيح في غير هذا المقام فجمع على الصفو في ثروى عن ابي عبد الله في الاول
به قال قلت لافواه فقال الماء اكثر من القدر في قوله في هذا المقام فجمع على الصفو في ثروى عن ابي عبد الله في الاول
عليه في تفسيره انما هو من جهة اخرى فاستدعى ان يكون جنسا غير جنس لكن ما ذكرنا من الاصل يشهد بان
بالطهارة وبين القول بالصفو على طهارة قال في الرياض لا يمتنع فيها الا ما مر من جواز الطهارة على الاول
الثاني وفي التوضيح انتهى الاجماع على ما مر في الحديث بما روي به الطهارة مطلقا فخصر القدر في جواز ازالة الطهارة به ثانياً في الاول
الاجواز لما تقدم من الاول في الحديث انما هو من جهة اخرى فاستدعى ان يكون جنسا غير جنس لكن ما ذكرنا من الاصل يشهد بان
فيما ذكره والله وقال في الجواهر في كلامه لم تقدم فكره لكن قد جمعت سابقا في هذا التوضيح من غير التوضيح
انما هو من جهة اخرى فاستدعى ان يكون جنسا غير جنس لكن ما ذكرنا من الاصل يشهد بان
ووضو الجنب والخائض نحوها فانه قد من انحصار غائبة الخلاف في الاول لا يخلو من نظر انتهى قال المحقق المذكور بعد
ذكر الحالة الاربعة المتقدم ذكرها بالصفو والفظا لا يتولى على تقديره في القول بالطهارة الصفو بالصفو الرابع وعلى القول با
الطهارة على جواز دفع الحدث بالظلال ما تقدم فحكم التوضيح من نقل الاجماع على ان ما روي به الطهارة لا يرفع الحدث فاما
انما جواز دفع الحدث به فلا يخلو من قوة للاطلاقات السلبية واما الوضوء والنسل الغير الزايفين ففي جوازها اشكالان في الاطلاقات
ومن ان الظاهر من الاوامر الواردة في الاضطرار في الوضوءات الغير الزايفين فانه قد اختلفوا في الوضوءات ووضو
الاكثر مثلاً ما ذكره وكل جميع ما يوجب به التوضيح في الوضوءات والواجبين مع ان الظاهر ان الراد من هذه الطهارة تغليب
يكون من شأنه رفع الحدث اذا صادف وهذا لا يخلو من قوة انتهى ثم ان استصحابه الكلام في هذا المقام يتم ببيان امر الاول
ان على العلامة في التذكرة في حكم الطهارة ما لا يستلزمه بالصفو لافق بين القيل والذات انتهى فانه جامع المقاصد استثنى
الاستصحاب عن الطهارة ما لا يستلزمه بالصفو لافق بين القيل والذات انتهى فانه جامع المقاصد استثنى
ذلك والافق بين الطرفين ولا يخلو من التوضيح والافق بين القيل والذات انتهى فانه جامع المقاصد استثنى
وقال انه استثنى الاجماع عن الطهارة ما لا يستلزمه بالصفو لافق بين القيل والذات انتهى فانه جامع المقاصد استثنى

ص
حكاية في الرياض
عن المتن

کالہ

الاجماع وقد استدل بعض المحققين وهو على ما بيناهما ما استدلوا به في الجواهر من قوله تعالى على غيابة الماء بالتبعية والاحتياط الجواهر
في توجيه الاستدلال فقال عليه السلام لا استنباهما من الكفر والنجاس بل من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر
بينهما من وجهين أحدهما أن الماء في بعض المواقف قد يكون من الكفر والنجاس لا من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر
الثاني أن الماء في بعض المواقف قد يكون من الكفر والنجاس لا من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر
الاجماع وقد استدل بعض المحققين وهو على ما بيناهما ما استدلوا به في الجواهر من قوله تعالى على غيابة الماء بالتبعية والاحتياط الجواهر
في توجيه الاستدلال فقال عليه السلام لا استنباهما من الكفر والنجاس بل من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر
بينهما من وجهين أحدهما أن الماء في بعض المواقف قد يكون من الكفر والنجاس لا من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر
الثاني أن الماء في بعض المواقف قد يكون من الكفر والنجاس لا من الاستنباهما بالحق والبرهان لا بالاعتقاد والاحتياط الجواهر

مكافؤ لوضوئهم وان وجد فلا مكان في نجاسة غدا ليدل القاسم ان الارض في طهارة ما لا يستقيم من الوضوء النجاسة المتأخرة المخرج
وبين ما لو حدث لا لاطلاق الاختصاص لو فرض التعدي على الوضوء الخارج عن المساوئ بحيث لا يقتضي على غسله وطهره والاستسقاء كما
نحسب والقاهر ان كاشف الكفارة ايراد هذه الصورة بكلامه قد ساد في الامور الاربعة فيجب ان يذكره **قول** في طهارة الارض
اذا القى على نجاسة على الارض يظهر على الارض مع نجاسته على طهارة اخرى قال في التعارض الذوق بالمدلول ما ثم قال قال ابن السكيت
فيها ما ضرب من الملاد فوثق وتذكر ولا يقال لها وهي غرض ذوقها انتهى ثم ان القائل بالقول المذكور هو الشيخ في الحديث قال في
بال على موضع من الارض فظهر هناك بغير عليه الماء حتى يكثره ويغيره ويعرفه فيزيله ونحوه ويغيره فاذ ان حكما بطهارة
في طهارة الماء الوارد عليه لا يحتاج الى النقل والتراتب لا قطع المكان ثم قل دليلنا قوله تعالى ما جعلنا لك الدين من حرج و
نقل الربابين الارض الى موضع الوضوء وتكاثره في قوله تعالى في السجدة فقال الله عز وجل ما جعلنا لكم الدين من حرج ولا ترم مضاعفا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى في السجدة فقال الله عز وجل ما جعلنا لكم الدين من حرج ولا ترم مضاعفا
ثم قال على اوله في قوله تعالى في السجدة فقال الله عز وجل ما جعلنا لكم الدين من حرج ولا ترم مضاعفا
ومعنى في الذكر من السجدة المقبول لا يخفى ما في الحديث والحجج والروايات ضعيفة كما صرح به في القبر والارض على ابوهريرة الله
قد نقل عن ابن جنيته في الاصل ان يكون بعضهم اثم لا يقبلون قوله في معنى السجدة والحجج والروايات ضعيفة كما صرح به في القبر والارض على ابوهريرة الله
في انها خاصة بمكة الذكر من مكة ان النبي امر ابناءه الزباني الله اسباب البول وصلى الماء على مكانه من حرج خاصا في قوله
نجاسة الارض ان الارض كانت صلبة فالتساوي المتفصل عن محل النجاسة الى غيره من اجزاء الارض متباعدة لا يحصل بها طهارة
استقبل بل يحصل من ذلك انتشار النجاسة وفي رواية النقيب في ارض السجدة ان كانت صخرة فحسب الماء وهو مشرب فيجب بقاء
النجاسة لا يترك ان ما يورس في الماء ولا يفصل منه الماء لا يطهر في طريق طهره بل في الارض مضمرة جريان الماء الطاهر
او لقاها الكو عليها ولا يحد في موضع جميع الاجزاء المتصلة وتقول القيت عليه كذا واشراق الشمس عليها وهي طيبة فبقاها هذا اذا كان
الارض صخرة وانما اذا كانت صلبة فان وفش النجاسة الى اجزاءها يحصل طهرها مضافا الى ما ذكره ابن الماء القليل عليها بحيث
يفصل عنها الى محل اخر فيصير ذلك لها طهر محل السجدة كان متباعدة قبل الوضوء ان المحل المتباعد كان من ارض السجدة لا يحد
عليه الماء حتى يخرج من السجدة الى مكان خارج عن طهر ارض السجدة ما حفر الموضع ونقل ترابا الى مكان اخر او طين من الارض الى موضع
بحيث يحجب المتباعد عن الارض كما وقع في كلام بعضهم فلا يحد طهره لذلك المتباعد فما ذكرنا بطهارة السجدة في قوله من مواضع كلام ابن
اصحى فان قاله السراغدة ان الارض لا تلتصق على الارض فطهره ان يطرح عليه ترابا من ارض السجدة او الدوبل او الكبرة ويحصر طهره ارضا
وطهره الموضع الذي يتصل بها ذلك الماء فان بال انسان وجلسا يطرح مثله الى وعلى هذا لا يكون النجاسة ارضا من شاة
على وجه الارض الى ان ابال في موضع فانزله من كجسته بشاة اشياء احدها ان تكثر عليه الماء حتى يمتلئ فلا يرى له من ظاهر
ولا يراه ولا يخاله ان يتر عليه سدا او جواهر الزينة فيحصر طهره ما عدا الاربع ان يحصر الموضع ويغل ترابا حتى يمتلئ على الظن اعلم
ان نقل جميع الاجزاء الى مكانها النجاسة الحاص ان يحصر عليها مطرا ويحصر عليها سيل فيقتطع بقدر ما يكون كامن الماء التي
ان يحصر الموضع بالشمس فان حفر بين الشمس وبين طهره انتهى فحصر طهره الموضع الذي يتصل به الماء من على طهارة السجدة او
قد ابطاها ويحصره ان بال انسان وجلسا يطرح دفوان وان بال ثلثه وجلسا يطرح ثلثه لا دليل عليه وعنه الثالث
والاربعة من السجدة ليس على ما ينفذ عاير ما هناك ان الاربع يتصل بها الثالث في ان يجمع بين الاربع في ارض فاذ ابيت الارض في طهارة
البول فيجب ان يحصل العلم بالاربعة من الاجزاء المتباعدة في الارض لا دليل على الاكتفاء بالظن كما ذكره وحصل هو السيل عليه
كأنها في السجدة واشترطوا في ذلك ما ذكره من الماء في الخامس كان ناظره سلاية الارض وضواها فالأرض لا تكون في الثانية
الثالثة والظاهر ان يريان من السجدة انما سرة من الارض في الجهة ستة فبعضها فيهم من الارض وبعضها في القسم الآخر وبعضها
في الضيق وهذا قد يغيره الروايات المذكورة بوجود احدها طهارة السجدة وانها احتمالان الذوق كان مشددا على هذا والآخر
والثالث ان البول كان قد جفت وادنا من الضيق العين بالشمس جعل الارض طهره ليعقبها الشمس انما الارض كانت صلبة
مضرة فابصر عليها الماء حتى يحل في نتائج السجدة فلا يحد في مكان طهرها وجلسا وان يخرج الى الخلل الذي يحصره البراءة الثالث

اسئل الله عما في صدورنا من العلم

فَلَحْمًا لِّلنَّاسِ

[illegible]

فالحكايات

٢٣٩

هو صالح لذلك بان جنى بالمعنى بالكسر كقول المهرج الكبير مكال بخلاف ما لو جنى بمعنى حمل الداني كقول الخالص
 الفخ الطري الواسع بين مجملين وما ذكر في المعصام من قبل الثالث دون الاول خصوصاً بتعبير قولهم بل كلادنا وما وقع هذا
 شاعلياً بحكاية عن كتاب المعصام من قوله اناء الوفا يذكر الوفا مجرداً عما على احكامه من قوله اناء كادنا فاعطى مثال من ما
 عرفت لا من صريح في تشبيهه ويكون فيه الشبه امرين الوزن والمعنى ثانياً ان تزداد في كبره عند العرف بتعبير المعصام بين امرين احدهما
 كونه تعبيراً بالاعتم والآخران تفسيراً ناظر الى بيان المعنى اللغوي ان العرف مقدم عليه ثم بين ان تقديم العرف عليه إنما هو مقام
 التفاضل انما في صورة التوافق او انفراد المعنى اللغوي عن العرف بان كان من الظروف والاوعية ولم يتحقق لنا سلباً سم الا انه عند
 هذه تنهى إطلاق عرف زماننا حتى يجعل كاشعاً عن العرف المشايخ فان ربح لا بد من الرجوع الى ذلك المعنى اللغوي العام وان خبره بان
 الرجوع الى المعنى العام انما يتم على الشق الثاني من شق الترتيب انما على الشق الاول من وهو كون التفسير تفسيراً لا على مطلقاً بل على
 الا ان ذلك المعنى العام في صورة نفع العرف وقدرته في المعنى بين الامرين فكيف يصح الحكم بالبحر مطلقاً وتفرغ الاحكام المذكورة مع
 العرف هذا مثل المعنى فكيف عنده انما ان الشك في المعنى العرف في مقابل المعنى اللغوي يتصور على وجهين احدهما ان يشك في سلب
 تحقق المعنى العرفي الخالف للمعنى اللغوي فيجب الشك في الحصول للمعنى عن المعنى الاول فيبقى في مسألة عدم شروخ بالمعنى اللغوي
 واما انما ان صلب تحقق العرف على خلاف المعنى اللغوي لكن يشك في تعيينه ففي الاول لا اشكال في اخذ المعنى اللغوي لكن كلامه
 صلياً ليس مراده ذلك لا كونه بتعبير العرف عندنا لا من لا يوجب له شاعلياً الاول وفي الثاني لا يوجب له الاخذ بالمعنى الاول لان
 للمعنى العرفي ان يحصل الفعل مجرداً لا يصح على الخطاب على المعنى المحرر انما هو المعنى العام واما انما ما فكرت في جوابه لا احتياج على القول
 الاول لا في منع الشك في صدق اسم الاناء على غير ما هو متعارف استعملنا عندنا من غير يد انما الاول فلا نرد مدع ومثله
 ولا بد للشك من اقامه الدليل على علوية ويجوز للمعنى لا يوجب واما ثانياً فلا نرد لاي جوده للعالم سبباً على المعنى والمحيرة اذ ليس العرف
 في زماننا مستقراً على كبره فكيف عن العرف السابق واهل اللغة هم المتكلمون عندنا خلف كلامهم فيلهي منهم حاله المعرفه
 كما هو صريح العرف واما بادي الطريق في ان الصاحح الاناء معروف وجعله يوجب الاناء الاول في مثل مقام واسبقه سابق انتهى
 وهذه بيها عبارة الطيحي ومنهم من يترخص في تفسيره كاي لا يترجموا عندهم من مترجمها صاروا استعمالاً للشيء من الظروف فكذلك
 القاموس بجملة من علماء اوصافون وفيه اشكال الشك موقوف على وجود الشيء هو مقتضى حاشيتها ان ما ذكره في الجواب عن الا
 صحاح المذكور ثانياً من عدم كون الشك في هذا الاسم قد حاشد مثلاً المعنى اللغوي العام عليه ليس في حله انما ارض ان ثبت في
 عرفة للفظ في الجملة كما هو مقتضى كلامه في ترك حمل الرجوع الى المعنى اللغوي لكونه قد حاشد في اخذ بالمعنى العرفي ان كان مبنياً
 بالصدق المتحقق من ان كان محلاً لصدق المتحقق كما فينا نحن فيرجع فيما عداه الى العواضد لها من ان اندج تحت شئ منها او اذ قال
 الاصول قاتماً ان كان محلاً لصدقها فلا حاش من الرجوع الى الاصول في جميع موارد سدسها ان ما ذكره من ان ملاحظه الاختيار
 انفسها خصوصاً حقيقة ابن بزيق تعلى قيم المراد بالاناء لغير المتشايخ فيه لحدسنا احتواء الظهورها في المحرمة وقد عرفت هو
 في بما قلنا في مسئلة جعل الدليل والفضة كانه شئ والصق به بحيث يصير المجرع كانه شئ واحد حيث حكم عن العلامة العليا على
 في القول بالمعنى بتمسك ايان الكايسا انه مستقل في كل كذا لا يخلو من نظر المعرف من عدم صدق الاناء على علمه قائل وان كان قد
 يشك في ذلك كذا ذكره بصريح ابن بزيق المشتمل على المراد والقضيب للمسلمين فخصه بصلاحه الا ان في الملبسة اذ هي كالاناء في الانية
 الا اننا لا يمكن غير من اشارة بالمعنى بل لا يخلو من احد من الاشارة على الكراهة وهو في حله انتهى ثانياً ان ما افاده في دفع
 الاستدلال بصحة التوقيف المتقدمة بالمشتر من حوز الجواهر من العرف بينه وبين عزمه بغير سلب لا في الاولين دون غيرها
 قال لا يكاد يقتضيه وجه الا انما من حكم بان قرابة التسوية والتفريق التمكن من الحرمة فكيف يصح ان يقال بعد حاشه سلباً سم الاناء
 عن هذه وصحة سلبه عن وعاء التوقيف في المشايخ وعلموا بما لا بد لعلنا ان يقولان جمعية التوقيف وواحدة من الجواهر انما
 عن ان الاناء عبارة عما خاضعت استعمالاً من الظروف لهذا الضيق في هذا المقام ان لفظاً اناء من قبل الجمل لك لا يقتضي
 وهو ما عارض استعمالاً من الظروف فيؤخذ بحكم الحرمة فيه في عواضد على انه لا مجال ولا بد من الرجوع فيه الى الاصول ومن
 المتحولات هذا المورد من قبل الشبهة القديمة الناشئة من اجمال النص فتقرر في علم ان حكمها الرجوع الى المراد انما كان الاجمال

فاحكم البنايتا

[illegible]

فاحكام التجاشا

٣٠٠

التي هي العاقل فيكون لا ينفذ الامر من حيث يسهل في مخالفة التزم خصوصاً مع سبق ذكرها هو اخر هذا واسل
 الحكم من قبل المسكنات في الجملة لكن وقع الخلاف في عنوانه الا ان كان جلد الميت يظهر بالديباغ ام لا فانها توفى فلا تستفيد ابل بمقتضاها
 القائل والمحكم من ابن الجبيرة في كل ما عاقر هو الاكل وعزله في الذكوة في الجملة الشك في كونه قاله الشافعي وابن الجبيرة لم يرا
 الذبح ما كان ظاهره حال الحيوان حتى في ذلك انه قال ابن الجبيرة ان جلد الميت يظهر بالديباغ اذا كان من حيوان طاهر حال الحيوان
 الا انما عاقر به من ذلك وكل شيء عاقر التسوية انتهى واستظهر في كشف اللثام من الصدوق رواية ما يخاله القائلين المذكورين قال في
 وظاهر الصدوق رواية طاهرة وان لم يدعي اي نجات حكمه في ذلك لا في قارة المقنع لا بأس ان يوثق من المما اذا كان في
 زوق من جلده وليس له في الفقير من العداوة ان لا بأس ان يحصل لها ما فشت من ما ابلان او من قوتها منة وفيه يكون لا بأس
 فيها انتهى في ذلك بعد نقل الرواية عن الفقير ما يظن ان ظاهره رواية قائله في ذلك من غير فصل جديده ان لا يورد
 وفي ذلك لا كذا لا ما يفتقر به وبما كسبه انتهى يمكن ان يكون عند تعريض الصدوق بالديباغ رواية المقنع سببا على ما هو المعتاد
 من عند استحقاق الزوق بدون الدابة فيجب على ابن الجبيرة ويؤيده ان رواية الفقير قد تضمنت الدابة ان كان يلزم بان لا يرد
 المقنع والفقير قواين وفي ذلك ان يترك القول بالعقارة وحكم مثلها في الما ارجلها والذبح على الكراهة جهة القول بالحيوان والذبح
 استحقاق التجاشا في المصلحة قبل الدابة بغيرها فليها فكذلك بعد ما اذا وقع الشك في الاستدعاء واجاب عنه حاشا العاروة بان التمسك
 به يكون قول على الاضطرار قليل الحكم ويكون ما عاقر الايمان كما سلف القول به من رواية قد نقلت في كونه نجات الميتان الهدى فيهما ولا
 جامع ومع فلا استحقاقا على هذا الما ارجلها في الذبحة ولكن مقتضى حديثنا في الاستحقاق ان يذبح مثل هذا الما كما اقتضاه القول
 فيه ان اصول الثلاثة الاجماع المتفق على ان يذبحوا في وقت الذبحة وخلافا لاحكام وعن المنهج نحو اتفاق علماءنا
 الا ان ابن الجبيرة وفي الذكوة ما يظن ان جلد الميت يظهر بالديباغ سواء كان من حيوان طاهر او من حيوان سوا ذلك من مأكول اللحم الا
 عند هذا ما اجمع الا ان ابن الجبيرة وفي رواية عمرو بن عمرو وفيه ما هو حاكم الرواية من مالك وجماعة انتهى في ذلك فليها على ما
 اجمع انتهى في الذكوة لا يظهر جلد الميت بالديباغ بل ما عاقر في جامع الما صدق هذا هو المشهور بان الاستحقاق بل هو جامع الا انه
 على ما نقله من الخائف قلت هذا الفعل المستفيض وجب الفوق ما ليس في يده ذلك جهل للمتوقف ولا يصح لما حكى من حاشا العاروة من رواية
 به في ثبوت على وجه يصح للجهل منسبها بغيره من الحق في كل حال الشبهة والشبهة في الاجماع مذكورة في غير موضع
 الدابة اذا اخلت في عددها من ثلثه من امر لا يجمع ما اوجب جلد على غير ما المصطلح الذي هو المجرى عندنا او اذا قلنا القطب في غلظتها
 ولا يفتقر ان سدد دعوى الاجماع في غير هذا الوجه على وجه يصح لو من فيها لا يفتقر في كل وقت اليها في هذا المقام الذي لا يفتقر
 خلافا لغيره لان ما رزقه الا من ابن الجبيرة والشافعي والصدوق وقد اعتد بغير الاجماع من غير ما انصاف الشاك في ثبوتها
 عليه الميزة منسبها في الذكوة في الاستدعاء والشبهة في وقت الصلاة في حاشا العاروة وفي غير ذلك لا استدلال به وانفسه لجلد
 قائله في غير ذلك تحت الفرض وليس الفرض في حق من يفتقر الى الاستدعاء من انتهى واجاب عنه حاشا العاروة بان المنسب ومنه يجب
 العرف في كل الاكل ثم احاطت بغيره على وجه لا يبين من مقتضى كذا في ابي جعفر من الحق في حق من التمسك بالحيوانات الدالة على جاشه
 للذين في ابي جعفر حاشا العاروة في حاشا العاروة ومن دون ذلك ولا هذا الوجه في قول ما رزقه في حق التمسك بالحيوانات الدالة على جاشه
 وفي دليل العاروة معفوون في النجاسة فانما انتهى عن الحكمارة في المنع من اكل الجمل التمسك بجلده من اكلها ما عاقر ولا في كل
 منفسر لانه كالم فكان كحل الغرض في كل شيء من الميت في يظهر بالديباغ كالم ولا يفتقر على الديباغ فكذلك على الاستحسان ولا في
 حرم بلوث فكان نجسا كالم في الديباغ انتهى في الثالث مما ذكره منسك بالاستحسان في الوجوه بالذبح يفرق بعضها عن بعضها في اختيارها
 وما اجمع في الما عاقر من جلد الميت في الذكوة ما يفتقر الى كونه ما يحصل منها فائدة الحاصل احبار كذا في الشبهة في التمسك عن جديده مسلم
 قال سئل عن جلد الميت لا يلبس في الصلاة فاذن في قال لا يورد في سبعة من جديده في غير من عزوا مدعى ابي عبد الله في
 الميت قال لا يفتقر في شيء من ذلك شاع وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله في رجل دخل في المسجد ابيض هذا الخلق
 الذي لا يلبس الا السلام فاشك منهم الفداء للعارفة فقول لاصحابها العيب في ذكركم في رجل دخل في المسجد ابيض هذا الخلق
 لا ولكن لا بأس ان تنبها وتقول في شرط الذي اشترطها من ان ذكركم قلت وما الفرق ذلك قال استلزام اكل العرق للذين وزوجوا

في

كالاستبراء والغسل المان قال عن الرضا انه سئل عن جلود النذر التي تمسك من تحتها فقال لا تمسك فها عاتج يجرى الكلام قال
في الصلاة ان التيمم من الصلوة في الخفاف المذكورة مخصوص من غير طهر الجلود وغسله ولا يخلو غسله فلا بأس بترج ذلك
الغسلان في المعبر والمتميم هذا كلامه وقد مضى جمل من احاديثنا انما انشئت هنا بالنسب الى المعبر والظاهر ان المشقة في الجوده
ان ثبت طيبه التيمم والطعم بغيره في الذكر المذكور هكذا قال في قيل بالباء الموحدة وهو يجرى بغير التيمم والقرط بالفاء
والايماء والطاهر المعبر قال الجوهري هو الذي هو في السلم بغير التيمم انما على القول بحد طهارة جلود الميز بالباغ كما هو المشهور المنصوص
هل يجوز الاستغفار به في الايام ام لا يبع المعبر فيها حتى عن المعبر الثالث وقا انه التذكير وقد جاز ان لا تنقاع بها في الايام
اشكال الا ضرب علمه انتهى حكم مشايخنا انتهى حرمه بغير التيمم وحكم من روى في الجناح واجواءه انتهى لذل عليه
روايات ابن ابي العزرة وزاد الشهيد في الذكر المذكور من الروايات نظر انتهى كما ينبغي انفسها في الصورة الملائمة بالروايات
ذكرها مستندا للقول بالمنع وقد استندنا في الغرض من الروايات في نظر انتهى كما ينبغي انفسها في الصورة الملائمة بالروايات
ثم ان اصل خبره على الاحتجاج بما يبينه في المنزل عن مذهبه ولا يعمون ما لا الى الطهارة كما عرفت فالحكماء من كلامه
وهو ما قاله كلامه صلى الله عليه وسلم انما هو على هذا التقدير ويظهر من صاحب الذخيرة نفع تردد فيها من فروع ترجيح القول
المشهور من حد طهارة جلود الميزه بالباغ كما عرفت في المورد السابق فانه قد قال في القول بالغيابة هل يجوز الاستغفار بها
اليابوع الى الغسلان والشهيدان لا وهو غير بعيد انتهى في التفسير وفيه ما لم يتم التمسك بالابايع صحت كما رتب اليه كما
انتمى في قول لا اشكال في عدم مقتضى الاستدلال بموافاق المسجل ومنها انما هو حرة الاكل كما عرفت في المورد السابق واما
عن رواية ابن ابي العزرة او اخلاها بمثلها في السائل الى طهارة الجلود في الاشكال وقد عرفت حتمه سندها على ما في
الكلام من ثباتها عن ابن ابي العزرة خصوصاً مع كون الحسن بن محبوب قد رواها عنه وهو ممن اجتمعت العصابة على تضعيف
ما يروى عنه وسئل لك كاف على ثبوتها عن شرح المعانيع المحقق في التيمم ان الحكم بحد جواز الاستعمال في اليابوع لا خلاف
فيه وان وقع في الذخيرة نفع تردد هذا وكان فقير الظاهر مع استدراك زود صاحب الذخيرة وقد عرفت النظر من حيث ذلك
وحكم من حيثها المعاملة ما يبع السائل الى القول بالطهارة او تردده يبين على حد ما من جلود الطاهرين طهارة جلود الميتة والباغ
والكلام فيما نحن فيه من معنى القول بحد طهارة الجلود في الاشكال ان الجلود الطاهرة المأكولة لم يرد في الجلود التي توجب جواز اكل
لم يابوع لم يستعمل جلوده اذا نزع على تلك الكيفية فالله هو جواز استعمال جلوده من دون توقف على الذباحة وعن السيد
في انه لا يجوز استعماله في الاكل لحدوثها وفيه في ذلك الشبهة في وقوع الشك في المقام بمقتضى البحث عن ان كل حيوان طاهر عنه
الافسان هل يقع عليه الذكاة ام لا وعلى تقدير وقوع الذكاة عليه هل يجوز استعماله في الاكل قبل الذباحة ام لا فالكلام يقع في
موضعين الاول وقوع الذكاة على الحيوان الطاهر كما عرفت الانسان مفقود لا خلاف ولا اشكال في ان شيشا من الحيوان
الحكم بحد طهارة عينا عن الكلب الخنزير لا يقع عليه الذكاة كما لا خلاف ولا اشكال في ان الانسان لا يقع عليه الذكاة و
انما الكلام في خبره قال الشهيد في الذكر المذكور لا يمنع وقوع الذكاة على الطاهرة حال الحيوة كالشباع كتموا الاما ذكيتهم وقول
الصادق في الاتصال فيما لا يؤكل من ذكاه الذبيح او لم يذكر طهره بالذكاة والمتميم غير استعماله بغيره في الغسلان جلود
مسقية الطهارة ورواها لا كان مية فلا يطهره والذبيح عن من حيثها المحلوق بان صدقها في شرح وقوع الغسلان في
تذكيره ما ذكره في رتبك ومن هنا قال هو في عنوان المسئلة الطاهرة لا خلاف بين اصحابنا فيما اعلمنا ما عدا ما يملك الكلب و
الخنزير والافسان من الحيوان الطاهرة فاما يقع عليه الذكاة انتهى لكن حكمه في الحدائق عن العلامة الطيبي انه ذكر
اخره في حقه الحسن عن اسباطه عن علي بن حبيش عن اخيه قال سئل عن ركب جلود الشباع قال لا بأس بالصيد عليه عن
عقلان بن عيسى قال سئل الصادق عن جلود الشباع فقال لا بأس بها ولا يؤكلوا شيئا منها تصلون فيه ثم قال هذا الخبر
يدل على كون الشباع باهلا للتذكير بمقتضى جواز الاستغفار بجلودها كما هو المشهور بين الامم انما قال الشهيد في انه لا بأس بالصيد
في وقوع الذكاة عليها نحو الخنزير والافسان لا يشهد له في ذلك ولا يفسد لما عرفت في الحكم بحد جلود النصوص المتقدمة
وعلى القدر والشاخصين مما لا يخبره انتهى هذا الحكم كما يبين في الدليل على بطلان الخلاف في الحكم الا ان يقال

فاحكم الجائنا

٢٠١

الزايح لما اورد. وفي الحقائق ايضا حيث قال ان ما اعتدوه من الاستصحاب وان سلمنا صحة الا ان من ثابت هذا ولا موجب من
 التحقيق فانما نحن الاستصحاب اثبات الحكم بالدليل في وقت ثم اجروا وقت ثاب لم يقدام دليل على نفي مع نفي الموضوع في
 الوقتين. وعند غير هؤلاء الحكم في الوقت الثالث يتفرع على ثبوت في الوقت الاول والا فكيف يمكن اثباته الثالث مع عدم ثبوت الاول
 استصحابا على الذي هو جنة المسئلة لا موجب الحكم بالقياس كما هو موهوم لان القياس لم تكن ثابتا في الوقت الاول والا فكيف يمكن اثباته
 في الثالث مع عدم ثبوت الاول واستصحابا على الذي هو جنة لازم كما بين احدهما المحيوتان في هذه الاوقات حجة نفي للموجب للقياس ليس هذا
 اللازم من حيث هو بل هو بل هو من الثالث اعني الموت حجة نفي هذا الذي هو جنة اللازم للحيوة مغاير لمعاد الذي هو جنة نفي انفس والمعلوم
 ثبوت في الزمان الاول هو الاول الثالث وظاهره غير ان في الوقت الثالث اثبت من سبقه ان لنا القاضل في الوقتين وحصله عدم بقاء اللو
 ضوع ومن سرح به في الوافي حيث قال في ذلك كلامه في الحقيقة يخرج مثله هذا الصورة من الاستصحاب ان شرط الموضوع هو عدم
 هنا مطلوب وليس مثل التمسك بهذا الاستصحاب الامثل من تمسك على وجوده في الدارة الوقت الثالث باستصحابا الضابط
 المتحقق بوجوده في الدارة الوقت الاول وفناده غنى عن البيان انتهى في غير المتخصصين هو عدم وقوع التذكية الشرعية
 على الحيوان كحكايا باعينا للمالكين فاحدها الطهارة باعتبار حال الحيوان والاخر القياس باعتبار حال الكوكيل في غير روح فانما
 مرتبة على عدم وقوع التذكية على الكوكيل في روح وهو قولهم في وقتهم اقول في وقتهم التذكية على الحيوان هو عدم وقوع التذكية
 لان احدا كمن وهو مغاير في الوقوع في حصول الحيوان والاخر وهو عدم التذكية فعدمه كبر مقتضى الاستصحاب وليس المستصحب
 المذنبية المقيدة بحال الحيوان بل من استقامتها مغايرة ما اراد اثباته في الزمان الثالث لما كان ثابتا في الزمان الاول وليس هو في
 المستصحب والحيوان المقيد باصنافه بالحيوة بل من انشاء موضوع هو الجهم والمستصحب هو عدم وقوع التذكية
 الشرعية على هذا الجهم وهو ان كل احد لا يلزم سريان القلة اليه من جهة كونه صفة للوقت في وقت واليت في وقت اخر والا
 لاعتدال الاول باعتبار الخالقات والاقاوت وديق له عجز في الاول وثان وهو علمه المفروض ان البتة هي انما هو على هذا
 التقدير والله هو جنة في وقتهم المذنبية في حال الحيوة مغايرة لهذا الذي هو جنة نفي من جهة اختلاف الملوذ من
 في هذا التماسك في الزمان. ان استصحابا على التذكية مغايرة استصحابا على موت حجة نفي انفس وانفس الثالث باعتمادها باصنافها
 الطهارة في جميع حال في غير ان الجهم والقياس حكايا لغير التذكية بالذكية الشرعية ولو كان انشاءها باعتماد شرطين مثل علمها في
 الموت حجة نفي انفس هو جنة ايضا قال ان اعتقادها الامثل في بعضها باعتمادها على القول باعتمادها من باب النقص دون
 التمسك كما هو الحق في ذلك لا من غير خصوصيا بالنسبة الى اصالة الطهارة واجادة جنة الجاهلية في وقتهم وهو موافق للموت حجة
 انفس كبر مقتضى خروج نفس الحيوان المقتضى الامثل فلا يبقى فيه اذ عجز هو الله يحتاج الى سبب ايد من تذكية او عمل ونحوها في وقتهم
 بخلاف واسالة الطهارة مع مغايرتها باصالة بقاء شغل الذمة في مثل العبادة ونحوها مقطوعة باصالة عدم التذكية اذ هي كالاول
 عليها تنع على ان يفهمها للتذكية والواسط بخلاف في الطهارة باصالة عدم التذكية فمائل انتهى ما ذكرناه اولا في ما ذكره هو
 في قول كلامه انما نذكره من خاصية اصالة الطهارة باصالة بقاء شغل الذمة بالعبادة فهو عجز يد بل كونه الاول على التاثير و
 ثابتهما اذ هما في الوقتين وان كانا يتناول كل منهما في الصلوة في وقتهم وبوجه وضرو ودفرو وكل شئ من غير ان اذ علمت ان ذلك قد كان
 الذبح ومنها الحسن يكون والاشفاق في الغرة اذا ما صنع في ارض الحجاز الا ما علمت منه ذلك واثباتها مكانة عبد الله في حجة هي جنة
 للسلطان في معنى معرفة الله كفت لا يشر اذا كان. كلفيل في لباس مشروطا بعبادة الذكاة لا اثباتها في حجة العقل الثالث
 اصالة الطهارة بعد اعتناء الاستصحابا وصحة الجمل سكر في حق علم ان ميت بينه وبينه في اذ اخرى فاعلمت ان ميت فلا تصل
 فيه هذا ما افاده كلامه حيث ان التمسك في الحقائق بالقاعدة الكلية المتفق عليها انصافا وقوى من ان كل شئ في حلال في وقتهم
 لك حلال في وقتهم لم يبينه وكل شئ ظاهر في علمه انه قد تم قال من قولهم ان عدم القرينة ان الاستصحابا على عدمه بالدليل ما
 الدليل موجودا في جميع الجمل لا يصل للمذكور على هذه القاعدة المخصوصة خروج عجزه من اخبار كبره سليمان بن
 جعفر الجهم عن عبد الصالح مؤسسه انه سأل عن الرجل ياتي السوق فيشربه جبة فيرا لا يذكرك فيكون له في حجة اصيل فيها
 قال لم يبين عليك المسئلة ان ابا جعفر كان يقول ان الخواص ضيقوا على انفسهم بجملاتهم وكان الذي اوسع من ذلك في وقتهم

وقالوا

فاحكام النجاسة

٢٨٤

بعض كون الجبل أيضا بلدة او ارض غالب عليها المسلمون المتوجعون فيها او يكون معنوا فيها واصلان غلبة المسلمين في السوق وطريقهم
 وارض وبلدة قد يمتد بها كما اذا كان سوق المسلمين في بلد الاسلام وقد تغلبت فيه غلبة المسلمين في السوق فيها اذا كان القطر
 على اهل البلد هم المسلمون دون التتوق ويفرق عليهم في الجبل عن الغلبة في السوق فيها التتوق في المسلمين في بلد غالبها المسلمون
 وحسنه الفضلاء المتعنة لقوله كل المكان في سوق المسلمين ولا يتصل عنه مسمى اسحق بن عمار متفقان على الطهارة في القسم
 الاول ولما القسم المتفق فحق حسنة الفضلاء هو عند الطهارة فيكون معنوها هو ان لا يكون في سوق المسلمين فلا تاكل من ذلك
 مقتضى مسمى اسحق بن عمار هو الطهارة بل لا لا تسقط فيها التتوق هو قوله اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس بما القسم الثالث
 فالامر فيه العكس فان مقتضى حسنة الفضلاء هو الطهارة ومقتضى مسمى اسحق بن عمار هو عدمها الا انما غلبة المسلمين في
 الجبل فقد ضارضا في مادة الاقراق وقوا فقلنا في مادة الاجماع ولا يوقر ان هذا شأن لما ناول بين علماء الاصول من ان
 القاموس من وكبر انما يتعارضا في مادة الاجماع دون ما في الاقراق لا في ذلك انما هو فيها ان كانا متضادين في الحكم انما
 ونضا كما في مثل قولنا اكرم العالم الاكرم الفاسق وانما اذا كانا متوافقين في حكم في مثل قولنا اكرم الظالم واكرم العادل فانما يتعارضا
 بنا على القول بجبته معنوا في مادة الاقراق فان معنوا الاقراق لا تترك جيل العالم ومقتضاها عدم اكرام العادل انما جمل وقد
 فقول قولنا اكرم العادل بانما لا يكرامه فيكونا لا تترك من العادل ومقتضاها عدم اكرام العالم الفاسق وقد علق قولنا اكرم الظالم
 بانما لا يكرامه وكيف كان فالمرجع في قوله العادل هو انما لا تتركه في ذلك كما صاحب المستند ههنا احتمال التتوق في الجبل
 التتوق في الجبل المتعدي فيها يكون السوق للمسلمين ونفي عنه الباس بنا على ما عرفت حكايته من المنع والا تتركه على ما قيل من ان الغلبة
 من لفظ السوق حيث وفيه مطلقا انما هو سوق المسلمين وهو غريب لا تتركه من تكون تلك الاقالات مقيدة بغير يوم في
 حسنة الفضلاء كل اذا كان في سوق المسلمين ولا يتصل عنه ثم ان هذا كله انما هو شاعرا على انه ليس حسنة المستند من مذهب الفقهاء
 بين دليل التتوق في بلد الارض الحاص عليها المسلمون مع ما يخرجه من ان الاول هو الحسنه وهو لا يقتضي الحاشية الثالثة على ما اذا
 لا تتركه مع بعضه وانما يقتضي التتوق ويترتب نظر التتوق هو ان الاول قد ذكر في الجبل في سوق المسلمين في الجبل والبلد والبلد قد
 نطق ببينة الارض التي غالب عليها المسلمون فاصح في تحت ما يترتب ما في قولنا بلت في حاشية من خطاب
 انوار تحت قوسها وهكذا كما انما في قوله ان في قوله الاول هو قولنا ان لم تتركه فلا يجب على ما لو تتركه من مصاديق النفاذ
 وهكذا العكس هكذا في الثالث فان هناك ثالثا وانما في الارض في بلد المسلمين انما هو احد استباقتهم
 الطهارة وان كانا سبيل وهو ان لا يلاحظ بالنسبة لكل منهما مادة المتكثرة وانما يكون التتوق في بعضها لبعض هو ان لا
 لا يحصل في منها لا يقتضي الطهارة فكذلك انما نقول ان سوق المسلمين احد استباقتهم والبلد والبلد وكذلك الارض التي غالب عليها
 المسلمون فانما تحقق تحقق التتوق اذا انشأ الجميع انشأ فوق المسلمين اذا كان في بلد غلبة فيها المسلمون موجب لها
 الجبل للماخوذ من يد يجره ولا الحال بالبلدة التي يغلب فيها المسلمون سبب الطهارة وان اخذ في سوق يعلو الكفاية ان هذا
 كله بناء على ان يكون المراد بصحة اسحق بن عمار كون غلبة المسلمين في بلد الشيع هو انما في الحكم بالبلد والبلدة وانما على ان
 يكون المراد به هو كون المناط غلبة المسلمين في بلدة يصنع فيها الجبل فيعلم الحال بالمقابلة على اعترافه غلبتهما الاول ان ما قرأ
 من معارض دليل غلبة المسلمين في البلد لدليل سوق المسلمين انما هو على ما حققناه من معنى سوق المسلمين وهو ان يكون عالم
 اهل المسلمون وانما على تقدير ان يكون المراد به سوق يعلو يعلو المسلمون على الكفاية فلا ضار في الثالثة ما وجد من الجبل
 في ارض يغلب فيها المسلمون هل يحكم على حال الطهارة ظاهر عبارة التذكرة المتقدم ذكرها في ذلك ولكن لا يرفع عليه دليل يقتضيه
 الحكم بانما اخذ من دليل الجبل في الاسلام هناك ويجعل ان يكون المراد بعبارة التذكرة ايضا هذا المعنى وقاية التتوق المتقدم
 ذكرها في الخار في التفرقة الملتصقة من الطريق وان كان مقتضاها الطهارة فانما لا يبلغ مستهامة تربية بحجته ومع ذلك فلا يثبت
 على الطهارة انما هي من بابها في سنة حتى يعلوا الاس باب كون التتوق في ارض يغلب فيها المسلمون في ما اعرض عن ذكر
 الا مقتضى ان يقول ان صحة حقيقة الخصم في ارضه في ارضه التي يغلب فيها المسلمون في ارضه التي يغلب فيها المسلمون من حيث هي لانه ارضها
 بان يكتسب كما يارضع عليه يعلم من مرهانه صدقة ولو كانت ارض المسلمين بحجته هذا كافي في الحكم بالبلد والبلدة ان لو كان حاشية الى ان

مكرر

كتاب الطهارة

٢٥٠

علاوة اجماع الامم الجيدة كان يجب ان يكون ذلك مرات احد من الزمان التي هي في الحقيقة واحدة في كل ما يتعلق بها
 لفظه ولا يرد انما كانت بولغ الكلب وما يجره غسل سبع مرات اولها بالتراب مال اليد من المثلثين للحدث الكاشف ولا
 في اتمح صريح بولغ الكلب غسل بالتراب ولا ثم بالماء مرتين عند الاكتمال في التيميم ولغظ مرتين ليست في كفاية التيميم
 وان نقل المذنب الاسكاله اوجب تسبع احد من التراب الموقو وغيره ولا يخلو من قوامه حتى يمتد القول بالقلوب وجوب احدها
 ما يمكن في الجواهر من دفع الاسكاله في الزيادة وقدره بعض من تقدم عليه بان الواجب في ذلك حين الغسل بالماء لظهور
 وهذا المعنى بمسألة الثالث والاسكاله بانها الدن من الزمان واعز من طهارة الذخيرة ما لا يملك طهارة التيميم الثالث استحقاقه
 انما ان كان ما ذكره حقا بالنسبة الى ثبوت قلم المطلوب بالاسكاله الا ان الثالث لما كانت سلمية وكان البحث بالنسبة الى الزيادة في مقابلتين
 الجيدة لم يكن في القصة بالاسكاله اشكال من فنده الجهر وكان على هذا اشارت الجواهر في التيميم بقوله وسئلوا انما اسألوا
 المقيد بدست شمس استسما من الجيدة وعرض المورس الى اعراس الاذليل لا يفي الا في كفاية طهارة اليد بالتراب يكون الا ان يكون
 الاستسما بالنسبة الى ان يبطل في الاكتمال فان لم يدره فمكرر وكبر القتل بالاسكاله وان الفلك الثالث من تيميم انما انما انما هو وجوب
 ان لا يجزئ بالماء الطاهر ثبوت ما ذكره في كفاية طهارة اليد بالتراب في حق ان او لم يستسما معين الطهارة اذ في العلم بانها
 كان او لم يستسما بانها طهارة الجواهر عن حكمه اذا استسما في السلو وفي الاكل والشرع والحدثان القديس من التيميم
 استسما لانها هو القيل غسل بالماء فان كان في حكمه جواز التمسك به في حق وقوعه او لا ولكن لا ينفقان هذا التيميم على يد من يرى ان
 الطهارة عبارة عما يجزئ في التمسك وفي الاكل والشرع كما اذا قلنا بانها عبارة عن قذارة مخفية كان الاستسما جائزا ولم يكن
 هو المرجح كما هو الشأن في ثبوتها الاجماع الكافي تقدم حكمه عن جماعة ثالثا حجية اليد بالنسبة لفضل عن ابي عبد الله في حديثه من سئل عن
 الكلب فقال من غير ان يوضع في غسله واسيد في الماء واغسله بالتراب قل نعم ثم بالماء مرتين ولا يستل بالباقي بالعرض لانه لا
 ان وقع الكلام في ثبوت لفظه مرتين في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث قال الحق لا يفي الا في كفاية طهارة اليد بالماء مرتين
 في موضعين بالماء طهارة الزيادة لكان النسل المارة مرتين متين والاعادة والطاهر الوجه نقل السلامه شهره وكان لا خلاف في ذلك
 انتهى بغير شك في ثبوت ذلك التيميم المذكور بدعي من جهة مرتين في انهما قال كما لا يوجد في ثبوت طهارة مرتين كفاية لحدوثه ونقل الشيخ
 في مواضع من المسائل في ذلك الا ان القصة في المعتبر نقل الزيادة لفظه مرتين في كفاية طهارة اليد بالماء وقوله في كفاية طهارة
 ولا يبعد ان تكون الزيادة دعت منها من قلم الشارع ومقتضى حلاله الا ان كفاية طهارة اليد بالماء كفاية طهارة اليد بالماء كفاية طهارة
 التيميم حرم في ذلك ما استفاد من الاجماع على عطف النسل بالماء وان لم يجره الجواهر الا يمكن الاستسما بالتراب لمحو الاستسما بالتراب
 في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 والشرع في حرمه ولما اذاه من التيميم في نقله بانها في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 الاكتمال في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 اهل زماننا استأوا ما كتب في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 هذه الزيادة من بعض هذه الكفاية التي هي جارية في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 الفقه في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 نفس الاكتمال بالتراب اسطره وغسله في التيميم في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 فتاواه ما استفاد من الاجماع في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 القول بالمرتين في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 سئلوا في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 على جواز طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 الاكتمال بالتراب عطفه على كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة
 في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة اليد بالماء في الحديث في كفاية طهارة

فالحكايات

لما ظهر من الانباء من شدة جفاته الكلب بل هو اشد من البول الكلب وجفاته القلعة هذا ما ذكره وعنه السوط ما عرف من ان
الحكم القليل بالاجماع لا يتلزم كون لفظ الصبر ايضا مقتدا للثلاثان الحقن الاولين في لالة التصبغة المذكورة كذا ما ينبغي ذكره
قاله واعلم انه ما رأت الولوع اكثر من سبعة من عن اخبر عن ابي عبد الله قال اذا ولف الكلب في لالة فليس عليه وجوب الفصل
فصل عن التراب القلعة فما عرف من سبعة من عن اخبر عن ابي عبد الله قال اذا ولف الكلب في لالة فليس عليه وجوب الفصل
الكلمة الاثارة في الشراعية ما فيه باطلان لانه اود من لانه غير مكره والشاهر لا يريد مجزئ مراعاة لفظ التذليل الكلب هو صفة
الفصل بل اذا تدرب لانه وحطوا التفاوت في الحكم وذلك لان لفظ الولوع قد اختلف في معناه كما يدل عليه عبارة القاموس حيث فرق
بالمعنيين وعطف ثانيا على الاول بلفظ او فان القول والعقول من طريقته هو ان اذا عطف لفظ الولوع على الاول بلفظ او كان
فذلك انما هو اذ عن وقوع الخلاف في معناه لا يكون لفظ الولوع من جهة وقوع الخلاف في تفسيره وايضا بما هو الواقع في النقص لا على
الخط الثالث لا يصدق على الماء الكلب في لالة هذا يدخل الكلب لانه غير مكره ان فصل بطلان ما هو في سائر الولوع في
شعره الماء ومصره كما لو كان مقطوع الكلب فان لم يصدق على الماء ان فصل فيه مراعاة لفظ التذليل لا يباع موقفا وكذا لا يصدق على الماء
ان فصل لولا اذ الولوع فاصلان الماء وقبوه فاجوز فيحقق منه الشرع المجهود من العبرة بالبولوع وكذا الحان وقطع الا ما لم يصدق
يقع من التوبة او الطعام المتعلق به وافق ما حدث عنهم للنقص من هذه الجهة عبارة الصدوق في المقالة عن حيث قال ان ولف
كلية اياه فغيره او شرب منه من الماء وعلى الاثارة تلك طرقت مع التراب في طريق الماء انتهى على لالة المعنى الكلب هو المعاني
بين الفقه اهل الكلب الولوع وقد اشار الحق المذكور له ما ذكرناه من اختلاف لفظ الكلب في معناه فاصلان عبارة القاموس قوله
يؤكد ذلك والشاهر ابتداء كلامه فيقول حال النقص الكلب اعتمد عليه فتدبروا فيها النبوي واولع الكلب انما احد كونه فصل لثلاث اوصاف
او سبعا وحكم الاستدلال من التفسير قال في تفسير القسك به وبغير الاستدلال لانه اوجب لثلاث ولا يجوز الاقتضا على قولها
بالامور قوله وخمس اوصاف للتفسير في قوله وجوب لالة الكلب ما ذكره من سقوط ما زاد على قول الاول حتى فان الاكثر اثنان
لوبيق واجبة لو يكن تركها ليزا اذ وصل بالاقول وهذا هو الكلب يقولون ان التفسير في الاول والاكثر غير مقبول يريدون ان هذا الخبر
بين الاول وبين الاكثر في الواقع بان يكون الاكثر بوجه كونه اكثر واجبا حتى يقتضيه الزيادة ايضا بالتوجه غير مقبول لما عرفت من
ارتفاع الامر الحق في الاثبات بالاقول عند الحاشية بين الاكثر الكلب هو في ضمن الاكثر وبين غيره الا باعبار وهو اقرار الزيادة في
القول في الفصل ولا يرد الاول وهذا اقرارا به في هذه المقالة وهذا للفقهاء لا يوجب تصانفا في زيادة التوجه ولهذا يجوز ان يؤول
خمس اوصاف ان يبقى لثلاث كما لا يخفى وهذا هو الذي ذهب اليه المشهور الكلب انما الاستدلال به عليه من متوج من ارباب هذا
القول باستصحاب التسليم لا يقول به من باب كونه الفصل اقل اوصاف التفسير وانما يجوز به لاجل الخروج من مورد الخلاف والتسليم به
ادلة التنوين او كذا خبر التفسير بين الاول والاكثر كما في الجواهر اوضح من التنبؤ المذكور ما ذكره عند ان قال اذا ولف الكلب اياه
احد كونه فصل لثلاث مرات وكلاهما موافقان من طرق العامة وذا وهما ابوهريرة فلامر به في معناه الصحيح ابن الجبير على ما نقله من
ما رووه عن النبي انه قال اذا ولف الكلب اياه احد كونه فصل لثلاث مرات ما رواه عمار الشامي عن ابي عبد الله الكلب يفسل
من الفرس سبعا وثلث الكلب الجوارح ان الجوارح منقول من طرق العامة ومع ذلك ما روي عنه من ان تصانف وقت والنية
والمعنى المنادي عنهم عن ابي هريرة انه قال اذا ولف الكلب اياه احد كونه فصل لثلاث مرات وكذا ما روي عن ابي هريرة ايضا عبارة اذا
ولع الكلب اياه احد كونه فصل لثلاث اوصاف او سبعا او ثمانية لثلاث فانما كان من طرق اصحابنا الاثر لا يعاوم الزيادة
التي هي لان عمار الشامي ان كان موثقا في الفصل عدلا لاكثر خلافا لبعدهم بل بما عرفت في تصنيفهم في النقل لان كونه فطما فاسد
لذلك هو سلم عندهم ظاهر ما ياتي من ان يقال هذا الخبر فطرية فلا ينهض مجزئ في معارضة الاصل فظنناه من الخبر الصحيح انتهى في
يضان لذلك كون التفسير معتقدا بالقرعة والاختصاصات المتعقولة وكون ذلك الخبر ثانيا على التعرض لذلك الزايم فذلك ان
حمله على الاستصحاب كما ذكره في الخبر الجمة التي تارة في الكيفية وقد اختلفوا فيها على قول واحد هو انه لا يكون اثنان في التراب
ويجوز احدهم الفصل لثلاث ثانيا ما ذكره له في المعنى وفيه لثلاث من ان فصل لثلاث واسطاهن بالتراب فيجوز ثانيا لهما
عن قولهم في قولنا والاشهر في قولنا من اختلاف القول بان فصل لثلاث مرات احد الحق بالتراب فيوافي قول الصدوق في

فالحكايات

٢٥٤

عبارة صاحب الترجمة وقوله الراغب ما توقع بها اجزاء من الفعل المستوفى والمنفرد سنده هو الرضوي لا هذا هو الذي لا
دعوى له على خلاف ذلك وهو غير صحيح لما مضى في هذا العلم بعدد قديم على الرضوي هذا القول هو الاحوط بل لا يخلو عن قوة الرضوي و
استحقاقه الفاسد فاما ما اتفق عليه الجواهر من ان يقال ان الفضل في التصحيح وان كان اعظم من الولوع في تفكيره للمراد
منه هنا باعتبار خطو في بقية الماء للرضوي بل هو في الولوع كما هو عليه لحوال شره في الكلبين لكن جميعها هو الولوع بالفضل لكن
قد يمتنع تلحق التصحيح في اعتبار ذلك على وجه الشرطية الحكم المذكور في تحقيق المراء مطلق القول هو معنى المباشرة عند تاسم الفضل
ولذلك لا واصل مع التأييد الرضوي للمتعلم وعليه اتحاد الحكم في اجزاء ما يجوز ان يمكن وتكون اولوية غير الغم في هذا الحكم بعينه
ان فيه انطفاها وانما كانت تكهيم كما قبل لطيفة في الجواهر ان اكثره طهر سائل الفيد والارز في كائن المتدخين بل يظهر من
الواضع الميل اليه بين الولوع في ذلك وبين مباشرة ما يروى عن الكلب هو لا يخلو من وجه بل لا يمتنع الجدية في التصحيح السابق
خلو سائر في اذاعة تبايها من الكلبين غير مدنية لغيره من ذلك لا اقل من الشك والاضلال فاما انما سائر ما فيها على الاطلاق
وهو من هذا المعنى في المحنة في العلامة ترك في المتن في الحق في الاشارة في جامع المقاصد الشهيد الثانية في روض الجنات والسيارة
في وجههم ان لا يدخل مباشرة في الاختصاص عنوان الولوع ولا في عنوان الفضل فلا بد من الترجيح للمعنى مقتضى القاعدة
في بيانها انان والحق ان لفظ الولوع لا يرد في خصوص المسألة المثناة على الضعف في الفصل من كتاب معرفة في كلام الحق في الاشارة
في غنم في الحكم انما هو صحيح الفضل ولا بد من ملا حظا لانه فيقول ان ما ذكره حاشا الجواهر من ان انما كانت ظاهرة في
الفضل على وجه الشرطية يمكن المناقشة فيها وانما وان تكن ظاهرة في ذلك من جهة استعمالها على لفظ مفيد لذلك الا ان كونها
الحكم كجواب ما استقام الحكم بارتقاء ما في الاصل المراد به استحقاق الفاسد حتى يثبت المراد لها فهو ان كان مما ذكره في هذا المقام
الا ان كونها من جهة كونها على انقضاء الادلة والقواعد القديمة في القاعدة الشرعية التي هي غسل الفاسد انما يثبت في المقام كما و
اليك كما يعين في تفسيره في الملافة سائر الاجزاء من احوال سائر الفاسد فلا يفي في بيان الاثبات في حق التعديل في غاية ما هنا ان كان
الاصل في غسل الفاسد هو القدر وهو حاصل من غير من واما الرضوي فلم يمتنع عليه في القول بحجية واما ما ذكره من فليح
ليكون له في الحكم هو انما استدل عليه انما في ما اجاب عنه في المعنى بان الاصل من حكم اجزاء الجواهر واحد ان سئل ان في الحقيقة
الولوع بمن يستدل به في مقام ملافة وطوره في وجه تلك الرطوبة لا ينفك عن لما عند الرضوي بخلاف بقية الاختصاص انتهى في ذلك
في ذلك في انما هو على انقضاء الادلة المذكور في الحكم المذكور في جميع لان ما ذكره انما في الاصل انما لا يمتنع انما لا يمتنع
الاستقرار واما ما ذكره من كونها غير صحيحة فقد عرفت في ذلك كلام العلامة في ان امثال ذلك التعليل ليس من الاثبات حكم شرعي
هذا في ان الاختصاص في التعصبة المذكورة يظهر منها كون المراد بيان بقاء الكلب في كيفية عند قول الفضل سئل باع كذا الله
عن الكلاب في التوال انما هو عن بقاء سنة وادابا باندرج من غير ما ذكره في بيان حكم وقت الكلام فيقول ان قوله لا يمتنع انما
انما هو من باب المبالاة لا انما هو من باب ما يمتنع عنه فالقول في التوبة في انما هو ان ذكر فضل ايضا من باب المبالاة و
مختص به والذكر انما هو كونه على وجه انما هو في انما هو الملافة كما هو الحال في سائر حيز من حيز من مسلم عن سيد القادة قال سئل
عن الكلب في من الان انما قال غسل الان انما في التوال عن الشرع انما هو من جهة كونه على انما هو الملافة واطم على انما هو الحكم
باعتبار خصوص الفضل كون الموضوع ما هو اعظم من فاسد الحكم كما هو الاصل في الاشارة في رتبة من ذلك قلنا
ان المرجح انما هو الاستعداد في القاعدة لمذنبات قاعدة كلية للفاسد في جميع عليها مع كون الكلب انما هو حكم كل واحد
انما ثبت دليل يمتنع به في قول جامعنا من احوال في الفاسد لا يمتنع فيه فليح في الاصل والعدة هو التصحيح في استحقاق
الفاسد لكان سريان الشك في الاصل لما هو في الفصل بين التعديل من جهة وقوع الخلاف في المسألة واحتمال كون المراد بالتصحيح
النال في انما هو على وجه التراب المرجع في الماء فيه خلاف فلهذا بين ان الذين في الاعتناء في الملافة في ذلك فاعت في اعتناء بل
ظاهر عند كون انما هو قد مضى في القول على انما هو في التراب والماء وسكر المهد في ذلك في اجزاء المراجع في قوله
الشهيد الثانية في انما هو في التراب المرجع في الماء فيه خلاف فلهذا بين ان الذين في الاعتناء في الملافة في ذلك فاعت في اعتناء بل
لكن انتهى في القول لا في ما ذكره من ان الذين في الاعتناء في الملافة في ذلك فاعت في اعتناء بل

هذا هو الأصل

يجعل الماء غير أصح إلا أنه وقوله في الخبر لا يترك في الماء فيصلى عليه الماء فيفضل لجميع الأحرار لا يترك إذا غسل
بجود التراب لا يبيح غسله إلا أن حقيقة الفصل في بيان المانع على الجمع والصلو والتراب لا يجري وحدوا عنه بالماء والتراب كان الثابت
ههنا لا يفتى فيه خلاف فيحتاج أن يلحق أحد الجمعين بالآخر انتهى بانجاء الصلاة في وقت والشبهة في ذلك بما عرفت أن
منع التراب عن غسل حقيقة الفصل غير حاصله على التقديرين ولما ذكرنا في التراب حده وليس على ترجيح أحد الطرفين
على الآخر دليل وأورد عليه الذخيرة بأن الظاهر من حقيقة الفصل إجماع المانع على الشيء سواء كان تاما مطلقا أم لا لأن اختلافه في
أن أجزاء الماء مع التراب من معنى الفصل المحقق كون المانع بالتراب ثم قالوا في الأول في إجماعه أن يترك الماء في الفصل بالتراب لا يترك
يقصو على الفصل على الحقيقة في كتابه بل إنه في لفظ التراب والعكس لا ترجيح للأول على الثاني ثم تصدروا بهذا الجواب بأن
التراب فقال وقد يقال الثاني قوله وأغسل بالتراب الخبر يمتثل أن يكون الاستعانة كما في قولك كبت بالقلم والظفر فهو يمتثل أن
يكون المصاحبة كما في قولك دخلت عليه بذياب السراويل فمتفق على الأول بمعنى الضورة الفصل ما زاد ذلك من نوع من
الصلو وعلى الثاني لا حاجة إلى الضورة الفصل يحتاج الكلام إلى تقديمه للصلو الجار وهو لا يتكفل إلا بالصلو لا بالتراب على
الأول لكونه سبق إلى الفهم وأكثره استعمالا إذ لا يبيح في استعمال الفصل في ذلك بالتراب بهذا عن الفهم وليس إلا أن
لمتلقي الخبر بعده الثاني ولا ترتيبا لها وإنما كانت وجها في مقتضى الأكفاء بمعنى المصاحبة انتهى ذكره في كتابه ما هو حاصل هذا
الرد ونقيضه فقال دليل ابن أبي عمير أن الفصل حقيقة في أجزاء الماء غسل بالتراب غسل بالماء مع التراب كما في غسل
الراس بالندو ويخطئ على ذلك بالتراب جازي صيد وهو قوي كما في المنها انتهى اعتراض بعض المحققين رد على الأجزاء التي أورد
منا الذخيرة على جوابه لعلنا نرى في الشبهة رد عما كلفنا عن كتاب التمام أخيرا بأن الظاهر أن العمل لا يقول بوجود المانع لأن
يحصل المانع الحاصل حقيقة الفصل وان كان يظهر لك من الاستدلال لم يحس حقيقة الفصل من أجل كاشف التمام بهذا الذكر
من عميل الفصل بالظفر واليد لأن الظاهر أن الحاصل حقيقة لا يكون الاستعمال للماء أو ما هو بمنزلة الماء والماء المزجج
بالتراب من حمله هذا المانع لا يقتضي غسل بالتراب حله كالفصل التدرج الكافور ذكره كاشف التمام وجعله عينا
بقاء الماء على إطلاقه لأن الباسح يكون للمصاحبة الظرف مستقر فيكون متعلقا غسل محذوفه والأطلاق التام من حيث المتعلق
ينصرف إلى المتعلق التابع ولهذا فهو من أطلاقات الفصل فإدلة الفصل من الغائبات وجوب كون الماء مطلقا فذا وقد قرأنا
الاستدلال على منهجنا أنه لا يرد في غيره أن الأجزاء تسمى من معنى الفصل على ظاهره إلى ذلك وبين من التراب عن ظاهره
الأول بعد تعين الثاني فيقوى قول ابن أبي عمير وأورد عليه بعض المحققين كما كان صرحنا الفصل عن ظاهره وان كان حليلا متبعا مع حله
على عموم المانع في قوله غسل بالتراب قوله ثم بالماء إلا أنه معارض بطلان التراب مع حقيقة الظرف في التوبة والصلو الفصل
فيكون التراب مما يصل لا مظهره معاملة التراب بالماء فيكون التراب غير المتشبه بالصلو من قبل السك والكافورة في قولهم غسل بالسك
والكافور ولو روي الفصل بالماء مع التراب كان المناط فيها بالنعيم الماء بالتراب أو الفاصل الأول من جمل الشيء مما لا يتم جميعا
ذكره هذا الأجزاء وجبه إلا أن ظنوا الظرف في التوبة لا يستلزم الضم في لفظ الفصل لاحتجاجه مع المتصرفين في لفظ التراب بل
يراد به الماء الممزج للتراب أو كله عند تطبيق التسمية المذكورة هو صناعة التربة هو أن يقال أنه قد شبه التراب لما في المنص
فلم يصح بفتح من أو كان التسمية بوزن المشتبه وجبه التسمية بوزن الظاهر فيكون استعاره بالكافة كالشجاع في قولهم شجاع بغير قرارة
وكالمشقة في قولهم انشبت القبة لظواهرها وأما الفصل الذي هو من خواص الماء لاستعاره فجاء في خبر شمس من لفظ الفصل التراب
بما ذكرنا هو ما وضع عنده من خبره يميز التوبة ضا فلا تصح أهل اعتنا به بذلك وقد لا يميز من عطف الماء على التراب استعانة
من جهة تعليق الفصل بها فيصير عبارة الحديث بمنزلة ما هو قول النسيب المنية والتمتع بغيرها فليثبت بذلك منه قبل من ادعى ذلك ولا
أقل من ذلك أن الأمر من اعتناء به بين شمس في خبره في توجيه التسمية على وجه يتطابق على وجهه في قوله عن اعتناء التراب مع قوله عن غسل
شمس الماء بحيث لا يضره على ما سألهم التراب بل يمكن به ما لم يكن ما ذكرنا لا يكون عند علي كما يناديهم بظفره مفرقة من جهة
التراب من القول الثاني أن ما ذكره في لفظ الفصل على وجهه في قوله من ادعى ذلك ما عرفت ونحوه في قوله في منه المصلحة الفصل بال
التراب لا يضر لوجهين الأول أنهم نصوا على ذلك فيكون الماء الثاني أن المراد بالتراب التربة العارية لا المسلم منه وقد ذكرنا بالتراب

فاحكام الفلوات

٢٥٥

بحيث يزول تلك الزيادة والنقصان كما هو عند اذ التراب مع الماء لا يتغير في مقدار الماء فلو ان التراب في الوعاء من قبل ان يغلي
 بل المرجح خروج ما هو للوعاء من قبل ان يغلي فلو ان التراب في الوعاء من قبل ان يغلي فلو ان التراب في الوعاء من قبل ان يغلي
 الفلوة فليس سائلا لا في الحكم الشرعي بغير القول بالثبوت ما افاده تركه في الذكر في قوله وابن ابي عمير في معنى بل الماء متعديا
 الفصل الثاني في استحقاق الحقيقة على الترابين وانما يطلق فلا يخرج وانما لا يفسد سلبا بهذا الترابين القول الرابع ان الحكم على
 معنى الترابين مع انفساء موضوع الحكم بنفي الحكم وقدا اشار الى ذلك فيما حكى عن فوض الترابين حيث قد عهد نقل قولنا في
 وبيد الحلاق المجرى لانه على اعتبار اسم الترابين الثالث انه قال العلامة في التسمية ان قلنا بمعنى الماء والتراب فهل يجري
 لوجها معناه اشكل على تقديره هل يجوز عوض الماء ما الورد وفيه اشكل انتهى حكم عنده انه في الحكم في الترابين هل ان
 التعويض ثابت قبل او استظهارا في القلع بغير الماء فصل الاول يتوقف غير مع ظاهر النقل على الثاني يجري عوض الماء عوض
 الماتجا كالماء وما الورد ولا يتخرج الماء من الاطلاق بل يخرج بطريق اول انتهى في قوله في التسمية بذكر نقل الماتجا من مانعة فلا يخفى
 ان الحق هو التسمية احوال الاستظهار لا دليل عليه ثم قال في ثابت هذا فاعلم ان الترابين في الاستظهار ان غير الماء الماتجا لا يدخل
 في الظاهر فيهم من جعله بغيره على حقيقة الفصل لا يقتضي بل ان الماء الماتجا ومنه من سلم ان حقيقة الفصل يقتضي بدونه
 لكن القوم الشافعية المبادرون الفصل الماء الماتجا فيسجل في كل امر عليه ليس في سبيلها اما ما اشترطه في قوله من غير خروج الماء
 بالمخرج عن الاطلاق وانما يستلزم من الماء في كل مكانه فخرج الماء بالمخرج عن الاطلاق لان اعتبار المخرج انما اخذ من كونه
 بالفصل فلا خصوصية لهذا النوع من غيره وان قلنا بالوجه الثاني في كل امر عليه فخرج الماء بالمخرج عن الاطلاق بالمخرج عن امره
 فظهر يمكن ان يقال في الظاهر من اطلاق الامر بالفصل الماء المستعصم لانه في كل امر من احتمال جعل الماء على المصاحبة على الاستظهار
 بقا لا يسم في شيء منها بل لا يخرج مع الترابين في كل اسم على كل منها قبل الاجتماع فان الفرض الشافعية من الفصل هو الفصل بالماء
 وقع الامر بالفصل بطلان ما كان الظاهر من ان يكون المفعول به مما يتحد عليه اطلاق الاسم واذا بداهة باعتبار استعمال الماء في الترابين
 لربيق الظهور المذكور وكان مقتضاها في هذا الاسم على كل امر بالمخرج فكانت في كل اطلاق الماء المخرج بالترابين في كل اطلاق الماء المخرج بالترابين
 الحكم من غير ما جازعهم العلامة في التسمية في البيان وقد ذكر في الجواب والحق في الثاني في جامع المقاصد
 وصحاح المصنف في التحقيق المبرم في شرح النتائج اشترط لطلوع الترابين ما لا يملكه الحكم بجاهد من مائة على المناظرين كالحق في كل
 في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 يستدعي الترابين في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 ان المباحين في الشيء الفصل هو مستند الحكم في المسئلة هو الظاهر لان الماء من الماء فانما هو الظاهر في الترابين ما حكم من المنهين
 ان المطلوب من الترابين هو الظاهر في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 اذا عرفت بسبب المصلحة في الترابين والصلوات وانما يكون بظاهره في كل وجه واحد في بعض الاخبار يطلو اناه احد كذا وانما في كل وجه
 الترابين هو الظاهر في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 من ان الاطلاق لا يستلزم على شرف الحكم بغيره في كل امر من قوله في جعله في الارض صيدا ويطهروا فانه شامل
 للطهارة المندنية والتجديد والظهور هو الظاهر في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 ان كلا من فاعله الاشتغال واستصحابا لانه الشافعية استباح الركوع اليها بعد هذا الدليل باطلاق الترابين في كل امر من قوله في جعله في الارض صيدا ويطهروا فانه شامل
 منه النص لانه هو مستند المسئلة فيمنع من الرجوع في شيء منها او يوجب ان المباحين في الشيء الفصل هو الظاهر في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 اشتراط طهارة الماء في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 في شيء يصير به ويجوز ذلك في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 حيثما المماثلة في غير وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 المطلقات لا يوجب الاخذ بالاطلاق لا في مقتضى وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه
 كون لفظ الماء حقيقة في الظاهر على انه في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه وحاصلها في وجهه لا يملكه

فاحكام النجاسة

٢٤٧

والا لربك سببا مطلقا ولا بناء على النقص خلافا لربك خصوصية متبرع والمفروض ان لا فرق ان لم يكن مخصوصة في زمانا او مكانا او لا يستغفر
 به على قلعه لوجود النجاسة وفكر بخصوصية لا تدغم ويجوز اواسهل وجعل الاجتزاء فيه واختيارا والمبطل في الاستباحة المخصوصة في ذكر النجس
 عن توقيده في الحكم فقال ان كان جها من الاستحسان كرهه الاجتزاء به بشا به مع فقهه ولا يخرج عن مقتضى استباحة الا اذا كان كنجاسا
 يخرج عن التراب مطلقا لا يخرج عن ذلك في ما ذكره في القول الثالث وهو انه لا يمكن ما ذهب اليه من ان النجاسة لا تترك في التراب الا ان
 انتفاؤها عند انتفاء القطر ولا شاع انتفاء الجميع بانها اذا جازت في الكفاية بغيره الاجزاء او غير ذلك في بعض من يباح في الدليل
 فكان اجزاء الاخر للشرط وهو الماء لا يعلق في حال انتفاء الشوط عند ما في صورة الكفاية والحد الذي لا يترك في بعض من يباح في الدليل
 عند التصفية وقيام شيء بدله فكذلك النجاسة في الامكان فلا ينعف بها على جهة تنبيهها الا في كل مكان من التراب في غير ما انتهى
 لبيان الشبهة في القول حكما لها الخالين قال في قولنا لا يوجب التراب في الاستحسان على الماء. وفيه على وجهين احدهما ان انتفاء النجاسة في التراب
 او استحال الماء من غير وجهه الاستحسان لا يوجب انتفاء النجاسة في التراب بل في بعض من يباح في الدليل وهو الماء وفيه الشبهة انه تعالى
 بالتتابع لا يوجب التصفية خروج عن المأمور به وتخصيص الامناء دائما تكليف بالنتيجة في القول بها وجوب التصفية وهو قوي انتهى
 ولكن لا يلزم لبقاء النجاسة في الامناء لانها لا تفسد شيئا قد يدعى على ذلك في هذا القول من غير وجهه التصفية في بعض من يباح في الدليل
 شيء من الامتثال في شيء من كثير فقد خالفه في العبارة المذكورة عن التصفية في القول بالذوق. وفيه في قوله. والتواضع في القول بالفضل
 ثلثا كرمع اقامته في التراب في بعض من يباح في الدليل. فلو كانت اما مع فقهه في بيانها وبير من الاشياء وشبهه بمحلول القصور
 من التراب وان فقد الجميع فاما مع فقهه في الاستحسان في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 الجميع اكنى الماء ثلثا وعلم في كفاية التراب في بعض من يباح في الدليل. وفيه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 واحسن بقاء الامناء على النجاسة كما هو من باب جماعة لا شفاء بغيره السبيل في النجاسة وعنده الدليل على جواز فقهه في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 في قوله استحال انما يخرج من وجهه في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 لا يحل لغيره عادة دون الحكم الوضعي الذي هو النجاسة الثالثة انه مع وجوبه في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 العبادة في كل ما كان من وجهه في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 ما في الية المتتمة هو القول بها في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 يكون مرادها هو البقاء على النجاسة لا في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 لو فقد لربها النجاسة بالمسح والتزاحم عند المسح مثل ما لو وسعت في الحكم استعمال التراب في تنوع جماعة للشا واليه من اعلام
 في فضيل حكم فساد الحكم من جهة الظاهر والبقاء على النجاسة متفقون على ان لا فرق بين فساد الحكم وبين فساد النجاسة المذكورة في الآية
 ونقل من بعض الاستحسانات فضيل حاصل ان نحو الفضا باستعمال التراب كان باعتبار ابطاله الامناء على وجهه في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 الضيق وامكن مرجع التراب للماء وانزاله اليها وجب بغيره وان كان باعتبار نقاشه الامناء بحيث يترك في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 بالماء وكذا الواضع في القصور الا في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 بقاء النجاسة هناك بان الحكم يترك في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 الشايع الى الضيق في القصور المذكورة غرائب وكثير من الاشياء غير ما في التلخيص استلزام بقاء الاستحسان المطلوب في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 المحققين في وجهها للتفصيل المذكور في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 لبقاء التراب ومن يترك على التبريد كان كذا في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 بخلاف غيره ولا يجوز في التلخيص المذكور في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 ما اذا عاهد القيد لبقاء التراب في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 له عند توقيده ان الامناء في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه
 الاستحسان المذكور في بعض من يباح في الدليل. فانه في قوله لا يوجب التصفية في بعض من يباح في الدليل. فانه في القول واحد وفيه

فالحكام النجاسات

٢٤٩

والنكارة وكشف الكلام وغيرها ان تلك النجاسة لا تستند اليها الا كذا في حكم المسئلة متضمنة للأداء فلو كانت ضعیفة لا حاشية بها
لشهر وقع اختصاص من غيرهم ومستندهم بالأداء بمحقق الحكم بتركهم بقى هذا الفاء وان كان ما ذكره مختصا بالأداء الا ان هناك مخالفة
غيره وهي صحة الفضل وهو ان عموما هو موقوف على اعادة المائل من قوله واحد في الماء الظاهر كون الماء في أداء
ومقتضى ان اعادة المائل اذا كانت مخالفة للظاهر لم يحز الا التزام بالحكم بها الا بقرينة معتبرة لا وجه لها في المقام فذلك المختص به
بظاهره مختصا بالأداء لم يبق ليلى ثبت الحكم في غيره وما اعتبا باطن الأداء فلا بد الظاهر من الولوج ومن افضا الفضل في حد
الفصل ثلثة في التاسع ان قال الشيخ في وقت اذا وقع كلبان او كلاب في اداء واحد لم يجب له من غسل اداءه ثلث مرات ثم قال
جميع الفعلا لغيره يبرأ من الواحد والمتصله الا من شاك من الغامرة فوجب لكل واحد الغسل بكمال اداءه اخرج على ما ذكره بان النص
خال من التعرض للنجاسة من الواحد والكثير على كل من يقع على المائل والكثير ونحو الحكم المذكور مما عجز عنهم المتعمدة في المعيرة والصلابة
والهيدلن تلبم له بل في شواهد من احسن اصحابنا بل هو متفق عليه فستدلك في المسئلة احرار احدها الامناع وثانيها ان النجاسة
من نصوص هذا البيت هو ان اولها النجاسة الواحدة اذا وقع عليها لم يغسلها بل يغسلها بالثلاثة اضعافا وشدة في
تحت برید عدد المزل لذلك وهذا هو الشك انما اذ الراجح في ذلك في غسل المذكور وقال المسئلة في الملبس اذا تكرر الولوج كفت الثلثة
وكذا الولوج ما زاد على الواحد لان النجاسة واحدة فغسلها ككثيرها اذا لا تغتفر من زيادة عن حكم الاول فيصير الاغراض عن
الذليلين المذكورين في غسل الحمام مجرى لاسل الكه متشكك في كشف الكلام ويمكن تقريره بوجوب احدهما اصله البراءة بما زاد
على ثابت من عبء الفضل والآخر استصحابا عما انشاء الشارع ايجاب ما زاد على ثابت بالولوج والوجه في ذلك انهما
هو لو كان الولوج الثالث على النظر في ما لوجه في شائته فلا يكتفي باكمال عدد غسالات الاول بل يتألف فيا في باعدا الفضل
العريق بمقدار الولوج الثاني ولكن لا يجب كون استيناف الفضل للثالث بمقدار اعداد الفضل للولوج الاول لا يدخل الاول تحت
الثالث لقوة الشائته لو وقعت فيه نجاسة خاصة مغيرة لخاصة الولوج بمقدار اثنين بمعدل اعداد الفضل بل يدخل تحت حكم
نجاسة الولوج اما في ان العبرة بغسل من الولوج مرة من ثم وقعت فيه نجاسة كفي الاثنيان بموجبه لوجي على هذا لو انتم الى
الولوج نجاسة مختصة لورثه على حكم الولوج انتهى وعن المتن في الولوج وقع فيه نجاسة بعد غسل بعض الحد فان كانت
حدوث النجاسة كان كالماء والاصل في المسئلة خلافه فالله وافي الزائد وهكذا ان وقع فيه نجاسة قبل الفضل الا ان الزائد لم يضر
للولوج لما كانت النجاسة متصلة بالفضل لثالثا فوجب الثلث غير التزامه بالجلد اذا اعتد النجاسة فان شاق في الحكم تدخلت وان
اختلقت فان حكمه لا عظمها انتهى على هذا النوال لمعجم عجز عنهم الشهيد في الذكر في حضانة وكما شغل للثام ودة ول
في التخيير حكم جمع من الاستصحابا كالفصلين والقهيدين بالثلاثة اذا انضم للولوج نجاسة اخرى لا يعرف مسترها بطلانها مع
ان الشهيد من رقا خا وادى ظهر اليه بالفرع عما تدخل استناد الى ان الاصل في الاستبان غسلها ولا يتداخل سببها
ثم قال والقول بالتداخل هو الوجه والوجه فيه صدق الاستصحابا بالفضل الواحد اصله البراءة من التكليف بالكره ولا فرق
بين ان يكون عرض النجاسة الاخرى على الفرع في الفضل او بعد لكن في صورة يحصل الحد العبرة بالنجاسة المعاصرة فان كان
الحد العبري فيها اقل مما في غسل الولوج او سواء او كان الاثام عنهما وكان ذاتا يقع التدخل في الفضل المساق فيجب
الاثنان بالثلاثة بدق في الولوج وبغيره وقديما بعد التدخل فيا ثابت في الحد والفرع غير نظر انتهى في الاستدلال عند
في اداءه نجاسة بقاءه غسل تدخلت مع الولوج فيما يشاء وان غير يراى الزائد للزائد بالاجماع لان قال في التوامع والظاهر
وقام عليه هو الوجه مضافا الى اطلاق ما يدل على ان حكم النجاستين وحطو النظير بينهما كما من الحد فانه في غسله
لك في حضان الفضل الكثرة يظهر وهو ان من ان يولى نجاسة اخرى ايضا وقع التطهر في اداء النجاسة لا يباح للمدخل الجفعا
وبذلك يروى الصلة عند ما دخل الاستصحابا قد بين ان التدخل هنا لا ينافي اصاله عند تدخلها لان الظاهر ان الوجوه هنا تعطل
والسنة ظاهرة وهذا اشارة الى ما ذكره من اختصاصه للصلابة في اداء المكي المقتضى حصول غسل الفضل كذا في التوامع والظاهر
المقتضى ان كل من يرد عليه ان هذا لما يتم فو لم حصول المقتضى التوصل الى الجفعا من غير هذا اذ ان يقول ان مقتضى التطهر
وحصول التدخل في مأكول هذا فيل ان التدخل في اداء الطهارة انما يتم فيما علم فربا للمقتضى بحسب ما يقتضيه النص في اداءه

فالحكا الفاشا

٢٧١

القول قال غسله للرك مرتين فان غسلته ثمانية اذ مرة واحدة انتهى قوله ان الماء الكبر اذا استعمل على الفاشا امسح فان سب الماء
 الثانية في الكبر بحيث لا يرى منها الماء جزءه من غير الا يغسل به ذلك الماء وان كانت غاطسة الجميع اجزاءه وقيل لا يغسل
 البسطة اذا اشراق احسانه على بعض المسائل المتقدمة وهذا السيرة المقررة في جميع الاصناف المتقدمة يظهر ان ذلك لا يخرج من
 ذلك الماء الكبر من بعض عن مقدار الكبر ما كان بالاعراف واليد باناه اذ في هذا الاخذ منه في كل شيء ينقص عن مقدار الكبر ان
 ذلك لا يمكن بخاصته ويحكي بكونه ظاهر المسألة قطعاً مع احتمال اجزاء الفاشا في كل شيء في ذلك شيء وهو ان يكون له القطع
 ممنوعه والظن لا يتعدى في التعديلات وما ذكره من التمتع بنقص على الماء من كون المتأخر منسوخاً في القليل لان التمتع
 غير كيف عن تفاوت غيره ايضا ثم يمكن توجيه التمتع المذكور على وجه يقتضي سقوط التمتع في الجارية غير ان يقال ان لا وجه
 في التمتع للو لم يستبر من جهة غلظ الفاشا وخفتها بحيث يظهر عند غسله بالقليل اسدلهما وعدم غسله في الجارية لا يخرجها من
 تبدل ما هو في شيء من اسطر عرض العواض فحين ان يكون ذلك من جهة قوة استمداد الجارية في باع بلا مرة واحدة
 الفاشا التي في الجارية القليل المبرح وقد ذكرنا فيما تقدم ان الكبر من هذه الجارية في كفاية الفسل مرتين نظر الى ان تحولته فان غسلته
 في ما لا مرة واحدة فيهم من جهة انهم يصح بعض افراد مفهوم الجملة الشرطية ثم انما نقول ان ما افاده صحيحه محتمل من غير
 على ان المزاد يصحبه الفضل انما هو كالماء هو ضعف الماء واقطاعه في كفاية حركت سئل الصادق ع عن كيفية
 غسل الكون او الاما اذا كان قد اتي به طريق السباغ او ضعف الماء واقطاعه في كفاية حركت سئل الصادق ع عن كيفية
 الوضوء في الكبر والجارية وكذا في الاما في الجارية من غير جارية في بعض المضاف في خصوصه بذلك قال في المعتبر لو وقع
 في جارية من غير جارية قال في كفاية كبر الثلث وفي قوله اشكال وفيما كان ما ذكره حقان لو تقدمت غسله بالثلاثين لواصل
 حركه بالزب وقامت عليه جارية كانت الفاشا اشبه التي وبنع على نواله في المنه فيقال لو وقع في جارية وحركت عليه جارية
 مستعدة فاستعمل جارية غسله خلافا للشيخ اذا قصد عزه في جارية من غير جارية من غير جارية من غير جارية من غير جارية
 بحيث يخرج ذلك الاجزاء الملائمة من حكم الملاقاة ولا يفرق فيها الاستسبغ لك غسله ثانية كما جازت ولو طرح فيه ما يجب به غسله
 حتى يفرغ منه سواء كان كبراً بحيث يسع الكرام لم يكن خلافا لبعض الجملة فان ذلك الكبر ان وسع قلبي لو طرح فيه ما يخصه
 احسب به غسله ثانية ولو لم يكن غسله لا يفرغ من رعاياه للعرف ولو كان المصطفى لا يقبل في العصر لو غسله غسله
 الا بعد عصره ثم قال ولا فرق بين غسله في كل ان الفتاوى يعتبر لو سئل ما فيه امال او وقع الاما في مكانها وما جازت الفاشا
 ظهر انتهى في بعض النسخ بما ذكره في مواضع الاقول ان قيل احسب كل جارية غسله بعد اعتبار الفصل ان كان جداره من اركانه
 ما يخصه من غير جارية انفسها من الماء عن كل عمل من المصنوع ويجوز ان يغسلها عليه فلا بد من الرجوع الى العرف ويجوز ان
 مطلقاً ان قوله جارية الجارية على المصنوع لا يحد غسله مستعدة اعتداهل العرف لا يقتضي احسين الماء ووضع فيه ثانياً الثالث انما
 الجارية عليه بوضعه تحت المطر لا يخلو لان الكلام انما هو على نهدي عن سقوط التمتع بالفضل في القليل وقبح غير التمتع من حصول
 اعتداهل غسل بوضعه تحت المطر طال الزمان الا ان يرفع عن كل اسباب للطرح في اليد بعد ذلك ويحال بين وبين المطر بحسب
 مانع من وصول المطر اليه فليس الحائز للمعصية عليه احصا مسأله حتى يحصل وسيلة لا توضع حال فيما اذا غلبت انما ذكره
 من انه لو كان المصنوع ما يفرق في العصر لو غسله غسله الا بعد عصره فيمنع على اعتداهل العصر وهو غسله وهو ممنوع ثم
 يحقق تعدد الفسل الا بعد ما ذكره في الماء المصنوع ولا يتردد لا يحقق وصول الماء الى ما سئل اليد الفاشا من أصله بقا الماء الا
 في مسافة الشا عشرة فيان الحكم فيها اذا امتساها الوضوء في شيا من ذلك الا ان الوضوء او انما هو غير الا ناء الله ولحق في الكلب
 ويختلف الحكم البعوض عنه باعتبار العمل الله اسبابه فيقع البعث فيها عدل لا يخرج عن وجوب صدق الفسل وحكمه صدق وفيه جند
 عن لزوم التعريف على الكلام يقع في جهتين اما الاول فانه قد وقع الخلاف فيما من جهة وجوب العمل لان انتفاء التعريف غير الا
 من قبل المسائل ان عدمه فقال الشيخ في وقت اذا وقع الكلب في الماء الله في ان وقع ذلك الماء على يد الانسان وفيه
 ويغسل ولا يراعى غير الله واستدل على ذلك بان غسله مطلوب لان اتفاق الفاشا للماء واعبائه ما يحتاج الى دليل محله
 على الوضوء في اسر لا نقول به ووافقه الله في العرف والشيعة في الذكر والسيرة في ذلك فافادوا ما احتاج اليه واستندوا

کتاب الظہار

من انما صار له الحكم على موضع النزع وبمعهم الحق إلى التهمة فيما سلك عن شرح المعانيج وهو من حيث الاحتياط في الحكم الشرعي
 وقتة إلى ويجوز غسل الموضع الذي استند إلى الماء بقوله العبرة إلا أنه وسكن من الملازمة في التهمة إلى الماء بما
 ولو لم يدر على وجه الرطوبة الظاهر لا يتجوز أن مثال هذا الوجه ما لا يجوز الاستناد إليه إثبات الحكم الشرعي لا يجوز إلا
 الاستناد إلى المصير إلى استحسان بقوله الحكم الذي هو عقد النسل واستحقاقه الفاسد بعد علة مرة وأما الوجه الثاني فقد في
 الخلاف فيها من جهة لزوم التعريف وحده وكذا من جهة العقد فانه العبرة لا إثبات الثوب والجدلا ولا أنه ما ولو لم يدر وجهه
 نصا وإن الحكم على موضع النزع انتهى فانه الذكر ولا يعتبر الزراب فيها من حيث الوضوء ولا المصنعة انتهى فانه عقد الواساب
 فنوبلوا الحكم والألفاء ما الوضوء أو ما غاصلة الوضوء في رتبة غير هذه ولا التماسا قصدا بالحكم على موضع النزع انتهى حكم
 من الملازمة في النهاية إذا استقر للحاق هذا الماء بالوضوء معكلا ويجوز الرطوبة الثانية مرة فانه لا يضره وسلك الحق
 فيهما أيضا سلك عن شرح المعانيج في أخيار هذا القول سلكا عن قولنا ما لا يجوز من الوضوء أو إثبات الثوب والجسد يكون حكم
 حكم سائر التماسات ضالها ولو قطعها وإذا استند إلى الماء فانه حكم سائر التماسات غير المحرر والمحرر والمصير إلى الوضوء أم
 يكون حكم حكم الوضوء أخيرا الحق في الأقل فلهذا قيل على أنه من جهة الملازمة في النهاية الثالثة معكلا ويجوز الرطوبة الثانية في
 في حقيقة البقاء السابقة وضع التوالف من فضل الحيوان فاقال لا بأس لأن التمسك الكلي يبقى فضل الكلي شدة فقال حين
 ينس الخميني ذلك الفضل والتشويق فانه من جهة سائر التماسات ما لا يضر في الماء الكلي في الألفاء في الماء فلهذا قيل في كونه في الألفاء
 في إخراج الحكم المذكور غير ما في التمسك الثالث شرارة هل يجرى على غصلة الوضوء حكم الحكم الذي انفصل منه أم يجرى عليه حكم
 التماسات المرفوعة بين التمسك من هذا الفرع هو الثالث فانه لا يضر في حكم الماء الكلي ينس ما ماء الوضوء حكم الوضوء في أنه من
 لا في جنس ما يجرى عليه الزرابي فانه يجرى فيه حكم الحكم الذي انفصلت منه لم ينقل قول الفاضل ثم قال هذا كله من حيث هو
 في التمسك غير من التماسات الاحتياط النسخ بالوضوء انتهى فانه التسمية وكذا لو غاص الماء في الوضوء حكم الحكم الذي انفصل
 في وجوه الزرابي فانه يجرى فيه التماسات على القول بجهتها كما ذكره التسمية في التمسك على القول بجهتها غير بعيد كما قاله الشيخ في
 وقت لعل التمسك في الألفاء في جهتها القليل بالملازمة على وجهه ينقل عن الشيخ على أنه قال لو غاص الماء في الألفاء في جهتها
 أماء وجب فيه لا في جهتها الوضوء وهو ضعيف لأن أماء إذا غاصت من جهتها الوضوء فلهذا لا يجرى فيها الوضوء أو إذا غاصت
 عليها الاسم الذي هو العنوان في الحكم فهو من المستند ظاهر انتهى فانه ذكره في الرابع عشر أن حكم الوضوء هل يجرى جميع التماسات
 أو ينس الماء فانه المستند ظاهر إطلاق كوا القنوى هو لا قوله لكن الرقابي بين المنهين من التمسك خصان بالماء والغائيا
 وان كانا معطلين لتعلق الوضوء في كل ما يجرى بشره الكلي بل إن وجهه كذا التمسك في وجهه التمسك في وجهه الماء والغائيا
 لا يفيد لأن الأمر بين التمسك من جهة الماء وبقاء النسل على حقيقة الوضوء في النسل لا يجرى وعلى هذا فان ثبت الإطلاق
 على التمسك في الألفاء يكون حكمه من الماء حكم التماسات الغير المضمومة ولا احتياطيا جميع الحكمين التماسات التي التماسات أو إذا غاصت
 المنهين من التمسك حقيقة الفضل والغرض الرضوي الوجه في اختصاص الماء في أنه قال في أماء وفي الكلي الماء واشرب منه
 أماء في الماء وعسل الألفاء ثلاث مرات مرة والزرابي مرتين بالماء وفي اختصاص الماء في أنه قال في أماء وفي الكلي الماء واشرب منه
 في الماء وأمسك بين موضع الماء وأورد في ودان الأمر بين التمسك من جهة الماء وبقاء النسل على حقيقة الوضوء في النسل
 هو أنه ليس من جهة الغائبين بين أن يكون المراد بالوكان الوجه في الألفاء هو في الماء ووافق وقوع الوضوء في وجهه في النسل
 الماء من جهة ما على حقيقة وهو إجماع الماء فلا يجرى فيه وجوب أن يتراد ما هو أماء ما لو كان الوجه في الألفاء معطوفا على الماء ولا يجرى
 فيه لكلاجه يكون المراد بالنسل التماسات مجازي في تناسب التمسك في وجهه أحد التماسات الثالث وأمر في كذا خبر يوجد المخرج للحدود
 في النسل لأن الغائبين إنما يقع الاستناد إليهما من جهة الاستبعاد التهمة لا أن علمنا أن الأكثر استنادا في إطلاق القول بأن
 الألفاء ينس من الوضوء ثلثا مقيد بقوله أو بغيره والزائدة الغائبين وجعلوا هذا ليس في الحكم بذلك وعلمنا بأنهم لم يدر في
 بين الوضوء في الماء وغيره من المصنعات ولا أقل من تلويح جوازهم في الإطلاق وعلى هذا الفرق على وجهه فيكون الجواب فيها
 إلا أنه لا يخرج من الواقع هذه الكيفية المضمومة فكان كاشفة عن قيام من جهة على الماء بالوضوء الواقع منها هو المخرج العام

[illegible]

في حكم الحائض

القبيل فتعني الحيض على ظاهره الذي ذكره في كل ما علم من الحائض ان الحيض في الماء ليس له مشقة فحسب وانما هو موقفة ولو لم يعلم الماء الى
 لكان التوضي من الاناء موقفة وهو اعلم بان الباء التي هي في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 قول الشهيد الثاني في قوله من الحيض انما هي في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 من جواهر من الاستحسان في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 فصيحة الماحضة استوعبت في الاستحسان في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 بقوله وقد علم من مخرجها عن النجس في الماء في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 المتدق في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 من غير ذلك في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الناحية ان في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الاناء اذا صبغها بالماء على ان يستعمل الماء على ذلك الطرف لا على غيره في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الانكشاف لان طهارة الطين اعم من طهارة الماء في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 شأنه ان يستعمل فيه الماء وفيه انكشاف صدق اسم الفصل عرفا بذلك في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 دون الشرطية في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 لا يجرى ما يجرى عليه من الاخراج في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 هو الا ان لا يجرى في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 صب على الاصل او اسيل الماء وفرو الماء السابق في ذلك في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 جميع الفصول على جميع اجزاء الاناء من دون فصل في الاخراج وفيه الفصل في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الا على كل السبب على كل الفصول في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 للفصول فغيره في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الاستحسان ان يكون في التوضي مطلقا وفردا ولو كان من مخرج بذلك في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الفصل في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الكلام في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 كون الاناء مشوبا بحيث يثيق قلمه في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الشرط الثاني في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 يكفيه او يخرج به بالاناء في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 بالاناء خصوصاً مع مشاهدتها بطريق غير مباشر في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 عرفهم في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الا ان يصح عن النجس في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 مع الشرط المذكور واكمل خبيثا في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 واقول قد عرفت ما حكمنا من النجس في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 يصح كون الاناء مشوبا في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 بغيره في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 الشئ في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك
 على ذلك في قوله من الحيض على ظاهره في التوضي على ذلك

هو الله تعالى
سنة العبد
سنة العبد

نظر صاحب الفیض

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا مِنْ قَبْلُ وَإِنَّ هَذِهِ لَمِنْ قَبْلُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

